تطوير المحافظة ..... مسؤوليتنا المشتركة
بين المساندة والمبادرة

بسم الله الرحمن الرحيم
واذ قال ابراهيم ربِ اجعل هذا بلدا آمناً ، وارزق اهله من الثمرات
صدق الله العلي العظيم

من المنطق ان تخضع عملية النهوض بالمحافظة لجهود عريضة من التخصصات ، تستهدف احداث تغيرات جذرية على مستوى تسريع التنمية العمرانية والاجتماعية وتنويع قاعدة النمو الاقتصادي ومصادر الدخل واشباع الحاجات من الخدمات الاساسية والبنية التحتية . فالتطوير الحقيقي لا يركز على الجوانب المادية ويهمل الاحتياجات الثقافية والصحية والبيئية والاقتصادية للمجتمع ، لان (التنمية) عملية متكاملة ومتلازمة تستوجب ضبط مساراتها بشكل مقصود وموجه لتحقيق مكاسب ونجاحات نمو بنيوية متعددة الاهداف في مستوى الحياة وتجاوز الفوارق المحلية والاقليمية في التنمية الحضرية والريفية وتطوير متوازن للموارد البشرية والمادية .... ما يتطلب رؤية منهجية تشارك فيها الوحدات والهياكل المؤسساتية والعلمية ومساندة المنظمات والنخب المدنية ورجال الاعمال.

إبراهيم سلمان الميالي
محافظ المثنى

فالتنمية انعكاس لحصيلة جهود امة في ادارة مصالحها وتعزيز شعوروالانتماء للمنطقة(المكان)، واعتبار(الأهداف) قواسم مشتركة واجماع للمجتمع وتطلعاته المستقبلية. ان تمكين النخب المحلية في المساهمة في صنع معالم طريق المستقبل واقتراح الاليات ، احدى اهم مزايا الادارة الرشيدة في تحديد الوضوح بالاسبقياتوالمتبنيات النوعية.

تعلمنا التجارب الناجحة للأمم الحية ، ان الجهود المشتركة للمجتمع ومساهمة الكفاءات والطاقات بالتصدي للتحديات لصالح معادلة التنمية وخيار الاستدامة والتخطيط لرؤية موضوعية تتوخى اهداف عملية وواقعية ، في اجواء من المكاشفة والانفتاح البناء على المجتمع في رسم مستقبله ومستقبل اجياله ، وتنوع مقومات النجاح،ما هي الا ممارسة موضوعية في خلق الشعور بالعدالة في توزيع الثروة وتوطين المشاريع وايصال الخدمات ومنظومة البنى الارتكازية،اضافة الى فرص العمل،بما يعزز الاستقرار والانتماء والالتزام والثقة بالشفافية والمصداقية ومحاربة الفساد،انها الكفاءة في ادارة الموارد والاداء الاقتصادي المستوفي للجدوى في تنمية منهجية الاعتماد على الذات ومساهمة النخب المدنية .

منذ عقود،اصبحت المشاركة المجتمعية ، واقحام ما تملك النخب من الدراية الفنية والتخطيطية ، تعبيرا عن النمو الاقتصادي والعمراني المنشود،فالمشاركة بمفهومها التنموي تستهدف تقديم تصورات محددة عن النموذج القويم في حرص الامة على مصالحها وتعظيم فرص ومستوى النجاح ..لان التحديات والمعوقات لا تنشا بمعزل عن محيطها وبيئتها.

وفيما يحتاج التخطيط التنموي لاختصاصات وخبرات قطاعية عريضة (في الهندسة والاقتصاد والانتاج والثقافة والانتاج) ، يمثل الاعتماد على الكفاءات المحلية مرتكزا علميا ومعرفيا ، لتصعيد الروح والقدرات المعنوية والتأكيد على النموذج في الاعتماد على الذات وتوسيع قاعدة المساهمة في الفعاليات التنموية ، بما يعطي المخططين العزيمة على تحسين مقدار ملائمة الموارد والمقومات والاهداف المنشودة ،على مستوى التخصصات الاستثمارية في الميزانيات السنوية ، وعلى مستوى توجيه الاستثمارات المحلية والاجنبية ، وحتى بما يتعلق بالتمويل والاعانات والمنح الدولية(في الاموال والتدريب والخدمات)كعوامل مشتركة في تفعيل الحراك العمراني والتنموي المتوازن ، وتحويل المحافظة لمنطقة جذب جغرافي لجميع الانشطة وصياغة استراتيجية للنموذج المطلوب في النهوض وتجنب الاخفاقات.

ان التنمية العلمية ، تربط جميع عناصر النمو بكل ابعادها دونما اهمال لأيمقوم ، مع تظافر جميع الجهود ورفع سقف المزايا والمنافع ، بما يجعل المحافظة وحدة متكاملة على مستوى الاهداف والنمو المتوازن ، وادخال الاسلوب التشاوري والتشاركي في تشخيص القدرات والتحديات ورسم الرؤى وترجمتها الى مسارات بمساهمة الاختصاصات النوعية .

واخيرا ، ان وجود الموارد المالية رغم اهميتها ، لا تضمن بمفردها نجاح التنمية ، كما وان ندرتها لا تقف عائقا امام ذلك ، بقدر ما يستلهم البناة الحقيقيون الرؤية الصحيحة والارادة السديدة في استلهام ملامح المستقبل المشرق بمشاركة النخب واصحاب المصلحة ورجال الاعمال في رسم ملامح القاعدة الاقتصادية و بناء النموذج العمراني والحضري .

نعم ، اننا بحاجة الى مسؤولية مشتركة في تحديث وتطوير المحافظة ،مسؤولية اجيال متعاقبة في تعميق الرؤية وكفاءة الاداء .

نعم ، اننا بحاجة الى مسؤولية مشتركة في تحديث وتطوير المحافظة ،مسؤولية اجيال متعاقبة في تعميق الرؤية وكفاءة الاداء .

إستثمار المثنى

مجلة استثمارية تصدر عن قسم العلاقات العامة في هيئة إستثمار المثنى

■ رئيس التحرير ورئيس مجلس الإدارة
المهندس عادل داخل الياسري

■ الاستشاري
محمود هادي راضي

■ مدير التحرير
علي حنون آل معلا الشمري

■ سكرتير التحرير
كاظم مسافر الأعاجيبي

■ الترجمة:
جواد عبد الكاظم حلبوص

■ التصوير
أمين علي داخل

■ تحرير
حيدر فاضل العامري
ضرغام مجيد الياسري
علي كامل عبد الله

■ التنضيد
زهراء نور الموسوي
سماح عبد الكريم الخفاجي
رسل جابر سكران

■ البريد الإلكتروني:
samawa_investment@yahoo.com

هيئة إستثمار المثنى
موقع الهيئة على الانترنت
www.miciraq.org
www.miciraq.com

تنويه: المقالات والمواضيع المنشورة تعبر عن رأي الكاتب ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة

■ التصميم والإخراج الفني والطباعة:-مركز أديان للتصميم والتحضير الطباعي - السماوة - موبايل: 07810419494

منهج ادارة العمل الاستثماري في المكاتب الفرعية

ادارة الاهداف الاستثمارية

الاستثمار رسالة واهداف باعتباره القوة الدافعة للتنمية والانفتاح والتنوع الانتاجي والاقتصادي الحقيقي . انسجاما مع هذا المنهج ، تتولى هيئة استثمار المثنى التبشير والترويج للفرص الاستثمارية وخلق بيئة اعمال نشطة في المحافظة ، ونشر الثقافة الاستثمارية ، والتعريف بالمزايا والحوافز والتسهيلات والضمانات التي جاء بها قانون الاستثمار وتعديلاته .... وما تزخر به المحافظة من امكانات ومقومات وفرص تصب في منافع متبادلة ومجدية للمستثمرين والمجتمع والاهداف الوطنية .

هيئة استثمار المثنى ، باعتبارها المظلة والمدافع عن مصالح المستثمرين ، تضع في بؤرة اهتماماتها تحقيق مضامين الجهد الاستثماري وتوثيق ارتباطاته بالتنمية المناطقية ورفع كفاءة التوزيع العادل للمشاريع على عموم جغرافية المحافظة والاشراف المباشر والمتابعة الميدانية والاقتراب من المجتمع في العمل الميداني لرفع الثقة واليقين بالمستقبل الاستثماري .... وانطلاقا من هذا الهدف ، باشرنا بفتح مكاتب تمثل فروعا لهيئة استثمار المثنى في (الرميثة والخضر والوكاء والمجد والهلال) لإعطاء دفعة فعالة لتعزيز ايجابيات المناخ الاستثماري ورفع قناعة المستثمرين ومتابعة تقدم العمل الميداني على الارض ، لتسريع وتيرة المنجزات وتجاوز المعوقات ..... وفق رؤية منهجية .

الرؤيـــــة : التوزيع العادل والمتوازن للفرص والمشاريع الاستثمارية في عموم مناطق المحافظة .

الاستراتيجية الاحاطة التفصيلية بالفضاء الاستثماري في كل منطقة ووضع الفرص على المسار الصحيح واختزال الاجراءات بهدف كسب ثقة المستثمرين والمجتمع .

ان النجاح مرهون بقدرة الهيئة على التأثير في خلق حالة الثقة عند المجتمع وكسب قناعة المستثمرين لتحقيق مكتسبات ملموسة على الارض ، والسعي مع الادارات والمجالس المحلية في عموم المحافظة لتحسين استقرار وحسن اداء الفضاء الاستثماري ومصداقية الاجراءات، فمن واجب الهيئة ، تسهيل اهداف المستثمرين وخلق بيئة اعمال نشطة ، لتحقيق هذه الغايات مجتمعة وضعنا خارطة طريق وعمل للمكاتب الفرعية متمثلة:ـ

اولا/ الاحاطة بخصوصية المنطقة واستقراء الفرص والموارد والمقومات المتاحة لتوطين استثمارات تتلاءم مع طبيعة واقتصاديات المنطقة الجغرافية .

ثانيا / تدارس الواقع والامكانات والاحتياجات الاستثمارية مع الادارات والمجالس المحلية والدوائر ذات العلاقة في المنطقة لتسهيل الاجراءات وتخصيص الاراضي وتعضيد عملية خلق بيئة اعمال ناجحة وجاذبة للاستثمارات (رسم خارطة طريق مناطقية) .

ثالثا / ادامة التواصل الدوري مع المجتمع المحلي لنشر الوعي الاستثماري والتعريف بأهداف ومنافع دخول الاستثمارات الى المنطقة لإيجاد مصادر العيش الكريم لا بناءها من خلال المشاريع الانتاجية والتجارية والترفيهية والسكنية.

رابعا / التعريف بمحتويات قانون الاستثمار والخارطة الاستثمارية وواجبات هيئة الاستثمار في خلق التنمية المتوازنة بين المناطق ورعاية مصالح المستثمرين ،وايجاد قواسم مشتركة بين المشاريع الاستثمارية والتنمية المتوازنة بين المناطق .

بهذا الاطار من الرؤية عملنا على تأسيس المكاتب الفرعية لهيئة استثمار المثنى،لتقريب العمل الاستثماري من المناطق والمجتمعات ذات المصلحة من تحريك التنمية وتنشيط بيئة الاعمال. آملين من هذا (الدرس الميداني) تحقيق تجربة متميزة ذات خصوصية في (الاهداف والمنجزات) واساليب العمل ،اضافة الى ما ستقوم به هذه المكاتب من رسم ملامح(خارطة استثمارية مستقبلية) فرعية خاصة بها ، بالتعاون مع الادارات المحلية بهدف الانتعاش الاستثماري والترويج لما في المناطق من جاذبية وجدوى ، ونتطلع معا ان تأخذ دورها الريادي في استقراء المقومات الاستثمارية والترويج للفرص المتاحة وخلق بيئة استثمارية واعدة، والتأسيس لعلاقات وتفاهمات تفتح افاقا للعمل والامل.سدد الله الخطى

المهندس: عادل داخل محمد
المدير العام ورئيس التحرير

ادامة التواصل الدوري مع المجتمع المحلي لنشر الوعي الاستثماري والتعريف بأهداف ومنافع دخول الاستثمارات الى المنطقة لإيجاد مصادر العيش الكريم لا بناءها من خلال المشاريع الانتاجية والتجارية والترفيهية والسكنية.

القنصل التركي يزور المثنى ويشدد على أهمية تفعيل التعاون التجاري والاقتصادي بين الجانبين

أكد القنصل التركي في البصرة السيد فاروق كايماكجي على دور الشركات التركية في إعادة بناء وأعمار العراق من خلال مشاركتها في العملية الاستثمارية الجارية في العراق .وقال خلال زيارته الثانية لمحافظة المثنى على رأس وفد تجاري ضم (13) شركة مختلفة الاختصاصات إننا نسعى إلى كسر الحواجز ومد جسور التعاون التجاري والاقتصادي بين البلدين من خلال رفع تأشيرات الدخول إلى تركيا عن رجال الإعمال والتجار العراقيين.لافتا إلى رغبة الشركات التركية ورجال الإعمال والمستثمرين بمعرفة الفرص الاستثمارية المتاحة في محافظة المثنى والعمل على التعريف بالمنتجات والشركات التركية من خلال إقامة معرض المنتجات التركية الدائم في محافظة المثنى .كما وجه كايماكجي دعوة لهيئة الاستثمار لإقامة مؤتمر استثماري دولي في تركيا للتعريف بالفرص الاستثمارية في المحافظة والترويج لها بين الشركات التركية .من جانبه رحب مدير عام هيئة استثمار المثنى المهندس عادل داخل الياسري بالقنصل التركي والوفد المرافق له مستعرضا العلاقات الاقتصادية والتاريخية بين البلدين التي تؤكد على أهمية ان تأخذ الشركات التركية دورها الحقيقي في المساهمة بالحصول على الفرص الاستثمارية في المحافظة .موضحا إن الخارطة الاستثمارية الجديدة للمثنى زاخرة بالفرص الاستثمارية بمختلف القطاعات وان هناك العديد من الشركات المحلية والأجنبية تعمل اليوم في المحافظة بالإضافة إلى ان هناك العشرات من الشركات التي أبدت رغبتها للمشاركة في الحصول على الفرص المتاحة.فيما أكد رئيس غرفة تجارة المثنى السيد كريم محمد علي على ضرورة إقامة معرض المنتجات التركية الدائم في المحافظة مشيرا إلى حصول موافقة السيد محافظ المثنى على تخصيص قطعة الأرض الخاصة بإنشاء المعرض .في السياق ذاته قال الاستشاري في هيئة استثمار المثنى الأستاذ محمود هادي راضي نتطلع اليوم إلى دخول الشركات التركية وان يكون لها الأولوية في كل القطاعات الاستثمارية سواء الزراعية والصناعية أو الإسكانية والترفيهية . كما إن علاقات الجوار بين البلدين من شانها ان تكون عاملا مهما في نمو وتفعيل التعاون الاقتصادي وماله من تأثير ايجابي بين البلدين .

محافظ المثنى يزور هيئة استثمار المثنى

ويبحث آخر مستجدات العملية لاستثمارية الجارية في المحافظة

في إطار تفعيل الجهود الرامية إلى دفع العملية الاستثمارية الجارية في المحافظة زار محافظ المثنى الأستاذ إبراهيم سلمان الميالي هيئة استثمار المثنى والتقى المدير العام المهندس عادل داخل الياسري وعدد من مدراء الأقسام في الهيئة .
وتم خلال اللقاء بحث آخر مستجدات العملية الاستثمارية كما اطلع المحافظ على آخر الاجازات الممنوحة للشركات والمستثمرين ونسب الانجاز في عدد من المشاريع القائمة ، كما استعرض الياسري زيارات الوفود القادمة للهيئة بهدف الاستثمار .
وفي نهاية الزيارة اكد الميالي على وقوف الحكومة المحلية مع العملية الاستثمارية من اجل تذليل المعوقات التي تعترض العملية الاستثمارية .

وزارة النقل تعلن موافقتها المبدئية على إنشاء مطار المثنى وترسل وفدا فنيا لبحث تفاصيل المشروع مع هيئة الاستثمار

أعلنت سلطة الطيران المدني التابعة لوزارة النقل العراقية عدم ممانعتها من إنشاء مطار المثنى المقرر إنشائه في المحافظة , وقال مدير عام هيئة استثمار المثنى المهندس عادل الياسري ان الهيئة تسلمت نسخة من رد وزارة النقل بشان إقامة مطار مدني متعدد الإغراض في محافظة المثنى أكدت فيه عدم ممانعتها من إنشاء المطار وحسب ضوابط ومعايير إنشاء المطارات المعتمدة من قبل الوزارة .وأضاف الياسري ان الهيئة تلقت العديد من العروض لإنشاء مطار مدني من قبل مجموعة من الشركات الأجنبية التي أبدت رغبتها بالاستثمار في مجال إنشاء المطارات بالمحافظة .
لافتا إلى ان مطار المثنى هو من أهم المشاريع الإستراتيجية التي ستنفذ عبر الاستثمار والتي ستدر الكثير من الفوائد على المحافظة خاصة في مجال تفعيل النقل التجاري والمدني واكتساب الخبرات بهذا المجال .وأردف الياسري انه من المخطط ان يكون للمطار استعمالات عدة أهمها النقل التجاري للبضائع ونقل المسافرين وكذلك صيانة الطائرات بالإضافة إلى أكاديمية لتدريب الطيارين والفنيين وتقديم الخدمات الجوية .وفي السياق ذاته استقبلت هيئة استثمار المثنى وفدا فنيا من وزارة النقل لبحث تفاصيل المشروع والاطلاع على الموقع المقرر إقامة المشروع علية ومدى ملائمة للشروط الفنية المعتمدة لدى الوزارة.

الهيئة الوطنية للاستثمار تطرح مشروع الدباش السكني فرصة إستثمارية

أعلنت الهيئة الوطنية للاستثمار عن طرح مشروع الدباش السكني فرصة استثمارية لأنشاء مجمع سكني عمودي بواقع (20) الف وحدة سكنية.

واكد رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار الدكتور سامي رؤوف الاعرجي أن المشروع سيتم بناءه على مساحة (992,500 م2) في منطقة الدباش ببغداد ويضم (20) الف وحدة سكنية متكاملة الخدمات ، بالأضافة الى محلات تجارية ، واماكن ترفيهية و اجتماعية وسيلبي متطلبات الحياة العصرية لذوي الدخل المتوسط.

ودعا الشركات الأستثمارية والمستثمرين للمساهمة في هذه الفرصة الأستثمارية المعلن عنها في الموقع الألكتروني الرسمي للهيئة الوطنية للاستثمار لتقديم طلباتهم الى مقر الهيئة خلال مدة 60 يوما(ستون يوما)من تاريخ الاعلان عن المشروع .

واضاف رئيس الهيئة الوطنية أن المشروع يتمتع بمزايا قانون الأستثمار رقم (13) لسنة 2006 المعدل بما في ذلك الأعفاء من الضرائب والرسوم ، بالأضافة الى الألتزامات الذي يفرضها قانون الأستثمار على المستثمر ، مبينا أن للمستثمر الأجنبي حق تحويل رأس المال وأرباحه وأجور عامليه وفق تعليمات البنك المركزي العراقي، وستتولى الجهات الحكومية المختصة ضمان أمن المشروع.

شركة ميك أويل اللبنانية تبدي رغبتها بإنشاء معمل للصناعات الملحية في مملحة السماوة

حصلت شركة ميك أويل اللبنانية على إجازة استثمارية لإنشاء مجمع للصناعات الملحية في منطقة مملحة السماوة .

وقال مدير الشركة السيد احمد خير الدين تقدمنا بطلب الحصول على إجازة استثمارية وفق قانون الاستثمار رقم 13 لسنة2006 المعدل لإنشاء مجمع لصناعة الملح ومشتقاته في مملحة السماوة ونحن على استعداد للشروع بتنفيذ المجمع الذي يضم عدد من المعامل لامكانيات الشركة.

من جانبه رحب مدير عام الهيئة المهندس عادل داخل الياسري بالشركة وأبدى استعداد الهيئة للتعاون مع الشركة لإقامة المشروع الأمر الذي يصب في مصلحة المحافظة من خلال توفير مناخات اقتصادية جديدة و توفير فرص عمل لأبناء المحافظة .

يذكر إن مملحة السماوة تعد من اكبر المواقع لإنتاج الملح في العراق والذي يدخل في العديد من الصناعات الغذائية والكيميائية .

وفد يضم عشرة شركات صينية يزور المثنى ويبحث الفرص الاستثمارية مع المسؤولين المحليين في المحافظة

بحث وفد مجموعة من الشركات الصينية الفرص الاستثمارية مع عدد من المسؤولين المحليين في المحافظة وقال السيد (لوشي يو) رئيس وفد الشركات الصينية ان عشرة شركات صينية متعددة الاختصاصات جاءت الى المثنى لبحث فرص الاستثمار وتوسيع العلاقات الاقتصادية بين الجانبين لافتا الى ان هذه الشركات هي من بين اهم الشركات الصينية في مجالات الطرق والجسور وصناعة الصلب والحديد والزراعة والاسكان والتي نفذت عشرات المشاريع المختلفة في اكثر من 26 بلدا ومنها مشاريع الطرق والجسور في العراق خلال فترة الثمانينات .واضاف (لوشي يو) ان العراق ومحافظة المثنى على وجه التحديد تمتلك من المقومات الطبيعية والبشرية ما يؤهلها الى ان تأخذ موقعا متميزا في مجال الزراعة وصناعة الصلب والحديد والصناعات الاسمنتية بما يكفي لسد حاجة سوقها المحلية والتوجه نحو التصدير الخارجي .من جانبه رحب مدير عام هيئة الاستثمار في المثنى المهندس عادل داخل الياسري بالشركات الصينية مؤكدا في ذات الوقت على اهمية تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الجانبين وتفعيل العمل الاستثماري عبر دخول الشركات الصينية بالعملية الاستثمارية الجارية بالبلاد واخذ دورها في بناء وتنمية العراق .

انجاز 95 % من المرحلة الاولى لمعمل اسمنت الدوح والحكومة المحلية تشيد بالمراحل المتقدمة للمشروع

تفقد محافظ المثنى السيد إبراهيم سلمان الميالي ورئيس مجلس المحافظة الدكتور عبد اللطيف الحساني ورئيسا لجنتي الاستثمار والخدمات في مجلس المحافظة السيد ماجد عبد الله والسيد فهد سيف فيصل و مدير عام هيئة استثمار المثنى المهندس عادل الياسري مشروع معمل اسمنت الدوح الاستثماري الذي تقوم بإنشائه ملاكات شركة CNBM الصينية لحساب شركة الدوح .

وقد تجول الوفد ميدانيا في مواقع عمل المشروع وقدم المدير الفني شرحا تفصيليا لمراحل انجاز المرحلة الأولى التي وصلت الى نسبة 95% كما استعرض المخططات التصميمية التي أعدتها الشركة ، من جانبه أشاد الوفد بمراحل الانجاز التي وصفها بالوتيرة المتسارعة , الجدير بالذكر ان معمل اسمنت الدوح هو أول معمل اسمنت في المحافظة عن طريق الاستثمار حسب الإجازة الممنوحة لشركة الدوح الاستثمارية برأس مال يقدر ب(249) مليون دولار أمريكي ومن المؤمل ان تتم المباشرة في إنتاج مادة الاسمنت في حزيران المقبل.

يشار الى ان هيئة استثمار المثنى تسعى الى جعل المثنى الأولى بين محافظات العراق المنتجة للاسمنت من خلال منحها العديد من إجازات الاستثمار لشركات الصناعات الإسمنتية الاستثمارية نظراً لما تمتلكه المحافظة من مواد اولية ومخزون استراتيجي كبير يدخل في الصناعات الإسمنتية .

وفد من شركة (csis) الصينية يبحث فرص الاستثمار في المثنى وهيئة الاستثمار تمنح وفد الشركة درع قلم اورك الذهبي

بحث وفد من شركة (csis) الصينية فرص الاستثمار المتاحة في محافظة المثنى وسبل تفعيل التعاون الاقتصادي والاستثماري بين الشركات الصينية وهيئة استثمار المثنى .

وقال معاون المدير العام لشركة (csis) الصينية السيد (جو سيو) ان الشركة بصدد بحث فرص الاستثمار في المثنى والمشاركة في العملية الاستثمارية الجارية , مؤكدا على دور الشركات الصينية في تنفيذ المشاريع المهمة والاستراتيجية بمحافظة المثنى .

من جانبها منحت هيئة استثمار المثنى درع قلم اوروك الذهبي الى وفد شركة(csis) الصينية تأكيدا لفتح ابواب التعاون الثنائي بين الجانبين وتفعيل عملية دخول الشركات الصينية الى المثنى واخذ دورها المنشود بالاستثمار واعادة تنمية وبناء المحافظة .

وفد شركة (T&T) الايطالية يبحث الفرص الاستثمارية مع هيئة استثمار المثنى

شهدت هيئة استثمار المثنى خلال الأشهر القليلة الماضية توافد العديد من الشركات الاستثمارية المحلية والأجنبية للبحث عن الفرص الاستثمارية المتاحة في مختلف القطاعات كان آخرها شركة (T&T) الإيطالية.

وقال المدير المفوض للشركة السيد إبراهيم فرحان إن وفد شركته قدم إلى المثنى للبحث مع هيئة الاستثمار الفرص الاستثمارية المطروحة التي يمكن للشركة تنفيذها في المحافظة ، حيث بحث وفد الشركة مع مدير عام الهيئة المهندس عادل داخل الياسري إجراءات منح الإجازة الاستثمارية كذلك بين الياسري آلية التعاملات المصرفية للمصارف المحلية والأجنبية العاملة في العراق والإدخالات الكمركية .

وقد أبدى الوفد نية الشركة إنشاء ثلاثة معامل للإسفلت والكونكريت الجاهز وتصنيع المواد الكهربائية عن طريق الاستثمار.

من جانبه رحب مدير عام الهيئة المهندس عادل داخل الياسري بالوفد وأبدى استعداد الهيئة للتعاون مع الشركة بما يخدم العملية الاستثمارية في المحافظة والنهوض بها .

مدير عام هيئة استثمار المثنى يبحث الفرص الاستثمارية مع وفد من شركة الخطوة الأولى ويؤكد على دور الشركات المحلية في دفع عجلة الاستثمار بالمحافظة

بحث مدير عام هيئة استثمار المثنى المهندس عادل داخل الياسري فرص الاستثمار المتاحة في المحافظة مع وفد من شركة الخطوة الأولى وأهمية مشاركة المستثمرين والشركات المحلية في العملية الاستثمارية الجارية في المحافظة .

وقال الياسري إننا نتطلع اليوم إلى مشاركة فاعلة من الشركات والمستثمرين المحليين واخذ دورهم الحقيقي إلى جانب الشركات العربية والأجنبية التي أبدت رغبتها بالاستثمار في المحافظة للدفع بمسار الاستثمار وتنمية الجوانب الاقتصادية والعمرانية في المثنى .

من جانبه عبر المهندس حسام محمود حميد عن رغبة شركة الخطوة الأولى بالاستثمار في مجال نظام البطاقة الذكية وتفعيل العمل بهذا الاتجاه في محافظة المثنى , لافتا إلى ان المثنى تمتاز بالكثير من المؤهلات التي تساعد على تنشيط قطاع الاستثمار بمختلف الأصعدة لما تمتلكه من مقومات مهمة تسهم في استقطاب وجذب الكثير من الشركات المحلية والأجنبية على حد سواء .

مجموعة أصوات دبي للإعلام والتطوير الإماراتية تبحث مع هيئة استثمار المثنى إمكانية إنشاء مدينة إعلامية في بحيرة ساوة

بحث المدير المفوض لمجموعة دبي للإعلام والتطوير الامارتية السيد أنور الياسري مع مدير عام هيئة استثمار المثنى إمكانية إقامة مدينة إعلامية في بحيرة ساوة .

وقال المدير المفوض للمجموعة ان المجموعة بصدد دراسة إمكانية انشاء مدينة اعلامية في بحيرة ساوة عن طريق الاستثمار من خلال التباحث مع هيئة استثمار المثنى حيث ان الشركة لديها مشروع مماثل في محافظة اربيل كردستان العراق .

من جانبه ابدى مدير عام الهيئة المهندس عادل داخل الياسري استعداد الهيئة للتعاون و تقديم كافة التسهيلات للمجموعة بما يخدم جميع الاطراف ، كما قام المدير العام باصطحاب وفد المجموعة في جولة ميدانية لبحيرة ساوة .

عضو مجلس النواب العراقي السيد ياسر الياسري يثمن جهود العاملين في هيئة الاستثمار والقائمين عليها

ثمن عضو مجلس النواب العراقي السيد ياسر غازي الياسري الجهود المتميزة للقائمين على هيئة استثمار المثنى والملاكات العاملة فيها لدورها الايجابي في بناء وتطوير المحافظة من خلال استقطاب الشركات والمستثمرين الراغبين بالعمل في المحافظة .

وجاء في كتاب الشكر والتقدير الذي تلقت استثمار المثنى نسخة منه (نظرا لما لمسناه من جهود متميزة وتثمينا لتلك الجهود المبذولة من قبلكم في تسيير عمل الهيئة ومتابعتكم المستمرة مع الجهات ذات العلاقة وما وجدناه من روح التعاون أثناء زيارتنا للهيئة لا يسعنا إلا ان نقدم شكرنا وتقديرنا لكم ولجميع ملاك هيئتكم الموقرة متمنين لكم دوام الموفقية والمزيد من العطاء لخدمة محافظتنا العزيزة) .

وباتي هذا التثمين في الوقت الذي تشهد فيه العملية الاستثمارية تطورا ملحوظا بمختلف المجالات الاستثمارية ومن خلال حجم ونوع المشاريع التي يجري العمل بتنفيذها في المحافظة .

رئيس لجنة الاعمار في مجلس المحافظة يزور هيئة الاستثمار ويبحث آخر مستجدات العمل الاستثماري في المحافظة

زار رئيس لجنة الاعمار في مجلس المحافظة الأستاذ رسول راضي أبو حسنة هيئة استثمار المثنى لبحث آخر المستجدات في العملية الاستثمارية وسبل تفعيل العمل الاستثماري في المحافظة .

وكان في استقبال أبو حسنة مدير عام الهيئة المهندس عادل داخل الياسري وعدد من مدراء الأقسام ، وقد تناول اللقاء المستجدات في العمل الاستثماري الجاري في المحافظة واستعرض مدير عام الهيئة عدد من المشاريع الاستثمارية ونسب انجازها كذلك بحث إمكانية إجراء بعض التسهيلات لعمل الشركات والمستثمرين والتي تسهم في دفع عجلة الاستثمار في المحافظة.

من جانبه شكر مدير عام الهيئة رئيس لجنة الاعمار في المجلس وعدها من الخطوات الايجابية التي تسهم في تبادل الرؤى بين مجلس محافظة المثنى الموقر والهيئة .

فيما أكد رئيس لجنة الأعمار في مجلس المحافظة على سعي الحكومة المحلية الجاد إلى النهوض بواقع المحافظة من خلال دعم العملية الاستثمارية وتوفير التسهيلات الممكنة لرجال الأعمال والشركات الاستثمارية الراغبة بالعمل في المثنى.

رسول ابو حسنة

رئيس لجنة الأعمار في مجلس المحافظة يؤكد على سعي الحكومة المحلية الجاد إلى النهوض بواقع المحافظة من خلال دعم العملية الاستثمارية

عضو مجلس محافظة المثنى ديان عبيد سعد يزور هيئة استثمار المثنى ويطلع على العمل الاستثماري في الهيئة

استقبل مدير عام هيئة استثمار المثنى المهندس عادل داخل الياسري عضو مجلس محافظة المثنى الأستاذ ديان عبيد سعد .

وجرى خلال اللقاء بحث اطر تفعيل العمل الاستثماري الجاري في المحافظة والبرنامج الترويجي الذي أعدته الهيئة والخارطة الاستثمارية التي أعدتها الهيئة للأعوام المقبلة ، كما استعرض مدير عام الهيئة المناخ الاستثماري الذي تتمتع به المحافظة وسبل الاستفادة من مقومات النجاح كذلك بين عدد الإجازات الممنوحة للشركات والمستثمرين واليات منح الإجازة الاستثمارية ونسب الانجاز في عدد من المشاريع الاستثمارية التي هي في طور التنفيذ .

من جانبه عبر سعد عن تفاؤله بالعملية الاستثمارية الجارية في المحافظة وعد الهيئة تخطو خطوات كبيرة في الاتجاه الصحيح .

ديان عبيد

الهيئة تخطو خطوات كبيرة في الاتجاه الصحيح

وفد مشترك من الحكومة المحلية وهيئة استثمار المثنى يشارك بمنتدى الاعمال الكرواتي – العراقي الثاني في مدينة زغرب الكرواتية

شارك وفد مشترك من الحكومة المحلية وهيئة استثمار المثنى بمنتدى الاعمال الكرواتي – العراقي الثاني المنعقد في مدينة زاغرب الكرواتية ,برعاية السفارة الكرواتية (البيت التجاري الكرواتي-العراقي) و بحضور سفير جمهورية كرواتيا لدى العراق والمستشار الاقتصادي للسفير وشخصيات حكومية من الجانبين ومجموعة من الشركات الكرواتية .

وقال رئيس لجنة الاستثمار في مجلس محافظة المثنى المهندس ماجد عبد الله السادود ان الوفد المشارك عرض الفرص الاستثمارية على الشركات الكرواتية , داعيا اياها الى المشاركة الفاعلة في العملية الاستثمارية الجارية في البلاد .

واضاف السادود انه جرى على هامش المنتدى اللقاء بالعديد من الشركات الكرواتية وبمختلف الاختصاصات وتم اطلاعها على الخارطة الاستثمارية للمثنى والتعريف بالفرص الاستثمارية المتاحة في مجالات الصناعةوالزراعة والسياحة والاسكان .

فيما اوضح مدير عام هيئة استثمار المثنى المهندس عادل داخل الياسري رغبة العديد من الشركات الكرواتية بالاستثمار في العراق ومحافظة المثنى على وجه التحديد مؤكدا على اهمية ان تأخذ الشركات الكرواتية دورها الحقيقي في بناء وتنمية المحافظة عبر المشاركة الفاعلة بالعملية الاستثمارية الجارية في البلاد .

مدير عام هيئة استثمار المثنى يلتقي وكيل وزير الزراعة ومدير دائرة زراعة المثنى

التقى مدير عام هيئة استثمار المثنى وكيل وزير الزراعة الدكتور غازي راضي العبودي على هامش زيارته للمحافظة ومدير دائرة زراعة المثنى .

وتم خلال اللقاء بحث آفاق التعاون بين الهيئة والوزارة ودائرة الزراعة في المحافظة كذلك طرح المشاكل التي تعترض العملية الاستثمارية في القطاع الزراعي والحلول الممكنة ، كما استعرض مدير عام الهيئة الإجازات التي منحتها الهيئة للاستثمار في هذا القطاع وبالأخص الإجازات التي منحت إلى مجموعة شركات غيغا كروب الباكستانية والتي سيسهم مشروعها في تحريك عجلة الاقتصاد في المحافظة وجلب محاصيل جديدة للمنطقة . فضلا عن مناقشة الإجازات الأخرى الممنوحة في القطاع الزراعي ومنها أيضا مشروع نور الولاية الاستثماري والذي يعتبر من المشاريع المهمة في تحقيق الاكتفاء الذاتي لمنتجات بيض المائدة ولحوم الدجاج .

لجنة الاقتصاد والاستثمار النيابية تعقد مؤتمراً بشأن الاستثمار ومعوقاته

نظمت لجنة الاقتصاد والاستثمار في مجلس النواب مؤتمرا تحت شعار (الاستثمار بين المعوقات والمعالجات) بحضور السيد أسامة النجيفي رئيس مجلس النواب والدكتور قصي السهيل النائب الأول لرئيس المجلس والسيدين وزير الدولة لشؤون مجلس النواب ووزير الدولة لشؤون المحافظات والسادة رؤساء وممثلي الهيئات الاستثمارية في المحافظات.

وتم التأكيد في المؤتمر على ضرورة تعديل أو إلغاء بعض الفقرات والقوانين والقرارات التي تتعارض والعملية الاستثمارية على ان تتبنى الهيئة الوطنية للاستثمار إعداد الدراسات الخاصة لتعديل قانون الاستثمار العراقي رقم (13) لسنة 2006 المعدل وبالتنسيق مع هيئات الاستثمار في المحافظات وفق السياقات التشريعية المعمول بها .

وقال المهندس عادل داخل محمد مدير عام هيئة استثمار المثنى انه تم التأكيد في المؤتمر على ضرورة الالتزام بتوفير الأراضي الصالحة لإقامة المشاريع الاستثمارية وتسليمها إلى المستثمر في فترة لا تتجاوز ال(30) يوما من تاريخ منح الإجازة للمشروع والإسراع بمنح الصلاحيات لمندوبي الوزارات باتخاذ القرار بشان إقامة المشاريع والعمل على إيجاد المعايير الواضحة في المفاضلة بمنح الرخص الاستثمارية بعيدا عن الوساطة والمحسوبية .

كما تم التأكيد على إيجاد آليات جديدة لتفعيل دور المصارف في دعم الاستثمار من خلال منح القروض الميسرة والتشديد على تفعيل المواد التي تمنح المستثمر الإعفاءات من الرسوم والضرائب ضمن قانون الاستثمار العراقي رقم 13 لسنة 2006 المعدل وتسهيل إجراءات منح تأشيرات الدخول للمستثمرين والخبراء والمهندسين والأيدي العاملة في المشاريع الاستثمارية .

واختتم المؤتمر أعماله بالاتفاق على تشكيل لجنة مشتركة من السادة أعضاء اللجنة الاقتصادية في مجلس النواب وممثل من وزارة الدولة لشؤون مجلس النواب والهيئة الوطنية للاستثمار ومنظمات القطاع الخاص لمتابعة تنفيذ مقررات المؤتمر , وكذلك التأكيد على تقديم تقرير فصلي من هيئات الاستثمار في المحافظات إلى لجنة الاقتصاد والاستثمار النيابية يتضمن المشاريع المرخصة وقيد التنفيذ والمشاريع المتلكئة وأسباب تلكؤها مع مبالغ تلك المشاريع وتاريخ منحها الرخص المباشرة بتنفيذها .

انعقاد الاجتماع الدوري لمدراء الأقسام في الهيئة والياسري يؤكد على أهمية متابعة المشاريع الاستثمارية وسحب الرخص من المستثمرين المتلكئين

أكد المهندس عادل داخل الياسري خلال الاجتماع الدوري لمدراء الأقسام في هيئة استثمار المثنى على أهمية مراجعة الإجازات الاستثمارية وإعادة النظر في مدى جدية المستثمرين لتنفيذ المشاريع المرخصة لافتا إلى ضرورة الاستمرار بسحب الرخص الاستثمارية من المستثمرين المتلكئين والاهتمام بمتابعة المشاريع قيد التنفيذ وتوفير الأراضي الخاصة بإقامة المشاريع الاستثمارية .

وجرى خلال الاجتماع بحث مجريات الاجتماع الأخير للهيئة الوطنية مع هيئات الاستثمار في المحافظات الذي تضمن مناقشة إرسال الملاحظات القانونية من هيئات الاستثمار لغرض التعديل على قانون الاستثمار العراقي رقم 13 لسنة 2006 وجعلها أكثر ملائمة مع مواكبة العملية الاستثمارية واستقطاب الاستثمارات المحلية والخارجية للبلاد , والتأكيد على رسم خارطة استثمارية جديدة للمحافظة تتضمن الفرص المتاحة في كافة القطاعات الاستثمارية مع ضرورة التركيز على مشاريع الاستثمار في مجال الإسكان .

كما تم خلال الاجتماع التأكيد على أهمية الإسراع في تنفيذ انجاز معاملات المستثمرين.

هيئة استثمار المثنى تصدر قائمة بأسماء الشركات والمستثمرين الذين تم سحب رخصهم الاستثمارية لإخلالهم بكافة التعهدات

في إطار جهودها لممارسة الدور الرقابي على الشركات والمستثمرين حول تنفيذ المشاريع الاستثمارية وفق الإجازات الممنوحة لها أصدرت هيئة استثمار المثنى قائمة بأسماء الشركات والمستثمرين الذين تم سحب رخصهم الاستثمارية لإخلالهم بكافة التعهدات المنصوص عليها في قانون الاستثمار 13 لسنة 2006 المعدل .

وقال مدير عام الهيئة ورئيس مجلس الإدارة المهندس عادل داخل الياسري قررنا إصدار قائمة بإجازات الاستثمار و تأسيس المشاريع الاستثمارية المسحوبة من المستثمرين والشركات لإخلالها بكافة الالتزامات والشروط المنصوص عليها في إجازات تأسيس المشاريع استناداً إلى أحكام المواد 28 و 14 سابعاً من قانون الاستثمار المعدل والمادة 19 / أولاً ثانياً من نظام رقم 2 لسنة 2009 ولمضي المدة القانونية المقررة للمباشرة وعدم الجدية الفعلية لإكمال المستمسكات المطلوبة للمشروع .

وأضاف الياسري تم اتخاذ عدد من الإجراءات قبل قرار سحب الإجازات وفقاً لقانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 وتعديلاته والتي تقضي بإنذار الشركة أو المستثمر لدى إخلاله بالشروط المنصوص عليها في القانون ، يشار إلى إن هيئة استثمار المثنى تتابع وبشكل مستمر جميع الأعمال والمشاريع وتنفيذها حسب الإجازات الممنوحة للشركات والمستثمرين وقد اتخذت عدد من القرارات السابقة سحبت بموجبها الإجازات الممنوحة للشركات والمستثمرين المتلكئين وغير الجادين في تنفيذ المشاريع .

أسماء الشركات والمستثمرين الذين تم سحب اجازاتهم الاستثمارية :

ت	أسم المستثمر	رقم الأجازة	تاريخ منح الأجازة	اسم المشروع	نوع المشروع	تاريخ سحب الأجازة	كلفة المشروع
1-	جعفر حامد البندر	3	29/10/2008	مشروع أوروك الترفيهي	سياحي	ق/661 في 23/3/2010	25000
2-	محمد سهر عناد	4	29/10/2008	مصنع السنابل للإضافات العلفية	زراعي	ق/521 في 10/3/2011	1000000
3-	فيصل غازي محسن	10	2/2/2009	مشروع الزراعة المغطاة	زراعي	ق/522 في 10/3/2011	300000
4-	أنفيست برديس	18	12/8/2009	فندق قصر السماوة	سياحي	ق/1073 في 29/6/2010	7,5 مليار عراقي
5-	عبد الرضا خورشيد	17	22/4/2009	مجمع عبد الرضا خورشيد للتجارة	تجاري	ق/2164 في١٤/١١/٢٠١٠	10,000,000
6-	نوزاد محمد عارب	36	16/3/2009	مدينة المثنى السكنية الحديثة	سكني	ق/2145 في 11/11/2010	177000000
7-	عباس محمد زغير	39	27/4/2010	معمل إنتاج الجص وكسارة الحصى	صناعي	ق/2119 في 29/8/2011	1,000,000
8-	شركة الاتحاد لإنتاج الاسمنت	40	17/8/2010	معمل أسمنت الاتحاد	صناعي	ق/2121 في 29/8/2011	200000000
9-	شركة أشراقة المدينة	54	14/4/2011	فندق سياحي	سياحي	ق/2761 في 23/11/2011	25,000,000
10-	شركة كاريابي التركية	٢	29/10/2008	شركة كاريابي التركية	سياحي	ق/650 في 18/6/2009	ثمانية مليون دولار أمريكي
11-	شركة المبروكة للمقاولات	20	27/8/2009	معمل اسمنت المبروكة	صناعي	ق/78 في 18/1/2012	200,000,0004
12-	شركة أنوار الخضر للمقاولات	49	20/2/2011	عمارة تجارية	تجاري	ق/2934 في 12/12/2012	3,877,000,000 دينار عراقي
13-	ماك أوبتك ووادي النيل	45	12/1/2011	معمل أسمنت الرافدين	صناعي	ق/509 في 11/3/2012	221,000,000 دولار امريكي
14-	شركة شمس الخلد	60	30/6/2011	معمل أسمنت الفرات الأوسط	صناعي	ق/456 في 5/3/2012	249,369,500 دولار امريكي

15-	شركة كونكريتك الاسترالية	25	27/8/2009	معمل ملح	صناعي	ق/495 في 14/3/2012	30مليون دولار
16-	شركة كونكريتك الاسترالية	28	27/8/2009	معمل أسمنت	صناعي	ق/543 في 14/3/2012	250مليون دولار
17-	شركة كونكريتك الاسترالية	22	27/8/2009	معمل أنتاج الأكياس	صناعي	ق/ 587 في 19/3/2012	75 مليون دولار
18-	شركة كونكريتك الاسترالية	26	27/8/2009	معمل لإنتاج الإصباغ	صناعي	ق/651 في/ 25/3/2012	250 مليون دولار
19-	شركة كونكريتك الاسترالية	24	27/8/2009	معمل أكسجين طبي	صناعي	ق/692 في/ 2/4/2012	30 مليون دولار
20-	شركة كونكريتك الاسترالية	21	27/8/2009	معمل أنتاج المنظفات	صناعي	ق/537 في/ 5/4/2012	50مليون دولار
21-	شركة كونكريتك الاسترالية	29	27/8/2009	قوالب إنشائية عمرانية	صناعي	ق/ 540 في/ 5/4/2012	40مليون دولار
22-	شركة كونكريتك الاسترالية	23	27/8/2009	معمل بلاستك	صناعي	ق/873 في/ 18/4/2012	250 مليون دولار
23-	أحمد نعمة عبد الرضا	6	30/10/2008	مستشفى السماوة الأهلي	أهلي	ق/661 في/ 26/3/2012	ثمانية عشرا من تاريخ صدور الإجازة
24-	شركة صرح الزايد	58	31/5/2011	مجمع المجد السكني	سكني	ق/680 في1/4/2012	62,101,455,600 دينار عراقي
26	شركةوادي النيل وماك اوبتيك	34	2009/10/14	معمل تدوير النفايات	صناعي	ق/1640 2012/7/22	151,849،000 دولار امريكي

مجلس إدارة هيئة استثمار المثنى
يعقد اجتماعه الدوري الـ(44) ويتخذ عدداً من القرارات المهمة

اتخذ مجلس إدارة هيئة اسـتثمار المثنى خلال اجتماعه الدوري أل (44) المنعقد برئاسـة المهندس عادل داخل اليـاسري مدير عام ورئيس مجلس إدارة الهيئـة عدد من القرارات المهمة التي تصب في مصلحة العملية الاسـتثمارية في المحافظة .

وقد تناول الاجتماع عددا من المحاور المدرجة على جدول أعماله ، حيث اسـتهل رئيـس مجلس الإدارة الاجتماع بالترحيب بالسـادة الأعضاء بعدها اسـتعرض أهـم مـا دار في الاجتماع الذي حضره في مجلس النـواب العراقي والذي تعرض بشكل خاص إلى المشاكل والمعوقات التي تواجه الاستثمار وما قدمه على طاولة النقاش وتقديم الحلول الكفيلة بدفع العملية الاستثمارية في المحافظة .

بعدهـا تمـت مناقشـة فقرات خاصـة بعمـل الهيئـة والمسـتثمرين حيث تم التصويـت بالإجماع على تخويل مدير عام الهيئة المهندس عادل داخل الياسري مباشرة إصدار وإلغاء إجازات تأسيس المشاريع المقدمة طلباتها إلى الهيئة على أن تعرض على مجلس الإدارة بعد تحويلها إلى إجازات استثمارية بهدف التقليل من الروتين ودعما للعملية الاستثمارية .

كمـا تم إقـرار الطلبات المقدمة مـن قبل الشركات والمسـتثمرين البالغ عددها احد عشر شركة ومسـتثمر والموافقة على منحهم إجازات تأسـيس مشـاريع اسـتثمارية عـلى أن يلتزموا بكافة الشروط المنصوص عليهـا في منح الإجازات وفقا لقانون الاستثمار رقم 13 لسنه 2006 المعدل.

كذلـك اتخذ المجلس قراراً بتمديد المدة القانونية الممنوحة للمسـتثمرين لإكمال إجـراءات ومتطلبـات المشـاريع الاسـتثمارية من شـهر واحد إلى ثلاثة أشـهر وبعكسها يتم اتخاذ الإجراءات القانونية بحقهم .

كمـا قرر قبول شـمول مشـاريع المحـور التجـاري بمزايا وتسـهيلات قانون الاستثمار النافذ إضافة إلى بقاء عقد المساطحة الموقع من قبل البلديات على أن لايتعارض مع القوانين النافذة .

كذلك اتخاذ توصية تقضي بتشجيع الشركات و المستثمرين في القطاع السكني على الاتجاه نحـو البناء الأفقي خارج التخطيط الأسـاس للمدينة وذلك لوفرة الأراضي .

شركة الجوف السعودية تتقدم بطلب الحصول على إجازة تأسيس معمل اسمنت في المثنى

تقدمت شركتي الجوف الاستثمارية السعودية والرشيد العراقية بطلب الحصول على إجازة تأسيس مشروع استثماري مشترك لإنشاء معمل اسمنت في المثنى بطاقة إنتاجية تصل إلى 7 ألاف طن يومياً .وقال المهندس عامر عباس عزيز نائب رئيس هيئة استثمار المثنى إن وفد الشركتين الذي ضم مدير شركة الجوف الاستثمارية السيد محمد بركات الميهوبي ومدير عام شركة الرشيد التابعة لوزارة الاعمار والإسكان السيد مختار إسماعيل علي تقدم بطلب رسمي للحصول على إجازة تأسيس مشروع استثماري لإنشاء معمل اسمنت في المحافظة بطاقة إنتاجية بين (5 إلى 7) ألف طن يوميا .وأضاف عزيز نرحب بالشركات السعودية التي نرغب بالعمل معها لتوطيد العلاقات الثنائية وكون المملكة العربية السعودية الشقيقة جارة مهمة للعراق ولها حدود متصلة مع محافظة المثنى مما يتيح للجانبان التبادل التجاري بصورة أسهل خصوصا إذا ما افتتح منفذا حدوديا بين الدولتين من خلال المثنى ، و قد أوضح نائب رئيس الهيئة ما تتمتع به المحافظة من خزين إستراتيجي هائل يدخل كمواد أولية أساسية لصناعة الاسمنت الأمر الذي يجعل المثنى في الصدارة بين المحافظات العراقية الأخرى في الصناعات الإسمنتية والدراسات التي أعدتها الهيئة بالتنسيق مع دائرة المسح الجيولوجي التي أظهرت الخزين الكبير من الأطيان والمواد الكلسية ،لافتا إلى ما تتمتع به المحافظة من تاريخ عريق في صناعة الاسمنت والخبرات والإمكانات البشرية التي عملت في هذا المجال منذ بدايات إنشاء المعامل في المحافظة ، كما أوضح آليات منح الإجازة الاستثمارية مؤكدا على اجتياز الهيئة لكافة الإجراءات الروتينية من خلال استحداثها قسم النافذة الواحدة الذي يتكفل بالمخاطبات الرسمية مع الجهات ذات العلاقة و بين بعض الفقرات في قانون الاستثمار رقم 13 لسنه 2006 والمزايا التي احتواها هذا القانون من الإعفاءات الكمركية والضريبية والضمانات الحكومية الأخرى من توفير الحمايات الخاصة للشركات والمستثمرين من خلال استحداث مديرية حماية الوفود والشركات الاستثمارية والمستثمرين في وزارة الداخلية التي تتيح للمستثمر العمل وفق مناخ استثماري ملائم .

من جانبه أبدى الوفد الرغبة والجدية في المباشرة بالمشروع من خلال تأسيسه لشركة تحت اسم (شركة جوف العراق) وهي الآن في طور التسجيل لدى مديرية تسجيل الشركات العراقية وقال السيد محمد بركات الميهوبي مدير شركة الجوف الاستثمارية إن شركته وقعت عقد شراكة مع شركة الرشيد التابعة لوزارة الاعمار والإسكان العراقية لإقامة المشروع وأضاف إن السوق العراقية سوق واعدة ومستقبلها كبير ونحن في شركة الجوف نأمل بان تكون هذه البداية خير للجميع .كما قام الوفد بجولة ميدانية على مواقع معامل الاسمنت المطروحة للاستثمار وقام بزيارة لمعمل اسمنت الدوح وزيارة للمقالع المواد الأولية الخام .كذلك اتخذ المجلس قراراً بتمديد المدة القانونية الممنوحة للمستثمرين لإكمال إجراءات ومتطلبات المشاريع الاستثمارية من شهر واحد إلى ثلاثة أشهر وبعكسها يتم اتخاذ الإجراءات القانونية بحقهم .

كما قرر قبول شمول مشاريع المحور التجاري بمزايا وتسهيلات قانون الاستثمار النافذ إضافة إلى بقاء عقد المساطحة الموقع من قبل البلديات على أن لايتعارض مع القوانين النافذة .كذلك اتخاذ توصية تقضي بتشجيع الشركات و المستثمرين في القطاع السكني على الاتجاه نحو البناء الأفقي خارج التخطيط الأساس للمدينة وذلك لوفرة الأراضي.

شركة المحامد الكويتية تعلن عن اكتمال المخططات الهندسية لمشروع المحامد السكني وقرب المباشرة بتنفيذ المشروع

أعلن الدكتور علي خلف إبراهيم المدير التنفيذي لشركة المحامد الكويتية ان شركته أكملت المخططات الهندسية لمشروع المحامد السكني المزمع تنفيذه في المثنى مبديا استعداد الشركة لتنفيذ المشروع في اقرب وقت ممكن بعد إكمال الإجراءات الفنية والإدارية على المخططات الهندسية .

وقال خلف ان الشركة أكملت جميع المخططات والتصاميم للوحدات السكنية , مشيرا إلى انه تم تسليم المخططات إلى هيئة استثمار المثنى للاطلاع عليها وإجراء التعديلات اللازمة في حال احتاج الأمر ذلك .

وأضاف المدير المفوض لشركة المحامد ان شركته تعتزم إنشاء (2000) وحدة سكنية في المثنى بكلفة (150) مليون دولار أمريكي بعد حصولها على رخصة استثمارية لتنفيذ مشاريع سكنية في المثنى بالإضافة إلى رخصة أخرى لتنفيذ معمل اسمنت الشرق بكلفة (250) مليون دولار أمريكي .

هيئة استثمار المثنى تمنح شركة هندسة الغرب إجازة تأسيس مشروع استثماري وشركة الأفق للاستثمارات الزراعية تبدي رغبتها للاستثمار في المحافظة بمشروع زراعي

منحت هيئة استثمار المثنى شركة هندسة الغرب للتجارة العامة إجازة تأسيس مشروع استثماري ، وقال مدير عام الهيئة المهندس عادل داخل الياسري منحت هيئتنا إجازة تأسيس مشروع لحساب شركة هندسة الغرب وهي شركة عراقية – لبنانية لإنشاء معمل تكرير وتعبئة المياه برأس مال يقدر بـ (3,5) مليون دولار أمريكي وبمدة تنفيذ تصل إلى 24 شهراً وسيدخل المشروع حيز التنفيذ في الأيام القليلة المقبلة . من جانب آخر استقبل مدير عام الهيئة وفد شركة الأفق للاستثمارات الزراعية والصناعية وبحث الجانبان الفرص الاستثمارية المتاحة في القطاع الزراعي و أبدى الوفد رغبة الشركة بإقامة مشروع زراعي يخدم المحافظة فيما أكد المدير العام استعداد الهيئة للتعاون مع الشركة ومخاطبة الجهة القطاعية وهي دائرة الزراعة بصورة مباشرة لإكمال عملية منح الإجازة .

وفد هيئة استثمار المثنى يشارك في أعمال معرض اربيل الدولي الخامس للأبنية والإنشاءات

شارك وفد هيئة استثمار المثنى في أعمال معرض أربيل الدولي الخامس للأبنية والإنشاءات والمكائن الصناعية والرخام والأحجار والسيراميك المقام على ارض معرض اربيل الدولي للفترة من 24-21 /5/2012 و المنظم من قبل شركة الأهرامات الدولية لتنظيم المعارض برعاية وزارة الإعمار والإسكان في إقليم كردستان .

المعرض شارك فيه 220 شركة عالمية ومحلية من 22دولة عرضت خلاله المنتجات والمكائن والمعدات الحديثة التي توصلت اليها آخر الابتكارات العلمية ، وقد شهد حفل الافتتاح الذي أقيم قاعة المعرض حضور شخصيات حكومية في إقليم كردستان تمثل بوزير الإعمار والإسكان في الإقليم ومحافظ اربيل و مدير المصارف التركية وقناصل عدد من الدول ومدراء الشركات ورجال الإعمال والصحافة .

وقد أجرى وفد الهيئة جولة في أروقة المعرض وعقد عدد من اللقاءات في أجنحة الدول المشاركة وزيارة أجنحة الشركات وإجراء اللقاءات مع المندوبين والتعريف بعمل هيئة استثمار المثنى من خلال الخارطة الاستثمارية التي أعدتها الهيئة و مجلة استثمار المثنى والمطبوعات التي يصدرها قسم العلاقات العامة في الهيئة.

هيئة استثمار المثنى تشارك في الندوة الاقتصادية التي أقامتها كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة المثنى

في إطار توجه الدولة نحو تفعيل العمل الاقتصادي والاستثماري في البلاد ورفد هذين القطاعين بكل الدراسات والخبرات الحديثة ، شاركت هيئة استثمار المثنى ممثلة بالاستشاري الأستاذ محمود هادي راضي في الندوة التي عقدتها كلية الإدارة ولاقتصاد في جامعة المثنى والتي كانت تحت عنوان (اثر أداء المصارف على المناخ الاستثماري في العراق) .وقد ناقشت الندوة التي أدارها أساتذة في جامعة المثنى ثلاث محاور رئيسة هي الحوكمة والبطاقة الائتمانية الاليكترونية والاندماج بين الشركات ،وتناولت أهمية هذه المحاور في رفع أداء العمل المصرفي وتنشيط الخدمات المصرفية .فيما كانت مداخلة للاستشاري في الهيئة الأستاذ محمود هادي راضي عن موضوعه أشكال التمويل والمساهمات المصرفية في تمويل المشاريع والفرص الاستثمارية وضرورة تفعيل هذا الجانب لأهميته في تشريع التنمية لاقتصادية والاجتماعية باعتبار المصارف تمثل العمق المالي للاستثمار .

يشار إلى ان هنالك بروتوكول تعاون بين هيئة استثمار المثنى وكلية الإدارة والاقتصاد بشان تبادل الخبرات ووجهات النظر لرفد المحافظة بكل الخبرات والطاقات التي تسهم في تطوير العمل الاقتصادي والاستثماري في المحافظة .

هيئة استثمار المثنى تروج لفرص الاستثمار في المحافظة عبر مشاركتها في معرض البصرة الدولي الثالث

في إطار جهودها الرامية لترويج الفرص الاستثمارية وجذب الشركات الاستثمارية المحلية والعالمية للاستثمار في المحافظة شاركت هيئة استثمار المثنى في معرض البصرة الدولي الثالث للإنشاءات والذي أقيم على ارض ميناء المعقل بمشاركة أكثر من 150 شركة محلية وعالمية من إحدى عشرة دولة .وشارك في افتتاح المعرض الذي استمرت فعالياته من(27 30- نيسان) القنصلين التركي والإيراني وشخصيات سياسية وأعضاء في الحكومة المحلية لمحافظة البصرة.وجرى خلال المعرض الترويج للفرص الاستثمارية في محافظة المثنى والتعريف بمقومات نجاح الاستثمار في مختلف القطاعات المتاحة في المحافظة من خلال توزيع الخارطة الاستثمارية والنشرات التوضيحية على الشركات ورجال الأعمال والمستثمرين الذين زاروا المعرض .كما شهد جناح هيئة استثمار المثنى إقبالا كبيرا من الشركات ورجال الأعمال بالإضافة إلى زيارة القنصل التركي الذي أشاد بدور الهيئة وجهودها الواضحة في استقطاب الشركات المحلية والعالمية للاستثمار في المثنى.

وفد من وزارة العدل يزور هيئة استثمار المثنى ويبحث إمكانية إنشاء مجمع سكني لمنتسبي دوائر الوزارة في المحافظة عن طريق الاستثمار

بحث وفد من وزارة العدل مع نائب رئيس هيئة استثمار المثنى خلال زيارته للهيئة إمكانية إنشاء مجمعات سكنية لمنتسبي دوائر الوزارة في المحافظة .وقال المهندس عامر عباس عزيز نائب رئيس الهيئة ان وفدا من وزارة العدل يرافقه مدير دائرة التسجيل العقاري في المثنى زار الهيئة للبحث حول إمكانية التنسيق مع المستثمرين لإنشاء مجمع سكني بطريقة البناء الأفقي يكون بإشراف مباشر من قبل الهيئة .وقد اتفق الجانبان على تشكيل لجنة عليا فنية وقانونية من الوزارة لغرض التباحث مع الهيئة و المستثمرين هدفها تحديد فقرات التقديم للوحدات السكنية وصيغة الدفع والضمانات والأسعار والإجراءات الفنية والقانونية الأخرى للخروج بصيغة نهائية تخدم موظفي الوزارة والمستثمرين على السواء .كما دعا عزيز جميع الدوائر والقطاعات إلى انتهاج طريقة وزارة العدل بما يضمن الرفاه الاجتماعي للموظفين ويخفف من حدة أزمة السكن التي تعاني منها البلاد والمحافظة .

بهدف تفعيل الجانب الاستثماري في قضاء الوركاء

هيئة استثمار المثنى تعقد اجتماعاً موسعاً مع الحكومة المحلية في القضاء

عقدت هيئة استثمار المثنى اجتماعا موسعا مع الحكومة المحلية لقضاء الوركاء بهدف تفعيل الجانب الاستثماري وإيجاد المناخ الملائم للعملية الاستثمارية في القضاء .

وقد بحث الجانبان اطر التعاون المشترك واليات تفعيل العملية الاستثمارية والاستفادة من مقومات النجاح ومؤهلات المنطقة ، وقال المهندس عادل الياسري تمت مناقشة عدد من النقاط المهمة المطروحة على جدول الأعمال أهمها تهيئة الأجواء والمناخات الاستثمارية الملائمة من خلال تخصيص الأراضي التي تصلح لإقامة المشاريع المختلفة كالمجمعات السكنية والمرافق التجارية والصناعية كذلك بحث إمكانية طرح فرصة بناء مدينة العاب حديثة ومعمل تعبئة مياه وعصائر و صناعة الأغذية الأخرى كذلك طرح فرصة بناء معمل تدوير سكراب و طرح فرصة إنشاء مشروع دواجن متكامل ولم نغفل الجانب السياحي نظرا لما تمتلكه الوركاء من عنوان تاريخي بارز يصلح بان يكون محط أنظار السياح الأجانب والعرب كما تناول الاجتماع آلية تنشيط مكتب الهيئة في الوركاء والانفتاح والتنسيق المشترك مع الدوائر الأخرى والاتصال برجال الأعمال المحليين والأجانب لإيجاد بيئة استثمارية نشطة .

كما طرح أعضاء الحكومة المحلية عدد من الأفكار والطروحات التي تخدم العملية الاستثمارية إلى ذلك وعد الياسري بان تقوم الهيئة بدراستها وتحويلها إلى فرص استثمارية مجدية .

وفد من محافظة المثنى يبحث مع شركات عراقية وتركية في كردستان إمكانية القدوم للمحافظة والإسهام في الحركة العمرانية والاستثمارية

في أطار تكثيف الجهود الرامية إلى توسيع حجم الاستثمارات في المحافظة وتفعيل العملية الاستثمارية الجارية فيها توجه وفداً مشتركاً مكون من ممثلين عن الحكومة المحلية وهيئة استثمار المثنى إلى إقليم كردستان للقاء عدداً من إدارات الشركات المحلية والأجنبية لبحث إمكانية إقامة مشاريع استثمارية وعمرانية في المحافظة،حيث التقى الوفد بإدارة شركة تاتش للاستشارات الهندسية وهي شركة عراقية مقرها إقليم كردستان وبحث الجانبان الفرص المتاحة للاستثمار في المحافظة والمناخ الاستثماري الذي تتمتع به مستعرضا عدد المشاريع الاستثمارية القائمة وحركة والأعمار الجارية في المحافظة وقد أبدت الشركة رغبتها في افتتاح فرع لها في المثنى لتكون الجهة الاستشارية لمشاريع إعادة الأعمار والمشاريع الاستثمارية وفي كافة القطاعات،كذلك التقى الوفد بمدير شركة اوزنت التركية لمقاولات البناء والطاقة والذي أبدى رغبة شركته الاستثمار في المحافظة بقطاع الإسكان والحصول على إجازة استثمارية لبناء الف وحدة سكنية في المحافظة وفقا لقانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 المعدل من جانبهم أكد أعضاء الوفد ترحيب الحكومة المحلية وهيئة الاستثمار بجميع الشركات والمستثمرين الذين يسهمون في إعادة الاعمار والبناء في المحافظة.

برنامج (نبض المدينة) يلتقي مدير عام الهيئة و يتجول في عدد من المشاريع الاستثمارية

زار فريق عمل برنامج نبض المدينة الذي يعرض على قناة العراقية الفضائية هيئة استثمار المثنى وقام بجولة في عدد من المشاريع الاستثمارية القائمة في المحافظة .

وقد اصطحب مدير عام هيئة استثمار المثنى المهندس عادل داخل الياسري معد ومقدم البرنامج الأستاذ عبد الواحد محسن والمخرج محمد شنون برفقة فريق العمل في جولة إعلامية لعدد من المشاريع الاستثمارية في مركز المدينة وتوقف عند فندق قصر الغدير الاستثماري الذي يجري فيه العمل حاليا بوتيرة متسارعة .

كما استعرض من خلال البرنامج ابرز انجازات الهيئة في والمشاريع القائمة وعدد الإجازات الممنوحة ، كذلك استعرض تطلعات المحافظة لاستقبال ضيوفها في الفندق الذي يعد صرحاً كبيراً ونقلة نوعية في الحداثة والتطور العمراني والسياحي ، وقد أبدى فريق عمل البرنامج اعجابه بالانجازات التي لمس خلالها تقدم نسب العمل عن زيارته الأخيرة .

بمشاركة عشرات دور النشر المحلية والأجنبية..مؤسسة الأمل الخيرية تقيم المعرض السنوي الأول للكتاب

افتتحت مؤسسة الأمل الخيرية المعرض السنوي الأول للكتاب بمشاركة العشرات من دور النشر المحلية والأجنبية ..

وقال السيد علي الميالي رئيس المؤسسة افتتحنا هذا المعرض بمناسبة الذكرى السنوية لاستشهاد المفكر الإسلامي اية الله العظمى السيد محمد باقر الصدر (قدس) وأخته العلوية بنت الهدى وأردنا ان تكون تجسيد الذكرى لهذا العام هو تظاهرة ثقافية منفردة من خلال إقامتنا لمعرض كتاب الذي يعد الأول من نوعه في المحافظة وسنعمل على أن يكون سنوياً .

وحول مشاركة دور النشر قال الميالي شاركت في هذا المعرض العشرات من دور النشر المحلية والأجنبية من العراق ولبنان وإيران كما ضم المئات من عناوين الكتب الدينية والسياسية والثقافة والفنون وغيرها ، واستطرد شهد المعرض إقبالا جيداً الامر الذي شجع أصحاب دور النشر المشاركة في المعرض ..وحول سؤال عن سبب انخفاض نسبة القراءة بين الدول العربية ومنها العراق اجاب الميالي مر العراق خصوصاً بظروف القت بظلالها على تدني مستوى القراءة بين أوساط الشباب منها الحروب والظروف المعيشية الصعبة وبعد التغيير كانت عوامل الانفتاح هي ايضا عوامل لبقاء النسبة منخفضة منها الانترنت والفضائيات العامة والمتخصصة ونحن في مجمع الشهيد الصدر قدس سره قد هيئنا الاجواء المناسبة للقراءة حيث وفرنا مكتبة تضم الاف الكتب ومن مختلف العناوين كما تم الاهتمام بوسائل الراحة للقاريء وادعوا من خلالكم جميع الشباب للقدوم والاطلاع على المكتبة للمطالعة والقراءة .

هيئة استثمار المثنى تحتضن فعاليات مشروع (المستثمر الصغير)

اكد مدير عام هيئة استثمار المثنى المهندس عادل داخل الياسري خلال لقائه وفد برلمان شباب العراق غير الحكومي في المحافظة على اهمية دعم قطاع الشباب باعتباره الركيزة الاساس التي يعتمد عليها في بناء الدولة لما تمتلكه تلك الشريحة من طاقات فاعلة بمختلف الاصعدة والاتجاهات .

ويأتي هذا اللقاء ضمن مشروع تقدم به برلمان الشباب غير الحكومي في المثنى اطلق علية تسمية (المستثمر الصغير) والذي يهدف الى تعريف الشباب بمراحل تأسيس هيئة استثمار المثنى وقانون الاستثمار العراقي رقم 13 لسنة 2006 وتعديلاته وماهي ابرز المعوقات التي واجهتها الهيئة خلال مسيرتها الاستثمارية كذلك الاطلاع عن كثب على نوع وحجم المشاريع المنفذة والمرخصة من قبل الهيئة .

وقد تضمن مشروع (المستثمر الصغير) لقاءات مع عدد من المستشارين ومدراء الاقسام في الهيئة لتوضيح الصورة الكاملة عن عمل الهيئة ومراحل انجاز المشاريع الاستثمارية وآلية عمل النافذة الواحدة كما تضمن زيارة ميدانية لموقع مشروع معمل اسمنت الدوح الاستثماري للاطلاع عن قرب على مستوى وحجم العمل في المشروع الذي وصل الى مراحل متقدمة في الانجاز .

من جانبهم اكد المشاركون في المشروع على الجهود المبذولة من قبل الهيئة في استقطاب رجال الاعمال والشركات الاستثمارية للعمل في المحافظة وتنمية واقعها الاقتصادي من خلال اقامة عدد من المشاريع ذات الطابع الستراتيجي والهام بمختلف القطاعات والتي من شانها الاسهام في توفير فرص العمل و تشغيل الايدي العاملة في المحافظة .

شركة بلر التركية تتقدم بطلب الحصول على إجازة استثمارية لإنشاء مجمع سكني متكامل في المثنى

تقدمت شركة بلر التركية للاستثمارات الى هيئة استثمار المثنى بطلب للحصول على إجازة استثمارية لإنشاء مجمع سكني متكامل في المحافظة.وقال المهندس عادل داخل الياسري مدير عام الهيئة استقبلنا وفد شركة بلر التركية الاستثمارية الذي تقدم بطلب للحصول على إجازة استثمارية لإنشاء مجمع سكني متكامل بناء افقي وبدورنا نرحب بالشركات التركية وندعوها للمشاركة بقوة في اعمار المحافظة ، من جانبه قال المدير المفوض للشركة انهم بصدد إكمال الإجراءات الأصولية الخاصة بمنح الاجازة ودراسة الجدوى للمشروع لغرض تقديمها للهيئة في القريب العاجل . يشار الى ان محافظة المثنى تسعى جاهدة الى سد حاجة المحافظة للوحدات السكنية وان الهيئة قد ادرجت الموضوع في مقدمة اولوياتها من خلال طرحها لبناء 25 الف وحدة سكنية في المحافظة وقد منحت في هذا الصدد عددا من اجازات الاستثمار للشركات والمستثمرين المحليين والاجانب.

شركة الوسام الدولية تعلن عن رغبتها بإنشاء (552) وحدة سكنية عبر الاستثمار في المثنى

اعلن المستثمر اسعد صباح سعد الشريك الرسمي لشركة الوسام الدولية ان الشركة بصدد الاتفاق مع هيئة استثمار المثنى لتنفيذ مجمع سكني بواقع (552) وحدة سكنية بطريقة البناء الافقي تتضمن جميع خدمات البنى التحتية والمدارس والاسواق بالإضافة الى مركز صحي ومساحات خضراء .واضاف ان وفد الشركة اكد خلال لقائه مدير عام هيئة استثمار المثنى المهندس عادل داخل الياسري عن رغبة الشركة بالاستثمار في المحافظة بمجال انشاء الوحدات السكنية لافتا الى ان الشركة لها تجارب سابقة في الاستثمار بهذا القطاع حيث تنفذ حاليا مشروع الزقوره السكني في محافظة ذي قار بالإضافة الى مشروع آخر في اقليم كردستان العراق .

من جانبه عبر مدير عام هيئة استثمار المثنى عن استعداد الهيئة لتقديم كافة التسهيلات التي يضمنها قانون الاستثمار العراقي رقم 13 لسنة 2006 وتعديلاته .مضيفا ان الهيئة تدعوا جميع الشركات المحلية والاجنبية الى المشاركة في العملية الاستثمارية والحصول على فرص الاستثمار في المحافظة بمختلف القطاعات المتاحة .

وفد قسم العلاقات العامة في هيئة استثمار المثنى يشارك في الاحتفال المركزي لعيد الصحافة العراقية الثالث والاربعون بعد المئة

في اطار التأكيد على المشاركة بالفعاليات والانشطة التي تهدف الى اظهار الوجه المشرق للصحافة العراقيةشارك وفد قسم العلاقات العامة في هيئة استثمار المثنى بالمهرجان المركزي الذي اقامته نقابة الصحفيين العراقيين المركز العام على حدائق متنزه الزوراء بحضور عدد كبير من الشخصيات الاعلامية والصحفية الدولية والعربية والمحلية بمناسبة عيد الصحافة العراقية الثالث والاربعون بعد المئة .

وقد شارك الوفد في فعاليات المهرجان من خلال توزيع مجلة استثمار المثنى والنشرات التوضيحية التي اعدتها الهيئة والخارطة الاستثمارية للمحافظة لتوضيح الجهود الاعلامية التي تبذلها الهيئة في جذب الاستثمارات للمحافظة.

كما زار جناح هيئة استثمار المثنى عدد من الشخصيات السياسية والصحفية منهم الاستاذ جبار طراد النائب الاول لنقيب الصحفيين والاستاذ سعدي السبع امين سر النقابة وعدد من اعضاء مجلس محافظتي كركوك ونينوى وشركات اعلامية عالمية كبرى.

محافظة المثنى تحتفل بمناسبة

افتتاح فندق قصر الغدير السياحي

الياسري: لا شيء يضاهي الاحساس بالنجاح في انجاز مشروع وتحويل بقايا بناية الى مرفق سياحي وتقديمها بحلة جديدة تواكب الحداثة والاناقة

الحساني: أشكر أعضاء مجلس المحافظة الذين اتخذوا القرار الجريء بتسليم موقع الفندق وأ شكر هيئة استثمار المثنى التي تؤكد نجاحاتها يوما بعد آخر

الميالي : البنية التحتية من الفنادق السياحية تمثل عاملا مهما في تقدم عجلة البناء والاعمار كونها تسهم في استقطاب الوفود السياحية من مختلف مناطق العالم لزيارة الاماكن السياحية

برعاية محافظ المثنى الأستاذ إبراهيم سلمان الميالي وحضور رئيس وأعضاء مجلس المحافظة و ممثل الهيئة الوطنية للاستثمار افتتحت هيئة استثمار المثنى مشروع فندق قصر الغدير السياحي اول فندق من نوعه في المحافظة وسط احتفالية كبيرة حضرها جمع غفير من الشخصيات ورجال الاعمال ومستثمرين عرب ومحليين وشيوخ وجهاء محافظة المثنى ومسؤولي ومدراء دوائر المحافظة .

تخلل حفل الافتتاح عدد من الكلمات القاها محافظ المثنى ورئيس مجلس المحافظة ومدير عام الهيئة ورئيس غرفة تجارة السماوة حيث استهل الحفل بقراءة اي من الذكر الحكيم بعدها كلمة لمحافظ المثنى قال فيها (اليوم نجتمع في هذا المكان لنساهم معا في رسم الخطوة المشتركة لافتتاح مرفق من المرافق السياحية المهمة ، فكما هو معلوم السياحة تساهم في تشجيع الصناعات واستقطاب الكوادر والشركات للقدوم الى المحافظة بما يسهم في دفع عجلة التنمية التي نسعى من اجلها جميعا . اضافة الى دخول الشركات العالمية والمحلية للمساهمة في صنع التنمية ودفع عجلة الاعمار والبناء في جميع القطاعات اهمها قطاع الصناعة وقطاع النفط والاستثمار بما يؤمن تعزيز فرص العمل لأبناء المحافظة وبما يسهم في دفع عجلة التطور والبناء والاعمار).

واضاف ان السياحة الفندقية تمثل عاملا مهما في تقدم عجلة البناء والاعمار كونها تسهم في استقطاب الوفود السياحية من مختلف مناطق العالم لزيارة الاماكن السياحية الامر الذي يتطلب من الجميع مضاعفة الجهود لتطوير وتنمية هذا القطاع الحيوي ما حدا بالحكومة المحلية الى تخصيص هذا المكان للاستثمار، واضاف الميالي ان المحافظة بأمس الحاجة الى وجود فندق بهذا المستوى كوننا دخلنا مرحلة لاستثمار النفطي ضمن الرقعة الاستثمارية رقم 10 المشتركة بين الناصرية والسماوة والتي قدمت عليها شركتين روسية و يابانية فعندما تأتي الشركات النفطية للعمل ولزيارة المحافظة يجب ان تكون هناك فنادق ذات مستوى عال. مشيرا الى تظافر جهود الجميع التي ظهرت بشكل ملموس من خلال مشاريع هيئة استثمار المثنى حيث نفتتح اليوم هذا الفندق بالهمة والمتابعة والاصرار حتى وصلنا الى هذه المرحلة .

كما القى الدكتور عبد اللطيف الحساني رئيس مجلس المحافظة كلمة اكد خلالها على اهمية مشروع فندق قصر الغدير السياحي وحاجة المحافظة الية كما عبر عن شكره لأعضاء مجلس المحافظة الذين اتخذوا القرار الجريء بتسليم موقع الفندق الذي كان لحساب الادارة المحلية في المحافظة ونقل ملكيته الى هيئة الاستثمار الامر الذي اتاح الفرصة امام الهيئة لا عادة اعماره عن طريق الاستثمار كما شكر هيئة استثمار المثنى التي تؤكد نجاحاتها يوما بعد آخر .

وفي كلمة الافتتاح قال مدير عام الهيئة المهندس عادل داخل الياسري انه لمن دواعي الفخر والاعتزاز ان نجتمع اليوم في رحاب صرح كانت المدينة بأمس الحاجة اليه . انه لشرف لكل من ساهم في اتخاذ القرار وتمهيد التحضيرات والتسهيلات لتحويل هيكل يعاني من الاهمال والعبث الى مرفق يلبي مجموعة من الاحتياجات السياحية الضرورية باطر معمارية وانهاءات عالية الذوق . مضيفا انه لا شيء يضاهي الاحساس بالنجاح في انجاز مشروع فيه الكثير من التفاصيل الهندسية والمعمارية والفنية وتحويل بقايا بناية الى مرفق سياحي وتقديمها بحلة جديدة تواكب الحداثة والاناقة ابتداءا من تفاصيل الواجهات الخارجية الى مفردات الديكور الداخلي والانارة والاثاث ، بعد عمل

مضني جدير بالاحترام .
واضاف انه الاستثمار بكل تجلياته الابداعية ذراع التنمية وقاعدته الرصينة ، فعندما نتحدث عن الاستثمار فإننا نعني الانفتاح على القدرات التي يوفرها هذا النشاط في ادارة الاصول وادائها النوعي المتميز نعني به ادخال التقنيات والحداثة والاساليب العلمية في التنفيذ والادارة والمنافسة المستندة على الجودة . الاستثمار ... يمثل اقتصاد الابداع الذي يبدأ بفكرة مستنيرة تتحول الى فعالية اقتصادية في انتاج السلع والخدمات التي تنعكس منافعها على المجتمع .
واكد الياسري لقد اعطانا المبنى بعد هذه النقلة الاحساس بأهمية النتائج المتحققة ، وعزز الانطباع والشعور بالطمأنينة بأهمية وصحة القرار المتخذ وقيمة الالتزام بالمعايير الهندسية والمستوى الذوقي لتتطابق هذه المقومات مع قوة التنفيذ بما يتناسق مع القاعدة التي ترتكز عليها المرافق السياحية فالتميز هنا يمثل بطاقة المرور نحو النجاح والريادة . انه التكامل الذوقي في جميع المفردات الجمالية ، ابتداءا من المدخل حتى اللمسات الداخلية واماكن الجلوس في الحديقة الخلفية ، وتزيين الجدران بالزخارف المقنعة فنيا ، في صالة الطعام وصالة الانتظار اضافة الى ما تضفيه الاشجار من طمأنينة وفخامة على المكان بما يعطي المدخل انفتاحاً على دوائر الزخرفة النباتية من انسجام وتكامل مع مفردات التدرج الهندسي وصولا الى الحديقة الخلفية .
كل هذا ما كان ليكون بدون الدعم المتواصل والمتابعة التفصيلية من السيد المحافظ والسادة اعضاء مجلس المحافظة والدوائر الساندة ، للنهوض بواقع المدينة ومعالجة مسببات العجز مما تشكو منه المحافظة في مجالات السياحة والضيافة وترتيب مرافق لائقة ، ورفع الحرج عند التفكير باستقبال الوفود الرسمية ورجال الاعمال والمستثمرين . انه التفكير الصائب بإيجاد بنية تحتية ومرتكزات متلازمة من المقومات السياحية ، بما يفتح افاقا ومجالات عمل وسمعة رصينة للمحافظة . فالسياحة منظومة متكاملة ومتلازمة من المرافق المرموقة والاداء النوعي من الخدمات فشكرا لكل من ترك بصمة واثرا في تقديم هذا المنجز كهدية الى مدينة السماوة, هذه المدينة الامنة التي تغفو على شاطئ الفرات ، ذات الارث العريق في التاريخ والاحداث الوطنية والاجتماعية, لكنها لمفارقة ان يجدها كل من يراها خالية من المرافق السياحية والمراكز الاجتماعية والترفيهية الجيدة ، بما يليق باهلها وضيوفها . كما ان المدينة اساسا ، والمحافظة عموما بحاجة الى بنية تحتية سياحية ، منظومة من الفنادق والمطاعم ، والمنتديات الاجتماعية وحتى متحف يؤرخ للتواصل بين الماضي والحاضر ويذكر الاجيال بمآثر المنطقة ورجالاتها الافذاذ ومكتبة عامة عامرة ، اضافة الى اهمية تأهيل وتطوير شاطئ النهر وتنسيقه بيئيا وجماليا بإدخال نسق حضاري يساهم في تطوير مستوى الحياة والارتقاء بالذوق العام, لان كل ذلك يعتبر عناصر قوة للاستقرار الاجتماعي والجذب الاقتصادي .
بعدها القى رئيس غرفة تجارة المثنى الاستاذ كريم علي عبر من خلالها عن تفاؤله بالمرحلة الاستثمارية التي تقبل عليها المحافظة وفي الختام تم توزيع الدروع التذكارية من قبل المستثمر على محافظ المثنى ورئيس مجلس المحافظة ومدير عام الهيئة ورئيس غرفة التجارة .
يشار الى ان الفندق تم تجهيزه بأحدث وسائل الراحة وتم انشاؤه من قبل المستثمرين المحليين المهندس محمد شاكر و نمير حسون براس مال 8 مليون دولار أمريكي بمدة تنفيذ ثلاثون شهرا وانجزت المرحلة الاولى بالكامل ويقدم خدماته المتنوعة السياحية والضيافة على المستويات الرسمية والاجتماعية ومراحل متقدمة من المرحلة الثانية ويضم (108) سريرا .
منها (2) سويت ومطعم يستوعب (200) فردا وبوفيت وصالة استقبال داخلية تستوعب (100) زائر اضافة الى مرافق الضيافة والخدمة في الحدائق الخارجية وجاهزية الفندق لاستضافة اجتماعات رجال الاعمال والمؤتمرات والمناسبات الاجتماعية والجاهزية للارتقاء الى المستوى السياحي المتقدم .

هيئة الاستثمار تفتتح مشروع موسكي مول الاستثماري ومحافظ المثنى يؤكد على المضي في دعم العملية الاستثمارية الجارية في المحافظة

افتتح محافظ المثنى الاستاذ ابراهيم سلمان المياحي مشروع موسكي مول الاستثماري خلال احتفالية حضرها رئيس مجلس المحافظة الدكتور عبد اللطيف الحساني وعدد من اعضاء مجلس المحافظة وشخصيات اعلامية واجتماعية .

وفي كلمة له خلال حفل الافتتاح اكد محافظ المثنى بان الحكومة المحلية ماضية في دعم العملية الاستثمارية الجارية في المحافظة من خلال تهيئة الارضية والاجواء الملائمة لها في سرعة انجاز الموافقات الرسمية لمنح الاجازات وتسليم الاراضي للشركات والمستثمرين ، واشار الى ان هيئة الاستثمار اسست عددا من المشاريع الاستثمارية الكبرى افتتح بعضها وستشهد الفترة المقبلة افتتاح عدد اخر اهمها فندق قصر الغدير .

من جانبه اشاد رئيس مجلس المحافظة بجهود المستثمرين المحليين الذي سعوا الى انجاح القطاع الاستثماري موجها الدعوة لكافة الشركات للدخول في هذا القطاع المهم الذي من شانه توفير الخدمات العديدة لأبناء المحافظة وتحريك اقتصاد المحافظة .

مدير عام هيئة استثمار المثنى اوضح خلال كلمته ان الهيئة تسعى الى ترسيخ العملية الاستثمارية في المحافظة والمضي نحو مشاريع كبرى تصدرت المحافظة من خلالها هيئات الاستثمار الاخرى من حيث عدد المشاريع المنجزة والمشاريع قيد الانجاز ، كما اوضح ان موسكي مول هو صرح تجاري ترفيهي اجتماعي يعد الاول من نوعه في المحافظة و خطوة مهمة نحو تأسيس طابع تجاري جديد لم تالفه المحافظة من قبل وجاء في مستهل كلمته انه لمن دواعي الغبطة والابتهاج ان نجتمع اليوم في مبنى العزاوي (موسكي مول) لافتتاح هذا المشروع الاستثماري متعدد الانشطة , مضيفا ان الاستثمار قد دخل كمتغير اقتصادي لصالح البلدان والتنمية الشاملة ، وفق استراتيجية تضمن ملائمة المشاريع الاستثمارية للاحتياجات المجدية في الانتاج والخدمات ، واضاف الياسري على الرغم من الصعوبات في قطاع الاستثمار التجاري فان الهيئة تلمس استعدادا من قبل المستثمرين في هذا النشاط بهدف اشباع رغبات استهلاكية قائمة املا في الحصول على منافع اكبر في المستقبل ... وبأمل ان توفرالبيئة الاستثمارية من قوانين وتشريعات حافزا و دافعا لانسيابية الاستثمار التجاري و انعكاس اثاره على المنافع الاجتماعية .

واستطرد الياسري لقد نفذ المجمع بمعايير هندسية قياسية في التصميم والانشاء والتنفيذ والديكور الداخل والوجهة الخارجية والانارة والتبريد ومستلزمات السلامة والامان للمتسوقين والمجمع عموماً .

واختتم الحفل بتوزيع دروع تذكارية من قبل المستثمر خالد العزاوي وزعت على محافظ المثنى ورئيس مجلس المحافظة ومدير عام الهيئة والمهندس المشرف على المشروع المهندس ابراهيم راضي الجابري ، يشار الى ان مجمع العزاوي (موسكي مول) تم انشاؤه من قبل المستثمر خالد العزاوي براس مال قارب 3 مليار دينار ويحتوي المبنى على خمسة طوابق متعددة الاغراض منفذة وفق معايير هندسية قياسية عالمية.

تعتبر صناعة الإسمنت في العراق اليوم من أهم الصناعات التحويلية حجماً وتواطناً ومساهمة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة ، فعلى الرغم من نشوء هذه الصناعة في العراق منذ أكثر من 50 عاماً ألاأنها لم تتطور وتتوسع بشكلها المتميز إلا في منتصف السبعينات وقد تعرضت هذه الصناعة لعدة انتكاسات حيث انخفضت إنتاجية المعامل لأسباب عديدة أهمها نقص المواد الاحتياطية للمكائن والمعدات والظروف السياسية غير الاعتيادية إضافةإلى الحصار الاقتصادي ، ولأجل النهوض بهذه الصناعةأبدت الدولة اهتماما خاصا بقطاع الإسمنت عن طريق الاستثمار لرفد السوق المحلية بمادة الإسمنت المنتج داخل البلاد الأمر الذي يولد العديد من الإيجابيات أولها إنعاش الاقتصاد الوطني و استغلال المواد الأولية الهائلة وتوفير فرص العمل العديدة نظراً لما تحتاجه مصانع الإسمنت من أيدي عاملة كبيرة.

معمل إسمنت الدوح إضافة جديدة للمنتج المحلي

وخطوة مهمة نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي من الإسمنت

إعداد : حيدر فاضل العامري
تصوير:امين علي داخل

و من هذا المنطلق فقد سعت هيئة استثمار المثنى بشكل خاص في هذا الاتجاه من خلال طرح الفرص الاستثمارية في هذا القطاع نظراً لما تزخر به محافظة المثنى من وفرة في المواد الأوليةالأساسية التي تدخل في صناعة الإسمنت وقد نجحت في مشوارها الطويل وبفترة وجيزة و اليوم نحن نترقب إنجاز احد معامل الإسمنت التي تعمل بالطرق الإنتاجية الصناعية الحديثة وهو معمل إسمنت الدوح الذي تم تنفيذه من قبل شركة الدوح العراقية للصناعات الإسمنتية بتنفيذ مباشر من قبل شركة CNBM الصينية ..

حاجة كبيرة وطاقة إنتاجية لا تلبي الطموح

وقد حدثنا المهندس محمد مهدي المشرف على المشروع من قبل هيئة استثمار المثنى ان القدرة الإنتاجية لمعامل الاسمنت العراقية تبلغ 17 معملاً تتوزع على محافظات العراق الشمالية والوسطى والجنوبيةبطاقة إنتاجية تقدر ب 3 مليون طن سنوياً وهي أدنى من طاقتها الإنتاجيةالتصميمية نظراً لعدد من الظروف والعوامل التي مرت بها البلاد عموما و السياسات الاقتصادية غير المعروفة ما أدى إلى انخفاض نسب الإنتاج فيها يضاف إلى ذلك تقادم أجزاء ومعدات المعامل وعدم توفر قطع الغيار اللازمة وظروف الحصار الاقتصادي في حين ان الدراسات تشير إلى ان الطلب على الإسمنت في العراق يبلغ 40 مليون طن سنوياً حتى عام 2010 بارتفاع ملحوظ لهذه النسبة للأعوام التي تلتها بسبب ارتفاع وتيرة الاعمار في العراق لإعادة البنى التحتية واستحداث الأبنيةوتوفير السكن اللائق للمواطن العراقي وارتفاع الدخل للفرد الأمر الذي يجعل السوق العراقية تحتاج إلى ما يقدر ب 37 مليون طن من الاسمنت المستورد سنويا لتلبية حاجة السوق مع وجود دراسات حول مجهولية الجودة مناشىءالإسمنت المستورد ، و من هذا المنطلق فالخامات الموجودة في بادية السماوة يمكن استغلالها في هذا المجال وهي تعتبر من البنى التحتية لإقامة معامل اسمنت كثيرة وقد طرحتها هيئة استثمار المثنى كفرص استثمارية ومنحت أربعةإجازات إلى أربعة مستثمرين احدهما شركة الدوح العراقية للصناعات الإسمنتية شرع العمل فيه منذ عام تقريبا ليصل الى مراحل متقدمة من الإنجاز.

رفد السوق المحلية ب (1) مليون طن من السمنت المقاوم سنوياً

وأضاف مهدي ان الدراسات المعدة لتقدير طلب الحاجة عموما والطلب المستقبلي للبلاد على مادة الاسمنت ب 37 مليون طن سنويا ومعمل اسمنت الدوح سيرفد السوق المحلية ب 800 ألف طن سنويا لتصل تدريجيا إلى 1 مليون طن في الأعوام اللاحقة من مادة الاسمنت المقاوم حسب دراسة الجدوى المقدمة لهيئة الاستثمار منها 640 الف طن سمنت مكيس و 160 طن سمنت غير معبأ في السنة الأولى وطاقة إنتاجية للسنة الثانية من التشغيل التجاري بحدود 900 الف طن سمنت مقاوم منها 720 الف طن سمنت مكيس و180 ألف طن سمنت فل والقدرة الإنتاجيةبارتفاع لتصل الى 1 مليون طن منها 800 الف طن مكيس و200 الف طن سمنت غير معبأ.

إنشاء محطة كهربائية خاصة بالمعمل 35 ميكا / واط

توفير الكهرباء للمعمل من خلال 16 مولدة سعة 1،25 ميكا / واط بشكل مؤقت

نسب الإنجاز بلغت أكثر 95 % من المرحلة الأولى

ويضيف مهدي حول أهم المراحل التي تم إنجازها في المشروع قائلاً تم الشروع في العمل منذ سنة تقريبا ونسب الإنجاز (الميكانيكية و الكهربائية والإنشائية) اليوم بلغت أكثر من 95 %من المرحلة الأولى حيث تم إنجاز مخزن مسقف الكلنكر مع ساحبة محطة نسب الإسمنت والمتكون من ثلاثة خزانات للكلنكر والجبس ومخزن احتياط ، كذلك تم إنجاز قسم طواحين الإسمنت والمتكون من مجموعتين للطحن كما تم إكمال نصب منظومة التحميل للإسمنت الفل كذلك إنجاز منظومة تعبئة الإسمنت المكيس والمكون من ثلاثة مكائن تعبئة دوارة بطاقة 100 طن/ساعة لكل ماكنة وضاغطات الهواء وشبكات التوزيع ومراجل التسخين ومنظومات السيطرة والميزان الجسري وقد تم التشغيل التجريبي للمعمل ونتوقع المباشرة الفعلية اعتبارا من 7/20 من العام الجاري بعد إتمام عملية نصب مولدات الكهرباء ، علما ان أعمال حفر الأسس للمرحلة الثانية تمت المباشرة فيها .

إنشاء محطة كهربائية خاصة بالمعمل 35 ميكا / واط

و توفير الكهرباء للمعمل من خلال 16 مولدة سعة 1،25 ميكا / واط بشكل مؤقت

نظراً لعدم الاعتماد على كهرباء الشبكة الوطنية سيتم إنشاء محطة توليد الطاقة الكهربائية خاصة بالمشروع لتجهيز كافة المرافق الإنتاجية والخدمية له ومن المخطط له إنشاءهذه المحطة من (5) وحدات توليد سعة الواحدة 7 ميكا/واط بمجموع كلي35 .وبشكل مؤقت تم الاتفاق مع إحدى الشركات وتأجير16 مولدة كهرباء سعة الواحدة 1،25 ميكا/واط حيث سيتم تشغيل الخط الإنتاجي الحالي فيها لحين وصول محطة الكهرباء الرئيسة الى المعمل.

وتعتبر مادة الاسمنت من المواد الصناعية الإنشائية المهمة لعملية البناء والإعمار وخصوصا في المرحلة الراهنة وعلى الرغم من الحاجة الملحة لهذه المادة إلا إن الانتفاخ التام للأسواق المحلية على جميع المنتجات في الفترة الأخيرة(بعد زوال النظام)وعدم دخول هذه المنتجات عن طريق السيطرة النوعية ومنها مادة الاسمنت أدى إلى حدوث مخاطر بعيدة المدى وغير منظورة بصورة آنية،ودخول هذه المادة بإعادة البنى التحتية والأبنية التي هي على تماس مع المواطن والتي تدخل في بناء المنازل والمدارس والأبنيةوجميع المرافق ، ولعدم معرفة جودة منتج الاسمنت المستورد،وعدم سد النقص الحاصل لهذه المادة من قبل المعامل المحلية اصبح لزاماً البحث عن آليات جديدة لسد النقص من هذه المادة ويظهر دور الاستثمار جليا في استقطاب الشركات المختصة لإقامة مشاريع مهمة في مجال صناعة الاسمنت في المحافظة.

هيئة إستثمار المثنى

مشاريع مكتملة الإنجاز

إعداد / كاظم مسافر الاعاجيبي

فندق الغدير

يضم (10) أجنحة

رئاسية خاصة مع

(50) غرفة نوم

بسريرين وثلاثة أسرة

تشهد محافظة المثنى نشاطا استثماريا واضحا بعد توافد العديد من الشركات المحلية والأجنبية الراغبة بالاستثمار في القطاعات المتاحة في المحافظة وحصولها على التراخيص الاستثمارية من هيئة الاستثمار في المثنى لتنفيذ المشاريع الاستراتيجية المهمة التي يتوقع لها تنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة والقضاء على البطالة من خلال تحريك سوق العمل في المحافظة وتوفير فرص تشغيل الأيدي العاملة للآلاف من الشباب .

وبعد مرور بضع سنوات على تأسيس هيئة الاستثمار في المثنى برزت على ساحة المشهد الاقتصادي في المحافظة عددا من المشاريع المهمة التي تم إنجازها عبر الاستثمار والتي جاءت نتيجة لتظافر الجهود الحثيثة بين الحكومة المحلية بشقيها التشريعي والتنفيذي وهيئة الاستثمار في المحافظة لتبدأ مرحلة مهمة من مراحل البناء والتنمية على مختلف الأصعدة .

وتتوزع هذه المشاريع على قطاعات بارزة من أهمها الصناعي والسياحي والترفيهي والتجاري والزراعي حيث تم إنجاز البعض منها بصورة نهائية والقسم الآخر تم إنجاز المرحلة الأولى منه فيما يستمر العمل بالمرحلة الثانية (النهائية) ومن بين اهم تلك المشاريع مشروع معمل أسمنت الدوح المنفذ من قبل شركة (CNBM) الصينية بكلفة تصل إلى 249 مليون دولار أمريكي حيث تم إنجاز المرحلة الأولى من المشروع والتي سيتم بموجبها استيراد مادة (الكلنكر) وطحنها في معمل إسمنت الدوح لإنتاج مادة الإسمنت ومن المؤمل ان يسهم هذا المشروع في دعم القطاع الصناعي من خلال توفير مادة الإسمنت التي تشهد حالة طلب كبيرة في الأسواق العراقية سيما وان العراق على اعتاب نهضة عمرانية كبيرة تتطلب توفير المزيد من مادة الإسمنت.

ومن المشاريع الأخرى التي تم إنجازها مشروع فندق قصر الغدير السياحي للمستثمرين العراقيين محمد شاكر حميد وأميرحسون محمد بكلفة تصل إلى ثمانية ملايين دولار أمريكي وهو من المشاريع السياحية المهمة في المحافظة سيما وان المثنى بحاجة إلى تفعيل هذا القطاع الحيوي الذي يوثر إيجابا في تحريك القطاعات الأخرى عبر استقطاب الوفود السياحية وإقامة المؤتمرات والأنشطة الحكومية ومنظمات المجتمع المدني , ويضم الفندق (10) أجنحة رئاسية خاصة مع (50) غرفة نوم مؤثثة بسريرين وثلاثة أسرة وفق احدث التصاميم والتقنيات بالإضافة إلى المطاعم والصالات والقاعات المتعددة الأغراض ومكاتب تجارية للشركات الأجنبية والمحلية ومرآب داخلي يتسع ل(40) سيارة ومجمع للتسوق ومسبح داخلي وقد تم إنجاز

المرحلة الأولى للمشروع وفق الجدول الزمني المعد للإنجاز ومازالت الملاكات الفنية والهندسية تواصل العمل لإنجاز المرحلة الثانية خلال الفترة المقبلة .

كما شهدت محافظة المثنى وتزامنا مع عيد الأضحى الماضي افتتاح مدينة العاب السماوة وهي باكورة المشاريع الاستثمارية في المحافظة بكلفة وصلت إلى (13) مليون دولار أمريكي بتنفيذ من قبل شركة سنا الخليج وتضم مجموعة من الألعاب الحديثة المتطورة وصالة عرض سينمائي (خماسي الأبعاد) ومرآب متعددة لوقوف السيارات فضلا عن مجموعة من الأكشاك والمطاعم ومسابح للأطفال والكبار وصالة العاب اليكترونيةومساحات خضراء ويعتبر مشروع مدينة العاب السماوة من المشاريع المهمة كونه يسهم في تفعيل القطاع الترفيهي ويوفر متنفسا جديدا لأبناء المحافظة سيما وان المثنى تفتقر إلى مشاريع مماثلة في القطاع الترفيهي .

وعلى الصعيد ذاته تم إنجاز مشروع (موسكي مول) التجاري للمستثمر العراقي خالد إبراهيم العزاوي بكلفة مليار دينار عراقي ويضم المشروع مجمعا تسويقيا وصالة العاب داخلية للأطفال وقاعة مناسبات متعددة الأغراض وهو من المشاريع الاستثمارية المهمة في القطاع التجاري والترفيهي في المحافظة .

ومن المشاريع المهمة الأخرى التي تم إنجازها مشروع أضواء السفير التجاري للمستثمر العراقي علاوي إبراهيم علاوي بكلفة (2,5) مليار دينار عراقي ويمثل المشروع مجمعا متكاملا لحاجات العائلة المنزلية والغذائية والكهربائية والأثاث والملابس ذات المناشئ العالمية الممتازة وفق طريقة عرض تمكن من تلبية احتياجات المستهلك بكل يسر وسهولة , ويهدف المشروع إلى تنمية القطاع التجاري وفتح آفاق من التعاون بين المحافظة والشركات والمؤسسات التجارية العالمية .

في الجانب الزراعي أيضا تم إنجاز مشروع دواجن نور الولاية الاستثماري بكلفة (3) مليارات دينار عراقيوهو مشروع متكامل ذو اربع حلقات تشمل إنتاج بيض المائدة ولحوم الدجاج وبيض التفقيس بالإضافة إلى معمل لإنتاج الأعلاف يعمل بطاقة (5 طن/ساعة) وفق احدث التقنيات العالمية المعمول بها في هذا المجال , وتبلغ الطاقة الإنتاجية للمشروع أربعة ملايين طير(فروج) سنويا حيث ستعمل على تغطية حاجة المحافظة والمحافظات المجاورة إلى منتجات لحوم الدجاج وبيض المائدة .

كما شهدت المحافظة إنجاز عدد من المشاريع في القطاع الصناعي والخدمي منها مشروع انترلوك متطور للمستثمر احمد عبد المهدي حسين الكواز بكلفة (535) الف دولار أمريكي , وكذلك مشروع معمل ثلج للمستثمر عباس هكوش بدليشة بكلفة (510) الف دولار أمريكي بالإضافة إلى مشروع محطة وقود متكاملة تشمل معرض وغسيل للسيارات بكلفة مليار دينار عراقي للمستثمر عبد الكريم فاضل حسين .

ويستمر العمل الحثيث بعشرات المشاريع الأخرى في مختلف القطاعات الاستثمارية التي تتصاعد نسب إنجازها يوما بعد يوم لتدوم مسيرة الاستثمار نحو آفاق التنمية والبناء في المثنى بمتابعة مستمرة من قبل الحكومة المحلية وهيئة الاستثمار حيث تتوحد الجهود لتسهيل عمل رجال الأعمال والشركات الاستثمارية وتوفير الأجواء المناسبة لديمومة دوران عجلة الاستثمار في المحافظة.

مدير التخطيط العمراني :

الاستثمار من أهم الحلول الناجعة ونحن جزء أساسي من العملية الاستثمارية

اجرى اللقاء : كاظم مسافر الاعاجيبي
تصوير : امين علي داخل

الانقطاع التام عن العالم ألقى بظلاله السلبية على تطور ومواكبة الحداثة العالمية

ان تصل إلى هدف محدد لابد أولاً من ان تخطط له بشكل جيد وتراعي أدق التفاصيل لتلافي الأخطاء وتجاوز العقبات , فما بالك إذا كان الهدف المنشود بناء مدينة وتطويرها فأنت حتما بحاجة إلى تسخير كل الإمكانيات المادية والبشرية للوصول إلى أفضل النتائج في بناء تلك المدينة .

هذا ما وضعته دائرة التخطيط العمراني في محافظة المثنى وبمساندة الجهات ذات العلاقة خلال مراحل الإعداد والتخطيط للتصاميم الأساسية لمدن المحافظة نصب عينها عبر التعاقد مع إحدى الشركات التشيكية المختصة بإعداد التصاميم الأساسية للمدن , ولمعرفة تفاصيل أوسع عن مراحل إعداد المخططات الأساسية لمدن المحافظة التقت استثمار المثنى بمدير التخطيط العمراني المهندس يحيى جواد كاظم ودار معه الحوار التالي :

• ربما يجهل البعض عمل دائرة التخطيط العمراني في المثنى فهل لك ان تطلعنا باختصار عن طبيعة عمل دائرتكم ؟

في البدء أود ان أرحب بكم أجمل الترحيب لإعطائنا هذه الفرصة من خلال مجلتكم الموسومة استثمار المثنى لتوضيح صورة و مهام عمل التخطيط الذي يعتبر من أقسام المديرية العامة للتخطيط العمراني التابعة لوزارة البلديات والإشغال العامة ضمن الهيكلية الإدارية للوزارة وتقوم هذه المديرية بإعداد وتحديث التصاميم التفصيلية والأساسية للمدن والقصبات وإعداد الخطط الهيكلية للمحافظة وخطط التنمية المكانية لريف المحافظة وسبل تنميتها وتطويرها للسنوات القادمة وفق خطط متعددة منها قصيرة الأمد ومتوسطة وطويلة الأمد .

• جميع مدن العالم تضع معايير أساسية في عملية التخطيط العمراني من حيث الحفاظ على البيئة والمساحات الخضراء وانسيابية المرور والى غيرها من المعايير التي لم نجدها في العراق والمثنى بشكل خاص . ما هي الاسباب برأيك؟

ان الانقطاع التام عن العالم الذي حصل للعراق قبل العام 2003 ألقى بضلاله السلبية على تطور ومواكبة الحداثة العالمية في مجال التخطيط العمراني للمدن وسبب إرباكا كبيرا لدى القائمين على تلك الدوائر والعاملين فيها , إلا انه وبعد التغيير الذي حصل في العراق أصبح هناك توجه كبير نحو الانفتاح على العالم المتطور والاستفادة من كم الخبرات الهائلة في هذا المجال والذي تمخض عنه إحالة العديد من المشاريع المهمة خاصة في محافظة المثنى لإعداد التصاميم الأساسية لمركز المحافظة واقضيه الرميثة والخضر وكذلك انجاز الخطة الهيكلية للمحافظة من خلال وزارة البلديات وبالاشتراك مع شركة ايطالية وبالتعاون أيضا مع إحدى الشركات المحلية وتمكنا خلال هذا العمل من المزج بين المعايير التخطيطية العالمية وبين المعايير التي تتلائم وظروف المحافظة وخصوصيتها بما يخدم الفرد والمجتمع من حيث توزيع المناطق الخضراء والخدمات الأساسية الطرق والتقاطعات المرورية وغيرها من المعايير الأساسية التي تم أخذها بنظر الاعتبار كجزء أساسي من عملية التخطيط الأساسي لمدن المحافظة .

• هناك عدد من المواقع الاثرية والسياحية في مراكز المدن أو على أطرافها هل أخذتم بعين الاعتبار السمة التاريخية خلال إعدادكم للمخططات الاساسية لتلك المدن وسبل تطويرها ؟

نعم أولينا هذا الأمر درجة من الأهمية وتم التركيز ضمن الخطة الأساسية على المقومات الرئيسة في المحافظة نحو تفعيل القطاع السياحي وتطوير المناطق السياحية في المحافظة ومنها بحيرة ساوه وعدد من المواقع الطبيعية الخلابة في بادية السماوه التي تصلح ان تكون مناطق سياحية لها فعاليتها في جذب الوفود السياحية المحلية أو الأجنبية لإقامة فعاليات وأنشطة رياضية وفنية مختلفة على غرار ما يحدث في مهرجان جرش وتنظيم مسابقات للخيول والجمال وقد تم إدراج تلك المواقع ضمن الخطة الهيكلية للمحافظة التي تصب اتجاهاتها الرئيسة في عموم مناطق المثنى بغض النظر عن مراكز المدن الأساسية في المحافظة كما تم إدراج الطريق رقم (8) الرابط بين محافظتي ذي قار والديوانية مرورا بمركز مدينة السماوه كفرصة استثمارية تهدف إلى تفعيل القطاع التجاري والترفيهي في المحافظة .

• ما هي جنسية الشركة المنفذة للمخططات وهل اطلعت تلك الشركة على واقع المحافظة بشكل ميداني؟

الشركة المنفذة لمخططات التصاميم الأساسية لمدن محافظة المثنى هي شركة (تشيكية) وقد تم التعاقد معها على أساس إعداد المخططات وتوفير فرص لتدريب ملاكاتنا وتطويرها بما يضمن الاطلاع على اخر التطورات في مجال إعداد المخططات الهندسية في تصاميم المدن الحديثة ,لكن الظروف الأمنية في العام 2008 حالت دون زيارة الخبراء والمهندسين في الشركة لمحافظة المثنى بشكل مباشر لذا لجئنا إلى تزويدهم بمسوحات ميدانية عن جميع القطاعات في المحافظة بالإضافة إلى الصور عبر الأقمار الصناعية وكذلك توضيح الصورة من خلال زيارتنا إلى الشركة حتى أصبحت لديهم رؤية كاملة عن واقع ومتطلبات

المحافظة , تمكنوا بعدها من إعداد دراسة كاملة على ضوء العقد تضمنت إعداد تصميم للمدينة وإعداد خطة تنمية المدينة ضمن تقارير مهمة إضافة إلى أعمال (GIS) وهي منظومة متكاملة بالإضافة إلى دراسات تفصيلية لمراكز المدن وبما يخدم عملية فك الاختناقات المرورية في مدينة السماوة .

● هل تمت المصادقة على التصاميم الأساسية لمدن المحافظة ؟ وما أهم ما يميز تلك التصاميم ؟

تمت المصادقة على تصاميم مدينتي السماوه والخضر فيما لا تزال تصاميم مدينة الرميثة في طور المصادقة بسبب الاعتراضات الناتجة من التداخل في الحدود بين ناحية النجمي و قضاء الرميثة . وبصراحة جميع تلك التصاميم متميزة إذ إنها دخلت في منظومة (GIS) وهي منظومة حديثة ومتطورة تنفذ للمرة الأولى على مستوى العراق ويتم وفق هذه المنظومة تقسيم المدينة إلى محلات وأحياء وقطاعات من حيث اصغر وحدة إلى اكبر وحدة للتجمع السكاني ويتم على ضوء ذلك توزيع الخدمات الأساسية حسب الكثافة السكانية لمدة (30) سنة مستقبلية مع الأخذ بعين الاعتبار توسع المدينة والنمو السكاني المتزايد.

• متى سيتم تنفيذ التصاميم المعدة لمدن المحافظة وتطبيقها على ارض الواقع ؟

بصراحة نحن طالبنا بتشكيل هيئة تخطيطية في المحافظة تأخذ على عاتقها عكس السياسة التنموية على ارض الواقع لإنهاء مشكلة حقيقية نعاني منها في دائرة التخطيط وهي إننا لسنا جهة تنفيذية وإنما جهة استشارية يقتصر دورها على إعداد المخططات وتقديمها إلى الدوائر المعنية لذا نرى انه بالإمكان إنشاء هيئة تتألف من الجهات ذات العلاقة تقوم بوضع التصاميم الحديثة وسياستها التخطيطية للمشاريع على ضوء الحاجة الفعلية للدوائر ووفق جدول زمني لخطط قصيرة ومتوسطة وطويلة الأمد .

• الاراضي الزراعية التي تحيط مدينة السماوة كيف تم التعامل معها وهل سيتم تعويض أصحاب تلك الاراضي في حال إدراجها ضمن مناطق التصميم الاساسي للمدينة ؟

توجد لدينا أكثر من جهة مالكة للأراضي الداخلة ضمن التصميم الأساسي للمدينة فالبعض منها مملوك لدائرة البلديات والقسم الآخر يعود لعقارات الدولة وأخرى تعود أملاكها لمواطنين ونحن وضعنا ضمن حساباتنا التوسع بعيدا عن الأراضي الزراعية باتجاه المساحات الفارغة وتلافي البساتين التي تعتبر محرمات طبيعية لكن في حال حاجة إحدى الدوائر لتلك الأراضي يجب ان تكون تلك الدائرة هي الجهة التي تقوم بتعويض أصحاب تلك الأراضي من خلال اتفاق يبرم بين الجانبين يضمن حقوق الجميع ولدينا مقترح في هذا المجال هو ان يتم تعويض أصحاب تلك الأراضي بأراض أخرى سواء في نفس المنطقة أو غيرها من المناطق كما هو علية الحال في الكثير من البلدان العربية لتخفيف الأعباء المالية المكلفة على الدولة .

• بعض المناطق في مدينة السماوه كانت ضمن التصميم الاساسي القديم لكنها لم تشمل إلى اليوم بالخدمات البلدية ما هي معالجاتكم الحالية في التخطيط الجديد لتلك المناطق ؟

تلك المناطق بحاجة فعلية إلى تنظيم جديد بعد ان تحولت إلى مناطق عشوائية نتيجة الإهمال في السابق والتجاوزات الناجمة من غياب الدور الرقابي ويجب الآن ان توفر لها الخدمات الصحية والتعليمية والبلدية وكافة الخدمات الأخرى وبصراحة نحن كدائرة التخطيط لسنا ملزمين بتوفير تلك الخدمات فهي ليست من اختصاصنا وعملنا يقتصر في هذا الجانب على تحديد الحاجة الفعلية للخدمات في هذه المناطق وعلى الجهات المعنية توفير تلك الخدمات .

● ألا تعتقد ان هناك عشوائية في تنفيذ المشاريع الخاصة من قبل المواطنين داخل المدينة ؟ وما هو دور العنصر الرقابي لتلك الحالات؟

البناء العشوائي أصبح اليوم أشبه بالظاهرة على مستوى العراق وليس المحافظة فقط والأمر لم يكن مقتصرا على تنفيذ المشاريع الخاصة من قبل المواطنين بل ان هناك عشوائية حتى في تنفيذ المشاريع الحكومية أحيانا ولدينا العديد من الأمثلة في هذا الجانب بمحافظة المثنى وان أسباب هذه العشوائية حتما تعود إلى غياب دور العنصر الرقابي على المشاريع المنفذة من قبل الجهات ذات العلاقة وعدم الالتزام بالمعايير الموضوعة من قبل دائرة التخطيط على الرغم من التوجيهات المتكررة من قبل السلطات التشريعية والتنفيذية في المحافظة بضرورة الحصول على الموافقات والاستشارات من دائرة التخطيط العمراني قبل البدء بتنفيذ اي مشروع في المدينة للحيلولة دون الوقوع بالأخطاء وتنفيذ المشروع حسب المواصفات والمعايير المطلوبة .

• هل يوجد لديكم رابط هندسي بين التخطيط الإنمائي والإقليمي وما هو تأثيره على التوجهات الاستثمارية في المحافظة ؟

بصراحة الهيكلية الحالية هيكلية مربكة واعتقد إننا بحاجة إلى وضع هيكلية جديدة تضم في تشكيلها أناس معنين من ذوي الخبرة والاختصاص لتقويم العمل والبحث عن الوسائل التي يمكن من خلالها ان تتقدم المحافظة إلى الأمام ويجب ان يتم ذلك من خلال تشكيل هيئة تخطيطية تتكون من الدوائر والجهات ذات العلاقة واهما جامعة المثنى وهيئة الاستثمار في المحافظة .

• كيف لكم الجمع بين محددات التخطيط الحضري والطموحات الاستثمارية في مسيرة تنموية شامله؟

عند تحديث التصميم لمدينة معينة هذا يعني إننا وضعنا حجر الأساس للبنى التي يحتاجها المواطن من خلال رسم السياسية الاقتصادية للمدينة التي تشمل مختلف القطاعات الصناعية والإسكانية والزراعية والترفيهية والتجارية والسياحية التي يشملها التصميم وبعدها تأتي مرحلة التنسيق بيت تلك المنظومة من خلال الإشارة إلى الجهات المعنية وتنبيهها إلى ان هناك منطقة معينة تم تأهيلها وأصبحت بحاجة إلى تنمية خدماتها وبالتالي كل هذه العملية ينتج عنها حركة تنموية شاملة للاقتصاد تولد منظومة عاملة وفاعله يمكن قطف ثمارها خلال السنوات اللاحقة لان المردودات الاقتصادية لها ليست آنية الحصول .

● ما هي رؤيتكم لمستقبل المثنى الاستثماري في ظل النظام الإداري الحالي ومدى تعاون الجهات ذات العلاقة في إنجاح العملية الاستثمارية في المحافظة ؟

الاستثمار هو من أهم الحلول الناجعة التي يمكن من خلالها بناء وتنمية المحافظة ونحن جزء أساسي من العملية الاستثمارية من خلال خلق الفرص الاستثمارية وتهيئة المواقع للمشاريع الاستثمارية التي تنفذ في المحافظة وقد أولينا هذا الجانب أهمية قصوى خلال تصاميمنا الحديثة وأكدنا من خلالها على الجانب التنموي للمدن عبر تخصيص مواقع استثمارية للقطاعين العام والخاص على حد سواء .

• غالبا ما يتهم التخطيط بأنه احد أهم العقبات التي تعيق عمل الاستثمار, ما هو تعليقكم على هذه الاتهامات ؟

نحن ننظر إلى المدينة بصوره شمولية ولنا مبرراتنا التي ربما تكون عائقا إمام المستثمرين وهي بالنتيجة نابعة من مصلحة المحافظة وملاحظتنا على بعض المشاريع هي ملاحظات تقويمية نحو الوصول إلى الهدف الذي وضعته الجهات المعنية وبالشكل الصحيح الذي يراعي كل الجوانب بما فيها مصلحة المستثمر على ان لا تكون مصالح المستثمرين فوق المصالح العامة ونحن ملتزمون أيضا بمحددات ومعايير معينة لا يمكن التجاوز عليها

• لكن هناك بعض التأخير في انجاز معاملات المستثمرين بسبب الروتين الإداري أليس من الممكن تعيين مندوب دائم من التخطيط العمراني في هيئة الاستثمار يمتلك صلاحيات واسعة لتسهيل العمل بين الجانبين ؟

اعتقد ان التأخير ناجم من عدم اطلاع المستثمرين على المعايير والمحددات الموضوعة من قبل دائرة التخطيط العمراني ونحن ندعوهم بصراحة إلى أهمية الاطلاع على تلك المعايير والضوابط قبل الشروع بإعداد مخططات مشاريعهم لتلافي التأخير, واختصارا للوقت والجهد نحن عينا مندوبا دائما من قبل دائرة التخطيط العمراني بقسم النافذة الواحدة في هيئة الاستثمار لمتابعة المشاريع المشتركة وتقديم التسهيلات للقضاء على الروتين والتعقيدات الإدارية .

• كلمة أخيرة تودون قولها ؟

اشكر استثمار المثنى على إتاحة هذا اللقاء وتناولها لهكذا موضوعات تصب في خدمة المواطن وسعيها إلى إيصال الصورة الحقيقية بكل شفافية والبحث عن الحلول التي تخدم أبناء المحافظة , كما أود ان أقدم شكري لكل العاملين في هيئة الاستثمار والقائمين عليها لما يبذلوه من جهود استثنائية في سبيل بناء المحافظة وتنميتها .

مدير الموارد المائية المهندس محمد صاحب تاج الدين في لقاء مع مجلة استثمار المثنى

للاستثمار في محافظة المثنى مجال واسع جداً بالأخص في القطاع الزراعي

"تحتوي بادية السماوة على مياه جوفية بمناسيب كبيرة جداً تأتي من منبعين الاول من محافظة الانبار والآخر من المملكة العربية السعودية

اجرى اللقاء / حيدر فاضل العامري
تصوير / سالار طه احمد

يواجه العراق منذ عام 2003 أزمة مياه خانقة تبلغ ذروتها في مواسم الزراعة الصيفية والشتوية ، تتركز في مناطق محافظات الوسط والجنوب والمثنى إحدى اكثر المحافظات التي اكتوت بنار انخفاض المستوى المائي الوارد إليها من في نهر الفرات وشط الحلة الذي يغذي شط الرميثه.

هذه الأزمة ألقت بظلالها على القطاع الزراعي في المحافظة وادت الى تدني الناتج من المحاصيل الزراعية وحدوث شحة في مياه الشرب خاصة في موسم الصيف .ونتيجة لهذه الظروف سعت مديرية الموارد المائية بعدة اتجاهات وقطعت أشواطا مهمة من منطلق سد حاجة المحافظة للمياهمن خلال إقامة عدد من المشاريع الاروائيةوإعداد الدراسات الخاصة بأعداد البدائل.

وللاطلاع على اهم الأدوار التي تمارسها مديرية الموارد المائية في المثنى وكشف النقاب عن مشاريعها الاروائية كان لنا هذا اللقاء مع مدير دائرة الموارد المائية رئيس مهندسين محمد صاحب تاج الدين.

- ما هي حدود مسؤوليات مديرية الموارد المائية ؟

- يمكن القول ان مديرية الموارد المائية تعنى بكل مايتعلق بتامين المياه للمحافظة سواء في مجال توفير ماء الشرب أو المياه اللازمة للخطة الزراعية بالتنسيق مع وزارة الزراعة ودائرة الزراعة في المحافظة ويمكن وصفها بالرديف المساعد لعمل وزارة الزراعة وهناك تنسيق مشترك بين الجانبين في المشاريع ذات الاهتمام المشترك .

- الاستثمار حلقة مهمة من حلقات بناء الاقتصاد الوطني وتحقيق الامن الغذائي للمواطن ماالذي تستطيع ان تقدمه مديرية الموارد المائية للاستثمار خصوصا اذا ما علمنا ان هيئة استثمار المثنى طرحت العديد من الفرص الاستثمارية في القطاع الزراعي أمام المستثمرين ؟

- للاستثمار في محافظة المثنى مجال واسع جداً بالأخص في القطاع الزراعي و الموارد المائية هي احد قنوات الانفتاح على الاستثمار في هذا القطاع من خلال توفير المياه الجوفية و السطحية كما ان محافظة المثنى بحاجة إلى تنفيذ مشاريع استثمارية في جوانب الإرواء والاستصلاح حيث لم ينشأ منذ عام 1946 إلا مشروعين للاستصلاح أولهماكان في تلك السنة والثاني بعد تغيير النظام ونحن في الموارد المائية هيئنا الأرضية المناسبة للاستثمار وحققنا تقدما في إنجاز البنى التحتية لمجال الزراعة من خلال استحداث عدة مشاريع منها مشروعين استصلاحيين في قضاء الرميثة (2C و 1C) اذ تم إنجاز مشروع (2C) و هو مشروع متكامل سيتم افتتاحه قريبا وسيغطي مساحة 16 ألف دونم وقد تم تامين المياه له من قناة التعزيز ويشمل المشروع أراضي خصبة و مبازل حقلية كما تم البدء بمشروع (1C) ومشروع المثنى الذي تم تامين المياه له من نهر الفرات حيث يغطي مساحة زراعية تقدر ب (7000 دونم) ونأمل الوصول إلى (40000 دونم) بالاستصلاح.كما نسعى جاهدين إلى تهيئة الأرضية المناسبة للاستثمار فالإمكانيات المادية والفنية للمزارعين المحليين محدودة وأثرت سلبا على حجم الإنتاجية للدونم ومقدار الاستغلال للأرض، فهو قد يستغل ما يشكل نسبة 20% من الأرض , فيما يمكن استغلالها بنسبة 100% لو عرضت كفرصة استثمارية فالمستثمر يمتلكالقوة الاقتصادية والطرق الفنية والمكننة المتطورة لاستغلال الأرضويمكن الاستفادة من طرق الري الحديثة في توفير المياه والاعتماد على الأيدي العاملة المستوطنة .ومن هذا المنطلق نحن نشجع المستثمرين وندعوهم إلى القدوم للمحافظة والاستفادة من هذه الفرص الاستثمارية المتاحة في القطاع الزراعي وهو ما يحقق المنفعة لجميع الأطراف المشتركة في المشاريع الزراعية .

- هل من الممكن إقامة مشاريع استثمارية سياحية على ضفتي النهر؟

- لقد حبا الله مدينة السماوة بفضل كبير وهو توسط نهر الفرات الذي قسمها إلى قسمين وهذه الميزة لا توجد إلا في بعض مدن العالم وهو شي حضاري الأمر الذي يجعل الاستثمار السياحي في هذا الجانب امر ممكن التنفيذ لعدة أسباب وهي ان الاستثمار يبحث عن الربح السريع فالمستثمر يريد إنشاء مشاريع استثمارية سريعة الربح

والجانب السياحي هو أسرع للربح بشكل مؤكد وعلينا الاستفادة من هذه الميزة فبعض المدن استثمرت توسطالأنهر فيهابجذب السياح عبرإقامة المتنزهات الكبيرة والمطاعم العائمة والزوارق ، ونحن لدينا ضفاف نهر الفرات التي تمتد من شمال مدينة السماوة وحتى جنوبها تقدر بعشرات الكيلومترات ونستطيع التوسع إلى خارج حدود المدينة خصوصا بعدما تم شق طريق شمال جسر (بربوتي) وان نتعامل معها بشكل حضاري لتحقيق الرفاه الاجتماعي للمواطن حيث نرى المتنزهات في الصوب الصغير وعدد العائلات التي ترتادها .

- ومن هي الجهة القطاعية المسؤولة عن توقيع العقد الاستثماري إذا ما تقدم مستثمرأو شركة بطلب الحصول على رخصة لاستثمار النهر أو على ضفافة ؟

-الجهة القطاعية المسؤولة عن توقيع العقد هي مديرية الموارد المائية حصراً ولكن بموافقات مباشرة من قبل وزارة الموارد المائية إذا كان المشروع داخل محرم النهر أما خارج النهر التي تبدأ من ضفتيه من اختصاصات دائرة البلدية ، ولتنفيذ اي مشروع استثماري داخل النهر يجب مخاطبة وزارة الموارد المائية كونها هي الجهة القطاعية الوحيدة المخولة بمنح الموافقات الأصولية مع مراعاة ان لا يتعارض المشروع مع حركة المياه.

- المعروف إن بادية السماوة تتمتع بوفرة المياه الجوفية فهل لديكم إحصائياتحول أماكن تركز تلك المياه ؟ وهل تم تقدير حجمها ؟

- تحتوي بادية السماوة على مياه جوفية بمناسيب كبيرة جداً تأتي من منبعين هما من محافظة الانبار والآخر من المملكة العربية السعودية والميزة هنااإنهما يصبان في بادية المثنى حيث تعتبر (الخزان النهائي الذي يصبان فيه) وأوطأ منطقة هي منطقة الرحاب الموجودة في ادنى بادية السماوة وترتفع فيها مياهاالآبارإلى نحو مترين فوق سطح الأرض.واهم الينابيع التي من الممكن استثمارها في الزراعة هي عيون الوحاشية ذات المياه الوفيرة في بادية السماوة إلا إنهاكانت في السابقبدون صمامات تحكم بالمياه التي كانت تذهب هدراً وقد اتخذنا عدة إجراءات للحفاظ عليها منها التحكم بمصدر فتح وإغلاق المياه من خلال محرك التدفق المائيوالخطوة الثانية حفر آبار للمزارعين المستفيدين من تلك العيون كبديل بعدد أراضيهم وبارتفاعها من قبل دائرة المياه الجوفية حيث كانوا يعانون من عملية إيصال الماء.

- ماهي الرسالة التي توجهونهاالى المستثمرين المحليين والاجانب والى الحكومة المحلية للاستفادة من مقومات الاستثمار في بادية السماوة ؟

- الحل الأمثل يكمن في الاستثمار لتطوير وتنمية القطاع الزراعي عموما وفي بادية السماوة خصوصا لان فيها مياه وفيرة وخزين استراتيجي كبير والفرص الاستثمارية متاحةحيث انه من الممكن تحويل مناطق الصحراء إلى مساحات خضراء عن طريق الاستثمار والمستثمرين الذين يقدمون التقنيات الاروائية الحديثة،وقد شكلت نسب الإنتاجية العالية في البادية مفاجاءة كبيرة حيث بلغت طن ونصف للدونم الواحد وهي نسبة لم تسجل سابقا إلا ثلثي هذه النسبة في منطقة الجزيرة حسب متابعتنا لهذا الموضوع ، اذن فالاستثمار هو الحل الانجع والأمثل لاستغلال المياه الموجودة في البادية وعبر استخدام التقنيات الحديثة في وسائل الري والمكننة المتطورة .

- ما هي المشاكل التي تعاني منها المحافظة بالنسبة لحجم المياه الواردة إليها ؟ وهل هنالك تجاوزات على حصة المحافظة ؟

-الحصة المائية الواردة إلى محافظة المثنى (من شط الحلة) تبلغ 10% وهي حصة محدودة كما ان هنالك عواملأخرى منها طبيعة النهر (شط الرميثه) غير المبطن تؤدي إلى مضاعفة الهدر كذلك التجاوز على حصة المحافظة المائية من قبلالفلاحين في محافظتي بابل والديوانية ونقص الحصة له تأثير كبير على طبيعة الزراعة في المحافظة .والنقطة الجوهرية الأخرى إن مقدار 10% غير كافية للمحافظة الأمر الذي دفعنا إلىالبحث عن بدائل وحلول لمعالجة هذا النقص و كان للمحافظة خطوات واضحة من خلال استحداث نهر التعزيز من نهر غماس في محافظة النجف بطاقة (12م3 / ثا) الذي وفر حصة مائية لا رواء مناطق الوركاء والمجد وتم حل مسالة الشحة من عام 2003 وبعد

عـام 2007 تحولـت ملكية هذا النهـر الى محافظة الديوانية بشـكل رسـمي ولم تصـل الحصة المائية المقـررة إلى المحافظة رغم المخاطبـات المتكررة من وزارة المـوارد المائية التي تنص على ان نهر التعزيز يمثـل أداة ناقلـة إلى محافظـة المثنـى وتفاقمـت مشكلة شحة المياه خاصة في قضاء الوركاء وذنائب الأنهار في ناحية المجد

- هل عالجت مديرية الموارد المائية المشـكلة الجديدة لشحة المياه والبحث عن بدائل اخرى؟

- نعـم أصبح على مديرية المـوارد المائية البحث عن آليـة جديدة لحل المشـكلةمن خلال إيجـاد قنوات بديلـة لقناة التعزيز وقد رسـمنا خطان مهمان أن ننشـئ قناة مـن نهر الفـرات من داخـل محافظة المثنـى وأسـميناها قنـاة (تعزيز التعزيـز) والخط الثاني هـو إيصال مياه الـشرب إلى محافظة المثنى من نفـس المكان الذي يأتي منه نهـر التعزيز الاول على شـكل أنابيب مغلقة بسـعة تصريف (5 م3 / ثا) لتغذية مياه الشرب لان شـط الرميثة في مواسم الإنبـات والزراعة لا يكفي لتزويـد المحافظة بمياه الشرب لذلك تحركنا بهذيـن الاتجاهين.وقد وصلنا في الخـط الأولإلىمراحل الإنجـاز النهائية والآن قناة (تعزيـز التعزيـز) مبطنـة بطول 22 كـم من نهر الفرات وسـتصل إلى نهـر التعزيز أماالخـط الثاني في مراحـل الإنجازالأولمن ناحيـة تصميم الأنبوب الناقـل مـن ناظـم الخورنـق إلى مدينـة الرميثة و اسـتحصلنا كل الموافقـات الأصوليـة مـن الوزارة لوجود بعـض الاعتراضات من محافظـة الديوانية لكنه تـلاشى وأصبحلدينا مناقصة للتنفيذ وسـتتم الإحالة والتنفيذ بعد الانتهاء من الاتفاق النهائي .

- في معرض حديثكم تكلمتم عن انخفاض متوقع لنهر الفرات بعد تحويل المبازل عنهفهل سـيتأثر الشكل العام للنهر بعد ان انخفاض مناسيب المياه الواردة اليه ؟

انخفاض نسب مياه نهر الفرات بعد عزل مياه المبازل عنها ليست بالقضية المقلقلة إلى حد كبير لكنها حدية بنفس الوقت لان المحافظة اعتادت على ارتفاع بمنسوب النهر مع عدم الاستفادة من تلك المياه حيث يذهب قدر كبير منها إلى البحر و لن نحقق أي تقدم في الجانب الزراعي والاروائي إذا تم الاستمرار بهذا الوضع،لذا يجب أنهاء هذه المشكلة والبحث عن إيجاد البدائل والخطط الكفيلة بتوفير مياه الشرب

ان انخفاض نسـب مياه نهر الفرات بعد عزل مياه المبازل عنها ليسـت بالقضيـة المقلقلة إلى حد كبير لكنهـا حدية بنفـس الوقـت لان المحافظة اعتادت على ارتفاع بمنسـوب النهر مع عدم الاستفادة من تلـك المياه حيث يذهب قدر كبير منها إلى البحر و لن نحقـق أي تقدم في الجانب الزراعي والاروائي إذا تم الاسـتمرار بهذا الوضع،لذا يجب أنهاء هذه المشكلة والبحـث عن إيجاد البدائل والخطط الكفيلة بتوفير مياه الشرب وكذلك رفع الغلة الزراعية فالمساحات الزراعية واسـعة جدا في المحافظة وتحتاج إلى توفير مياه لكـن بصورة مقننـة والمزراعيحتاج إلى آليات توفـير المياه ونحـن في وزارة الموارد المائية نشـعر بهـذا التحدي وعقدنـا العزم على تحقيق مكاسـب كبيرة للمحافظة في هذا المجال كما ان قلة المناسيب ليست مسـالة مخيفة لاننا قمنا بالتخطيط للبديل من خلال إنشاء السدود الغاطسة التيترفع منسوب الماء،إذن فهي لن تؤثر على الشكل العام للنهر .

- كيف يجري التنسيق بين المحافظات حول توزيع الحصص المائية بينها لاسـيما واننـا نعلم ان نهر الفرات يمـر بعدد من المحافظات الزراعية ونسـب سـكانها كبـير وصـولاً إلى المثنى حيـث تكثر التجاوزات على النسـب المخصصة ؟ ومن هو المسؤول عن توزيع النسب ؟

- نحـن جغرافيـاً آخر محافظـة واقعه على مجرى شـط الحلـة ضمـن ثـلاث محافظـات هـي بابـل والديوانيـة والمثنـى فعندمـا يكـون هنالـك تجاوز مـن بابل يظهر جليا في المثنى (فتوزيع مياه شـط الحلـة تكون بنسـبة 45% بابـل45%- الديوانية - 10% المثنى)لكن هناك تجـاوزات تحصل على هذه الحصـة رغم قلتها من محافظتـي بابل والديوانية ونحـن على تواصـل دائم مع دوائر المـوارد المائية في المحافظتـين المذكورتـين لتنظيم الحصـص المقررة وإيقـاف التجـاوزات من قبل المزارعـين على حصة المحافظة المائية.

- كلمة أخيرة

- انا اشـكر هيئـة الاسـتثمار واهتمامهـا باللقاء بـإدارة الموارد المائيـة فالزراعة هـي النفط الذي لا ينضب وفي نهاية المطاف نشـكر جهودكم المتتابعة واستمراركم بهذه الجهود ونسال الله التوفيق .

إضاءة على التخطيط الصناعي

اياد الجبوري/ اقتصادي

هذه الإضاءة تقودنا إلى فرضية :إن المدينة وضواحيها وما يحيط بها من أحزمة صناعيـة وزراعية تمثل وحدة واحدة اجتماعيا واقتصاديا وبيئيا فمثلما تعتبر المنطقـة المركزيـة في المدينـة موقعا حيويا بمـا تحتوي من قطاعـات تجارية وسـياحية ودينية وسـكنية تمثل الضواحـي والدوائر (النطاقـات) الصناعية ومواقـع التجمعـات الحرفية والأحزمـة الزراعية الظهير الاقتصـادي للمدينة مـا يتطلب الاهتمام المكثف بهـا للحفاظ على التوازن والانسـجام العمراني في التخطيـط الحضاري والتـلازم بين المركز وامتـدادات العمق الحيـوي للمدينة في التـدرج الحـضري لضمـان المرونة في الحركة وانسـيابية التجـارة والترابط الاجتماعي فالترابط البنيوي بين النطاق المركزي في المدينة والدوائر التي تشكل محيطهـا الخارجي يتطلب بنية تحتية رصينـة وتخطيط متكامل عند توطين المشـاريع الصناعيـة والأنشـطة الاسـتثمارية الإنتاجية لأهميـة المواقع لهذه الأحزمة في الحسـابات العمرانية والصحية والبيئية خاصة عند التخطيط بعيد المدى الذي يتحسب للمستقبل ببصيرة ثاقبة ومتوازنة.

تواجـه التخطيط الصناعي جملـة من المؤثرات والعوامـل الجغرافية والبيئية والاجتماعية إضافـة إلى مميزات المواقع وجدوى المقومات من الخامات الأولية في تحديـد أولويات التوطـن الصناعي لعلاقتهـا جميعا بموضوعيـة التكاليف وحجـم الطاقة الاسـتيعابية ومقدار ملائمتها للأسـواق واحتمـالات التصدير والمقـدرة التنافسـية هـذه العوامـل تتحكم في مسـالة مزايا الجـذب والتركيز الصناعي ما تتطلب الاهتمام بها عند تحليل الجدوى وضرورة أخذها بالاعتبار عند التفكير بالتخطيط للمجمعات والأحزمة والمدن الصناعية وخلق التشـابك والترابط الصناعي للأمتدادات (الشبكية والعنقودية) حول محيط المدن.

ترتبط مسـالة التخطيـط الصناعـي (للمشـاريع الحكومية والاسـتثمارية) شـأن جميع المشـاريع الاقتصادية بأهداف استراتيجية تسـتوجب اخضاعها للمفاضلـة المنطقية بين المزايا والظـروف المحيطة ومـدى ارتباطها بالأهداف الرئيسية اجتماعيا واقتصاديا وعمرانيا.

ان (التخطيـط) وفقا لسـياقات الامم المتحـدة لا يقتصر عـلى تلبية الحاجات المادية للإنسـان فحسـب بل تعدى ذلك الى تحسـين عموم الحيـاة الاجتماعية وخلق الظـروف والمحفزات لمزيد من التراكم الرأسـمالي وزيادة المدخولات وبما يتوافـق والزيادات السـكانية ومتطلبـات دفع عجلة التنميـة والنمو الى الأمام فبمقـدار ما ترتبط الانماط الصناعية بوفـرة الخامات الاولية والطاقة وجودة البنيـة الارتكازيـة والخـبرات البشريـة ورؤوس الامـوال فأن مسـألة توطين المشـاريع تخضع الى مزايا الموقع الجغرافي ومقدار الاسـتغلال او الانسجام بين مواقع موارد الخامات وتوجهات التنمية الصناعية الاسـتثمارية والتطابق مع سياسة تفعيل محركات التنمية عموما التي تترجم الى اهداف بعيدة المدى.

في العـراق يمثل التشـابك بـين التنميـة الصناعيـة والتنمية الزراعيـة الركيزة المحوريـة للتنمية الاجتماعية فالتنميـة الصناعية اذا ما اريـد لها النجاح لابد لها ان تسند على قاعدة عريضة من التطور في الانتاج الزراعي لتأمين الخامات والمـواد الأوليـة للصناعـات وبالمقابـل من ذلك تتطلـب التنميـة الزراعية خلق الصناعـات التـي تلبي حاجـة الزراعة والحقـول الى المعدات والاجهـزة والعدد والاسمدة والمبيدات واللقاحات ووسائط النقل والتقنيات الحديثة.

هذا الترابط يشـكل محور التحولات والاسـتقرار الاجتماعـي والمصدر الرئيس للدخل والموارد المالية والوظائف وتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

بعـد هذا الترابـط تأتي الصناعـات التحويلية الانشـائية والمعدنيـة في الاهمية النسـبية لأهميتهـا الاسـتثنائية في امتداد السـوق بالمنتجـات وتغطية الطلب وعـلى قـدرة ارتبـاط الصناعـات التحويليـة في العـراق بالخامـات الزراعيـة والحيوانية والمعدنية ووجود سـعات اسـتيعابية في الاسـواق تستدعي توسيع القاعـدة الانتاجية لتعظيـم القيمة المضافة وخلق التنوع في الانشـطة نرى ان الصناعات الكيميائيـة والبتروكيميائية والثقيلة والتخصصية تواجه اعتبارات نوعية تتمثـل بالحاجة الى الحصول على الامتيازات باسـتثمار الحقوق الملكية في المعرفـة العلمية والتكنلوجيـة اضافة الى ضخامـة رؤوس الاموال والمهارات الدقيقـة عالية الكفاءة فأحيانا المواد الاولية لوحدهـا لا تخلق الصناعة تماما كالأموال فأوروبا واليابان التي تفتقر الى معظم الخامات اعتمدت في ازدهارها عـلى التقدم العلمي والتقنـي والمعرفي في بناء المرتكـزات الصناعية فيما الصين والهند والبرازيل ماتزال بحاجة الى مسـتويات علميـة وتقنية واجتماعية اعلى على الرغم من توفر الخامات

ان التطـور الصناعـي يعتمـد على مسـتوى التقـدم العلمي ومسـتوى اجيال التكنلوجيـات والتطبيقات السـائدة ومسـتوى الحياة الاجتماعيـة والفكرية لعلاقتها بمستوى التنفيذ والاداء والانتاجية والحرص على ادارة الوقت والموارد والاسـتخدام العقلاني لرؤوس الاموال واسـتثمار الخـبرات البشرية والخبرات المادية لمنفعة مجتمعاتهم ورفع مستوى التقدم والرفاهية.

من هنا نرى ان الصناعة تشـكل اساس المقياس الحقيقي للتطور ودفع عجلة الاعمار الى امام وخلق الشـعور بالاعتزاز بالمنتجات الوطنية اضافة الى اشـباع الضرورات الانسانية ومصدر العمل.

اخيرا ان التنمية الصناعية بحاجة الى تفعيل دور الشريك الرئيس في هذا النشاط المتمثل بالقطاع الخاص والانفتاح الحقيقي على الاسـتثمارات بعقلية تنموية وتوسيع قاعدة الصناعات والانشـطة الصغيرة والمتوسطة والاهتمام المنهجي بإدخال الاسـاليب الحديثة في الادارة والانتاج والتسـويق في اسـتنهاض المعامل والمصانـع الحكوميـة بمعنـى اسـتهداف تنمية صناعيـة متوازنـة بالطاقات والنوعيـات والتوزيـع الجغـرافي برؤية بعيدة المـدى وبأليـات علمية معاصرة تضمن شروط نجاحها.

في

العراق يمثل التشابك بين التنمية الصناعية والتنمية الزراعية الركيزة المحورية للتنمية الاجتماعية فالتنمية الصناعية اذا ما اريد لها النجاح لابد لها ان تسند على قاعدة عريضة من التطور في الانتاج الزراعي لتأمين الخامات والمواد الأولية للصناعات

تدفق الاستثمارات والتنمية المكانية

محافظة المثنى انموذجاً

بين الرؤية والتطبيق

الاستشاري / محمود هادي

منهجية الرؤية :

تثير اشكالية (التنمية المكانية) من التساؤلات اكثر مما تطرح من حلول ، بفعل جدلية الرؤية وما يبنى عليها من متبنيات استراتيجية ومرتكزات لوجستية ساندة .... اضافة الى ان (التنمية المكانية) من بين ابرز الامور تعقيدا ما يتطلب التصدي لها بروح من العقلانية والمنهجية وبعد نظر . ما نطرحه هنا يمثل مساهمة تتحمل التأمل وتحترم الراي الاخر والقلق المعرفي في مفترق طريق بات بحاجة ماسة الى الوضوح والمنهج التنموي .... وحسم الرؤية لأحداث تنمية حقيقية .... انطلاقا من استخدام ثقل الموارد بكفاءة وتنوع ، والتركيز على ما هو ايجابي ومحفز (التنمية والاعمار والبناء) وخلق اقتصاد منتج ، وفتح الخيارات والعمل امام المجتمع .

المثنى ، محافظة جديرة بمكانة تتناسب وعمقها التاريخي وموقعها الجيوحيوي وما تكتنز من موارد (بشرية وطبيعية) ، في سياق رؤية منهجية واليات (الاعتماد على الذات) و (الامساك بمفاتيح الحدث التنموي) لتحسين بيئة الاعمال والارتقاء بالأطر المؤسساتية وتقوية زخم استمرارية دوافع النهوض ... اطلاق محفزات تحريك التنمية من اجل التأسيس لمستقبل يلتقي وطموحات الناس وتطلعاتها ، بالوصول الى رفاهية الفرد،في مسارين متوازيين باتجاه ابراز ملامح ومزايا (الهوية الاقتصادية التنافسية) و (صياغة معادلة التنمية والاعمار) للمحافظة : -

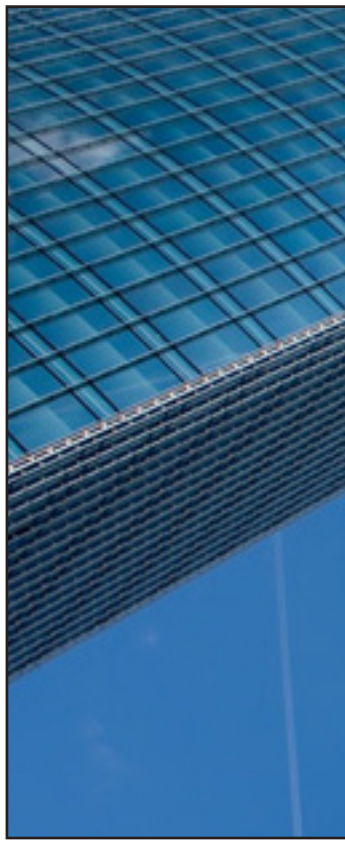

- الانتقال من صيغة العمل بالموازنات السنوية التقليدية المتوارثة منذ تأسيس الدولة العراقية عام 1921 (جداول البنود والتخصيصات في الموازنة السنوية) .... الى صيغة (الموازنة بالأهداف التنموية) والادارة الاقتصادية والاداء النوعي .... اداء يحقق معدلات نمو متوازنة ومتكاملة في كافة القطاعات والمناطق والعدالة في توزيع الثروة والمشاريع والمنافع .
- تعميق التكامل في سياسة التنمية المكانية .... الاستقطاب والتوزيع الاستثماري العادل لضمان التوازن المكاني والوظيفي والمنافع الاجتماعية.
التجربة الانمائية فعل انساني مخطط وتراكمي ، يتحرك بين الادارة الرشيدة للموارد والتحدث عن (اهداف وفعل ومنجزات) .... فالتجارب العالمية تعتبر (التنمية) حصيلة للارادة في المواجهة بين (الموارد المتاحة) و (التحديات والاسبقيات) ، وامتحانا عسيرا للمجتمعات والنخب واصحاب القرار .فما لم تحسم هذه الرؤية ، ستبقى(التنمية) مبهمة ورمادية الملامح وبقاء الهواجس المقلقة عند الناس .

الغايات والمحاور :

تطرقنا في كتابات سابقة (من على صفحات مجلة استثمار المثنى) عن اهمية (المزايا الاقتصادية التنافسية) للمحافظة واعتبار ذلك منطلقا لمتبنيات تنموية منهجية ، وان حجم الموارد لا يقف عائقا عندما يتحقق مبدأ (العدالة الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية) ... بمعنى الارادة الرشيدة في :-
- بلورة رؤية بعيدة المدى لتشكيل (الهوية الاقتصادية التنافسية) للمحافظة ..... بتأسيس القاعدة المادية التي ترتكز عليها جاذبية بيئة الاعمال والانتفاع المجدي بالموارد الطبيعية والبشرية وتقوية مرافق الخدمات اللوجستية والبنية الارتكازية ..... الجمع بين ميزة الموارد والموقع الحيوي .
- المضي الحثيث على طريق تركيز التخصص الصناعي النوعي (الصناعات التحويلية) واخذ دور الريادة والتميز في .... في الصناعات القاعدة (الصناعات الانشائية) و (الصناعات الكيميائية القلوية) وتكثيف الترابط العمودي والافقي في تنويع الخيارات لبناء قاعدة تكنولوجية وكفاءات تخصصية وتعظيم الاصول الاستثمارية باستمالة القطاع الخاص لمزيد من المساهمات في المشهد التنموي (الانتاج والتجارة وسوق العمل) .... بنشاط يخلق ويستوعب الوظائف .
- الافادة من الدراسات والتصاميم الاساسية النافذة واثراءها بالخبرات الميدانية المتراكمة ... رسم رؤية ابداعية وتطويرية للمستجدات والمشاريع العمرانية وبما يخدم التكامل بالمعايير الفنية بعيدة المدى .
- التعامل مع مفهوم (السماوة الصغرى) Down town والامتدادات المستقبلية لـ (السماوة الكبرى) بمنهج ربط تأثير المركز على الاطراف والضواحي في عدالة الخدمات البلدية والبيئية والصحية والتواصل الاجتماعي والاقتصادي .
- تكريس رؤية تراعي الاندماج بين دوافع التخطيط المكاني والكفاءة الوظيفية من الاستخدام واغنائه بالمنافع الاجتماعية (اشباع الحاجات المجتمعية في التحديث والتخطيط المكاني والمرافق الترفيهية والمسطحات الخضراء) .
- تخليص الحواضر السكنية من الاختلالات والانتشار العشوائي للتجمعات الحرفية المؤثرة صحيا وبيئيا وجماليا على المنظور التنموي (بناء مستوطنات تخصصية) وتجمعات حرفية ومهنية وانتاجية في محيط ملائم.

- الاهتمام بمراكز المدن وجعلها موضعا لإبراز المعالم التاريخية والمحافظة على الذاكرة والهوية الاجتماعية والتراثية وابراز الذوق المعماري في مداخل المدن لتعميق الاحساس بالتحضر والحداثة والنظافة (والاهتمام ببناء متحف محلي للمحافظة على التاريخ والموروث التاريخي والاجتماعي للمنطقة وتوثيق احداثها ورموزها الوطنية والاجتماعية).
- شمول كافة المدن والحواضر في المحافظة بنسق متجانس من الرؤية التنموية المكانية والمتوازية واستخدام الموارد وتوزيع الفرص ..... وحيث ان (محافظة المثنى) تشكل جزءا من الوطن الكبير ، فان (التنمية المكانية) و (الادارة الاقتصادية) لا بد لها من التوافق مع التنمية الوطنية المتكاملة (مع الاحتفاظ بالخصوصيات المكانية النوعية والمزايا التنافسية) .

ان التنمية المكانية ، تقتضي استيعاب الفهم العميق لموجبات التخطيط الحضري (المنظور الوظيفي) على مستوى توسعات المدن واشباع الحاجات والاستفادة المثلى من التخصيصات في الميزانيات السنوية وتدفق الاستثمارات .

- تفعيل استثمار حيوية الموقع الجغرافي ومبدا العمق الحيوي والجيو اقتصادي للمحافظة ، باعتبارها مفصلا وممرا للمواصلات والتجارة وخاصرة ما بين المحافظات ، بتأهيل القاعدة الارتكازية (معابر ، منافذ ، مخازن تخصصية ، مرافق ومعدات تفريغ وشحن ، معرض دائمي ، وكالات ، متاجر ، بنية اتصالات كفوءة ... الخ) .
- وضع برنامج (للبادية) باعتبارها مجالا وعمقا مجديا لتوطين تنوع استثماري في الانشطة الاستخراجية والانتاجية (صناعية وزراعية وتربية حيوانية) والسياحية والطاقة البديلة .

مع ضرورة ان تلتقي هذه التوجهات في الرؤية المكانية والاقليمية مع التنمية على مستوى الوطن (بؤرة المنافع العريضة) .

الحصيلة : استهداف التميز في اقتصاد منتج ومتنوع ومستدام ، وتعبئة ارادة السلطة المحلية والتفاعل المجتمعي مع هذه الخصوصيات في الريادة التنافسية ، وترتيب الاليات التي تحرك (المدخلات والمخرجات) وتذليل التعقيدات التنفيذية .

فرضية الاليات :

- حسم مسألة الرؤية التخطيطية بعيدة المدى (2025 م) للتوجهات الاقتصادية والعمرانية (استعمالات الارض، اقتصاديات المواقع الانتاجية والحرفية والحضرية وضغوط النمو والاحتياجات السكانية،ومسارات البنية التحتية .. الخ)
- تبني منهج الاعتماد على الذات في اكتشاف المزيد من المقومات وتوظيف الموارد وتخطيط الاسبقيات .
- اخذ زمام المبادرة في التعامل مع الحقائق المحلية الميدانية ورفع سقف الامكانيات في المنظومة التنظيمية (وحتى التشريعية) لوضع الموارد في اطارها القويم .... واستقطاب رؤوس الاموال الاستثمارية للعمل داخل المحافظة .
- التخفيف من هيمنة العاصمة (مرجعيا وتنظيميا) .... (تذليل الروتين) .
- توظيف دور الكفاءات العلمية في رسم الرؤى المستقبلية وابراز المسارات التخطيطية والتنظيمية والتنفيذية المستقبلية والعمل بالمعايير الهندسية والجمالية في التخطيط العمراني والحضري والاستثماري .

ملامح التنمية المكانية :

هذه رؤية اولية ، وجدلية مفتوحة للحوار الموضوعي تستوعب المناقشة لإثرائها من قبل ذوي الاختصاص التخطيطي والاقتصادي والاجتماعي .... فتبادل الآراء اعتراف بأهمية وحساسية الموضوع في بلورة وصياغة رؤية منهجية حضرية مستقبلية ، حيث لا يمكن استهداف بيئة وبنية شاملة ومتكاملة بدون اطار واسع من الشراكة المعرفية والمسؤولية التنظيمية بين موهبة المخططين وحكمة من يملكون سلطة القرار وادارة التحديات (الموارد والاهداف) والامساك بزمام الرؤية المنهجية البناءة ، التي تستهدف التنمية مع العدالة والكفاءة ، واستقراء المستقبل لتحويل المحافظة الى منطقة حيوية وقوة اقتصادية اقليمية تمتلك مقومات النهوض والمنهج الرصين : -

- التركيز على المزايا الاقتصادية التنافسية في المحافظة .
- اعتماد المنهجية في الرؤية والتنمية المكانية (تقليل الفوارق الحضرية في المناطق الاكثر حرمانا) .
- الادارة الاقتصادية الرشيدة للموارد (البشرية والطبيعية والمالية) .
- رفع سقف التسهيلات والمحفزات التنظيمية والاجرائية لتدفق الاصول الرأسمالية الاستثمارية (الوطنية والاجنبية) .
- تفعيل تنوع مصادر التمويل والانفتاح على تجارب الشعوب الحية في التنمية (اشكاليات الاخفاق ومحفزات النجاح) .

واخيرا ، تعتبر التنمية المكانية اسلوبا ناجحا في التخطيط للنهوض وتقليل الفوارق المكانية (العمرانية والاقتصادية) .. ما يتطلب رؤية منهجية وموضوعية بعيدة المدى .... رؤية تخطيطية ومجدية وترتكز على قاعدة المقومات المحلية .

مع وحدة الرؤية ووحدة القرار .... فالعمل بدون رؤية بمثابة حلم يقظة

رد على مقال

من يحدد الهوية المعمارية للسماوة ؟

ر . مهندسين يحيى جواد كاظم/ مدير التخطيط العمراني

إشارة إلى التساؤل الذي طرحته الزميلة المهندسة زهراء صباح صالح المنشور في العدد 13 لسنة 2012 من مجلة استثمار المثنى يعتبر بحق تساؤل مشروع ومهم وحيوي وقبل الإجابة عن المسؤول من تحديد الهوية المعمارية للمدن بشكل عام أود ان اشكر الزميلة المهندسة بشأن إثارة مثل هذا الموضوع وتتحمل مديريتنا جزء من هذه المسؤولية الملقاة على عاتق الجميع دون استثناء وهنا لسنا بصدد إيجاد التبريرات وإلقاء المسؤولية على الآخرين حيث سبق واشرنا إلى هذا الخلل من خلال التوجيهات المركزية التي ترد إلينا أو من خلال توجيهات السادة المسؤولين في المحافظة وللإجابة عن هذا التساؤل لابد من الإشارة إلى هذه العوامل التالية التي ساهمت بشكل واضح في تردي هوية المدن المعمارية نوجز منها ما يلي :

أولا :

الارتباك الحاصل في منظومة العمل ضمن الهيكلية الإدارية والفوضى التي ترافق ذلك بسبب عدم وجود السياقات التنظيمية التي تخص منح الإجازات ومتابعة تنفيذ المخططات التفصيلية وخاصة الواجهات ومواد الإنهاء إضافة إلى عدم السيطرة على البناء العشوائي الذي انتشر خاصة في الاونة الأخيرة بسبب غياب وضعف الرقابة من قبل الأجهزة المسؤولة عن المخالفات حيث وصلت الحالة إلى قيام الدوائر الرسمية في المحافظة بالبناء دون الحصول على الموافقات فكيف حال المواطن .

ثانياً

قلة وعي المواطن وضعف إدراكه في أحيان كثيرة كونه يتحمل مسؤولية وطنية في الحفاظ على خصوصية مدينته من خلال عدم التزامه بالمخططات المصادقة عليها بموجب إجازة البناء الممنوحة له ان وجدت وفي اغلب الأحيان يعتبر إجازة البناء له مجرد موافقة روتينية بعدها تترك الأمور بيد البنائيين والذين تعوز معظمهم الخبرة في هذا المجال مما ينعكس سلبا على نتائج التشييد وخضوع اغلبهم لرغبات صاحب العقار .

ثالثاً

ضعف أداء ومتابعة وقلة المكاتب الهندسية الموجودة في المحافظة حيث معظمها يفتقر لوجود المهندس المعماري المتخصص في مراعاة الجوانب الخاصة في مراعاة الهوية المعمارية لكل مدينة ونود الإشارة هنا إلى أهمية قيام تلك المكاتب رغم قلتا بمتابعة المخططات المعدة من قبلها خلال فترة التنفيذ وذا يتطلب منا إعادة النظر في منظومة العمل لتلك المكاتب وقيام نقابة المهندسين بتنظيم عملها .

رابعاً

افتقار المحافظة إلى المهارات الفنية وخاصة من الكادر الوسطي العامل في قطاع التشييد ومن البنائين المهرة (الأسطوات) وعدم وجود مراكز تطوير المهارات تقوم بأعداد ملاك مختصة لكافة المهن تمنح لهم شهادات تؤهلهم بالقيام بأعمالهم بصورة مرضية إضافة إلى نقص الخبرة في التعامل مع مواد الإنهاء بالشكل الذي يضيف إلى جمالية المنشأ بل تكون النتائج في معظم الأحيان عكسية .

خامساً

قلة الخبرة في استخدام مواد الإنهاء التي دخلت الأسواق مؤخرا وخاصة مادة الكوبون رغم تحفظنا عليها كما تم ذلك في واجهات الأبنية المطلة على شارع الشيخ مهدي السماوي على سبيل المثال لا للحصر.

وفي الختام

لابد من الإشارة ان (اليد الواحدة لا تصفق) وهوية المدينة مسؤولية الجميع دون استثناء ولكي يأخذ كلا دوره ندعو مجلتكم وبالاشتراك مع الكادر العامل لديكم جامعة المثنى / كلية الهندسة وبالتنسيق مع نقابة المهندسين فرع المثنى والبلديات ومديريتنا للتخطيط العمراني لعقد ندوة مشتركة يشترك فيها جميع المعنيين ممن لديهم الخبرة والاهتمام في هذا المجال لوضع آلية صحيحة للخروج بتوصيات هادفة وبناءة لخدمة مشروع الحفاظ على هوية المدن وبهذا نكون قد وضعنا الخطوة الأولى بالاتجاه الصحيح للوصول إلى الغاية المطلوبة في الحفاظ على الهوية المعمارية لمدن المحافظة والله الموفق.

مفاهيم استثمارية

الاستشاري/ محمود هادي راضي

جيولوجيا البادية الجنوبية

لـم تحـضى (البادية الجنوبيـة) بالاهتمـام والتحـري الجيولوجـي مقارنـة بالصحـراء الغربية (الانبار) التي حظيت بدراسـات أكثر تفصيلا واستكشـافات معدنية متنوعة فضلا عن تنفيذ العديد من مشاريع المسح الجيولوجـي التفصيلي مما وضع (الصحراء الغربيـة) في المرتبة الأولى بما تمتلك من معادن وخامات على مسـتوى العراق .... وبالمقابل بقيت البادية الجنوبية (المثنى / النجف) في معظم أجزاءها غير معروفة جيولوجيا ، ما يضع الحكومة المحلية وهيئة الاستثمار والجامعة أمام مسؤوليات تنشيط التحـري عن المقدرات الكامنة وغير المكتشـفة والاسـتفادة من التكوينات الجيولوجيـة ومصـادر الثروة المثيرة للاهتمام واسـتقطاب المسـتثمرين ، وتهيئـة خامات مجدية للصناعـات التحويلية وتعددية مصـادر الدخل ... وهذه مسالة ذات أولوية .

كل ذلك يستلزم تحديد المواصفات والعمر الاقتصادي للمعادن والصخور الصناعيـة والأطيان وبدائـل الرخام ورمـال السـيلكا والدولومايت ومواد الصناعات الخزفية والسـيراميك والزجاج الملون والمغنسيوم والفلدسبار... مما يرفع من قيمة التوجهات الاسـتثمارية في المنطقة ذات السمعة الجيدة أساسـا بما تمتلك من خزانات مائية جوفية وإمكانات مفتوحة للاستفادة من وفرة الطاقة الشمسية .... بمعنى تكامل المزايا الاستثمارية والمقومات (الخامات الطبيعية والماء والشمس) ... واستعمالات الأرض البكر للزراعة وتوطين التنوع الاقتصادي علاوة على فرضية المكتشفات الهيدروكاربونية التفاؤلية .

إن الرؤية أعلاه تعتبر مرتكزا لسياسة إستراتيجية بعيدة المدى من خلال :-

- إعطـاء دور مهم لاستكشـاف الإمكانات الجيولوجيـة الكامنة في البادية (باعتبارهـا المنجـم غير المفتـوح) لإيجاد قطاعات منتجـة ومدرة للدخل وتحريك السوق والوظائف .
- الاهتمام (بالتنمية المكانية) كأسلوب للتخطيط وتوطين رؤوس الأموال في مجمعات صناعية وزراعية وإسـكانية .... وتكثيف المجمعات لتخفيض الضغوط في السكن والخدمات ومصادر العمل عن المدن القائمة .
- تشـكيل (هويـة اقتصاديـة تنافسـية) للمحافظة وتقوية التشـابك في التنميـة القطاعيـة المتلازمة بـين الصناعـة والزراعة والتجـارة (التركيز الاقتصادي) .

إن تنشـيط عمليات المسـح الجيولوجـي والتحري عن خامـات صناعية وموارد طبيعية والاعتماد على دراسـات موثقـة (Documented Results) تعتـبر ركائـز للصناعـات التحويلية وجذب الاسـتثمارات وتفتـح آفاقا اقتصادية بعيدة المدى تنعكس على مستوى الحياة الاجتماعية وإدامة النمو وإيجاد فرص العمل .... كل ذلك يعتمد على مقدرة العراق على بناء توجهات اقتصاديـة تبني اقتصاد وطنيـا واضح المعالم ، حيث يـؤدي القطاع العام والقطاعات الخاصة والاستثمارات ادوارا متكاملة ومتلازمة في الانتفاع من المـوارد الطبيعية والكفاءات والمهارات البشرية صوب تنمية شـاملة .... في سوق أكثر تحررا وعدالة اجتماعية.

مفاهيم قانونية

المستشار القانوني / خزعل كاطع عيسى

المستثمر المتلكئ والإجراءات القانونية

نصت المادة 19 من قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 المعدل ثانيا(منح الهيئة إجازة الاستثمار أو تأسيس المشروع بناءا على طلب يقدم إليها من المستثمر وفق شروط ميسرة تعدها الهيئة ويشتمل الطلب الذي يتقدم به المستثمر على الأمور التالية) :

1- ملء استمارة الطلب المعدة من قبل الهيئة .

2- كفاءة مالية من مصرف معتمد (الملاءة المالية) .

3- المشاريع التي قام بها المستثمر في العراق أو خارجه(الكفاءة الفنية).

4- تفاصيل المشروع المراد الاستثمار فيه وجدواه الاقتصادية(دراسة الجدوى والتصاميم) .

5- جدول زمني لانجاز المشروع .

هذه الشروط التي وضعها المشرع لغرض منح الإجازة تعتبر شروطا ميسرة لا توجد بها أي التزامات مالية وان الكفاءة المالية شرط فضفاض وليس فيه ضابط , اضافة الى سهولة الحصول عليها .

عند تطبيق القانون حصلت أمور يجب تداركها منها ان المستثمر يحصل على الإجازة ولا يوجد لديه جدية في البدء بالعمل ولا ينفذ التزاماته وعند الرجوع إلى القانون حدد آلية سحب الإجازة للمستثمر المتلكئ الذي لا يفي بالتزاماته فالمادة 28 من القانون أعلاه تنص على :

(للهيئة أولا التنبيه كتابة لإزالة المخالفة خلال مدة محددة وبعدها دعوة المستثمر أو من يمثله لبيان موقفه وإعطاءه مهلة أخرى لتسوية الموضوع وعند تكرار المخالفة أو عدم إزالتها فلهيئة سحب الإجازة وإيقاف العمل في المشروع).

لكن هذا العلاج غير مجدي لكونه يتطلب مدة لكشف عدم الجدية بالعمل والإنذار والدعوة والسحب تأخذ وقتا طويلا .

ومن دافع الحرص على إدامة عجلة الاستثمار خطت بعض هيئات الاستثمار في المحافظات باقتراح نال موافقة الإدارة المحلية فيها بوضع شرط ان يضع المستثمر مبلغ قدره 10% من قيمة المشروع لاختبار جدية المستثمر ومقدرته المالية.

ونجحت في ذلك هيئة استثمار النجف الاشرف وإقليم كردستان العراق مما حقق نتائج ملموسة في تحريك المشاريع الاستثمارية وتسريع نسب التنفيذ الذي انعكس بدوره على التنمية وجني المنافع الاجتماعية فيها .

واخيرا, التجربة علمتنا ان لا نبقى منساقين من تدبير الى تدبير ما يتطلب تطبيق مسطره قانونية على جميع المستثمرين بهدف انجاح الاستثمار والتأكد من مصداقية المستثمر.

هواجس في الأمن الغذائي

أحمد الجبر

1

لم يؤرق الإنسان منذ بدء الخليقة وحتى يومنا هذا وربما إلى قيام الساعة مثل تأمين قوت يومه وغده ..... بل إن هذا الهاجس هو محرك الإبداع لدى البشر منذ الازل . وكان هم الإنسان للحصول على غذاءه وتأمين مستقبله هو السبب الرئيس في معظم الصراعات والحروب على مدى التاريخ.... حتى أن هنالك حضارات تشكلت وأخرى اندثرت نتيجة هذه الصراعات وفي عصرنا الحديث أخذت هذه المشكلة تأخذ شكل أخر وخطورة اكبر مع ازدياد إعداد البشر نتيجة التقدم العلمي الذي انعكس على الواقع الصحي وقلة الموارد الغذائية لأسباب عديدة منها بيئيه وأخرى مناخية وثالثة اقتصادية .

وهنا لابد لكل من يفكر بغد أفضل...الوقوف والتفكير في موقعه من هذه المعادلة (أقصد زيادة السكان وقلة الموارد الغذائية) وكيف سيكون غده مع تفاقم العجز الغذائي الذي يعاني منه العالم أجمع .

من الواضح جدا أن لمشكلة الغذاء في العالم إبعاد سياسية لها علاقة بأمن الدول واستقرارها وربما سيكون الغذاء بيد الدول التي تملكه في المستقبل قوة السلاح للحصول على مكاسب سياسية تماما كما هو حال النفط منذ سنوات اكتشافه الاولى وحتى وقتنا الحاضر.

من هنا لابد من طرح مشكلة الأمن الغذائي والهواجس التي ترافق هذا الموضوع وكيفية أيجاد مكان على الخارطة السياسية العالمية من هذا الباب .

وبشكل مبسط فأن أبسط وأشمل تعريف لموضوع الأمن الغذائي :انه إمكانية الحصول على الحاجات الغذائية في كل وقت وللجميع لممارسة حياة فاعلة وصحيحة على مستوى الفرد والأسرةوالمجتمع .

وهذا يشمل قدرة المجتمع أو الدولة على توفير السلع الغذائية والاستراتيجية للسكان في وقت الحاجة وبالكمية المطلوبة وبالسعر المناسب وقابلية تخزين هذه السلع لضمان حياة صحيحة ومنتجة للمجتمع.

هنا يجب أن نشير أن مفهوم الأمن الغذائي يرتبط أرتباطاً وثيقاً بعملية التنمية الزراعية أي أن هنالك علاقة عضوية بين المفهومين و الأمن الغذائي احد مكوناتها ولا يمكن تحقيقه بدون تنمية زراعية .

ولتوفير أمن غذائي لدولة ما... يجب توفير مقومات نجاح هذا الأمن. ومن أهم مقومات نجاحه :

1.موارد مائية كافية.
2.أرضية ملائمة للزراعة والرعي .
3.ظروف بيئية ومناخية ملائمة .
4.موارد بشرية وقدرات علمية .

وهي مقومات موجودة ولله الحمد في بلدنا ولاينقصها سوى الإستراتيجية الفاعلة لتحقيق أهداف الدولة في تحقيق الأمن الغذائي والذي قد يخلق من العراق قوة اقتصادية وقد تنافس إيراداتصادرات المواد الغذائية إيرادات النفط التي يعتمد عليها البلد بشكل أساسي في المرحلة الراهنة.

مخاطر أزمة الغذاء .

قبل الشروع في شرح أبعادأزمة الغذاء محليا وعالميا لابد أن نعرج ولو بشكل سريع على مصطلح الفجوة الغذائية وهو بشكل مبسط وسريع يمثل الفرق بين مانستطيع إن ننتجه من مواد غذائية وبين الاحتياج الفعلي لمجموع الإفراد داخل البلد.

هنانحتاج إلى وقفه جدية وطويلة إذا ما نظرنا إلى واقع البلد من إنتاج السلع الغذائية والتي تكاد تكون ضئيلة جدا ولكم إن تتصوروا حجم الفجوة الغذائية الموجودة لدينا.

أي إن الأمن الغذائي وتحقيق الاكتفاء الذاتي وصولا إليه حلم بعيد جدا في ظل اتساع حجم الفجوة الغذائية الموجودة لدينا حاليا.

ولكن السؤال المهم الان هل من الممكن إن نصل إلى هذا الحلم وبوقت قصير نسبيا الجواب ؟

نعم عندما يكون هنالك مجموعة من الإجراءات والإستراتيجيات المتكاملة ودراسة موضوعية لعملية التنمية الزراعية بالإضافةإلى ما حبانا الله به من خيرات يمكن الوصول إلى موضوع الاكتفاء الذاتي في غضون سنوات قليلة . قد تعجز أكبر الدول من الوصول إليهابسبب عدم توفر مقومات تحقيق الأمن الغذائي لديها.

وبالعودة الى مخاطر أزمة الغذاء فمن البديهي أن أي دولة لايمكنإن تحقق أمنا غذائيا لأبناء شعبها سوف لن تكون قادرة على تحقيق أمن سياسي خصوصا مع استخدام بعض الدول العظمى الغذاء كسلاح من اجل الحصول على مواقف سياسية تلائم سياساتها تجاه الآخرين . ويمكن ملاحظة ذلك حاليا في السلوك السياسيللدول المانحة للمعونة الغذائية وتأثيرها على الدول التي تستلم هذه المنح والمعونات والتاريخ السياسي مليء بمثل تلك الإحداث.

بالإضافةإلى ان الدول التي تعتمد على استيراد الغذاء بشكل كامل تستنفذ كل مواردها من النقد على هذا الاستيراد .مما يجعل عملية النمو والتطور عمليه بطيئة وقد تكون متوقفة .

للعلم إن المواد الغذائية المتوفرة في مثل هذه الدول أغلى بكثير من كلفة إنتاجها (كلفتها الحقيقية) لمرورها بعملية شحن وتخزين وسماسرة مما يستنفذ موارد الدولة والفرد بشكل غير منصف .....مما يعيق عملية النهوض .

كيف يمكن أن يتحقق الأمن الغذائي ؟؟؟

بالنظر لأهمية موضوعةالأمن الغذائي لذا فأن هنالك عوامل خارجية تعمل بشكل دائم على عدم تحقيقيه لأسباب عديدة منها كون هذه البلدان أسواق مثالية يجب عدم التفريط بها وأخرى سياسية .

وبشكل مختصر هنالك محاور رئيسيه يمكن من خلالها تحقيق الأمن الغذائي وهي :

-ألاهتمام الحكومي بالقطاع الزراعي من خلال تحسين الإنتاجية وتقديم الدعم للعاملين بهذا القطاع .

-والأمرالأخر التطور العلمي والبحثي في مجالات إنتاج الغذاء وإنشاءمؤسسات تهتم بهذا الموضوع .

-إما المحور الثالث فهو إيجادبيئة تشريعية وقانونية تنهض بالواقع الزراعي والاستثماري في مجال ألزراعه لجعلها رافد من روافد الدولة المالية للوصول إلى الاكتفاء الذاتي .

من خلال هذه المحاور يمكن مناقشة الموضوع بشمولية أكثر للوصول إلى الهدف المرسوم وذلك من خلال الآلياتأدناه :

-1 وضع إستراتيجية زراعية كاملة تتضمن الاستثمار في الجانب الزراعي وتهيئة البيئة الاستثمارية الخاصة بذلك من خلال بعض التشريعات والقوانين.

-2 تحديد المشاكل والمعوقات التي تواجه الزراعة(بيئية أو فنية)لوضع الحلول اللازمة لها قبل البدء بعملية النهضة الزراعية الشاملة.

-3 وضع استراتيجيات الاستغلال الأمثل للموارد وخاصة المياه من خلال استخدام التقنيات الجديدة في الري و مراقبة ذلك من قبل الدولة .

-4 الاهتمام بالتطور العلمي الحاصل في الآلات الزراعية واستخدام التكنولوجيا الحديثة لتحقيق أعلى وأفضل أنتاج بالإضافة إلى الاهتمام بالأبحاث الزراعية الحديثة واستخدام الطرق العلمية الحديثة في الزراعة .وللموضوع بقية إنشاء الله.

مجمعات الإسكان
حاجة ملحة

الاعلامي الاستاذ عدنان الجياشي

المشهد

الراهن يفضي إلى تساؤلات مفتوحة عما إذا كانت عمليات البناء والاعمار لا تشتمل على المجمعات السكنية الكبرى والتي لم تزل محافظة المثنى تفتقر اليها بعكس محافظات مجاورة أنجزت ا لبناء بشكل واسع النطاق في هذا القطاع الحيوي الذي يلامس احتياجات السكان بالدرجة الأولى..

ماهو مطلوب من رجال الأعمال والشركات المختصة في هذا الجانب ان تتخذ من المحافظة نقطة انطلاق للعمل الجدي والإسراع بالإنجاز اذ اما اخذنا بعين الاعتبار حاجة السكان الملحة لهذه المجمعات والقدرة على حجز الوحدات السكنية حتى قبل اكتمال انجازها،وتجاوز المصاعب الكبيرة التي تعترض استملاك الأراضي السكنية وتقديم الخدمات لهذه المجمعات فور انجازها.

نعرف تماما أن الترويج لهكذا قطاع أمر غير يسير إذا ما أخذنا بعين الاعتبار طبيعة الظرف الراهن،وحاجز الثقة بين المواطن وعدة شركات أدرجت في اللوائح السوداء،بأن الأغلبية غير مستعدين لوضع مقدراتهم تحت تصرف جهات مشكوك بها،وعلى هذاالأساس يقتضي الواقع أن تبدأ الهيئة الوطنية للاستثمار حملةعلاقات عامة منظمة ترمي إلى تعريف المواطن بالفرص الاستثمارية في قطاع الإسكان،واستطلاع آرائه بشأن طبيعة الجهات المنفذة التي يمكنه التعامل معها والوثوق بها،إذ أن عمليات الحجز للوحدات السكنية في تلك المجمعات ستجعل من عملية انجازها مسالة وقت طالما توافرت الموارد المالية اللازمة،ولنأخذ على سبيل المثال مشروع بسماية السكني ببغداد والذي أتيحت الفرص للمواطنين لحجز وحداتهم السكنية مسبقا،مع إجراءات ضامنة لتسليم الوحدات السكنية حال انجازها،وللمعلومة فان المشروع يترقبه الكثيرون لما يضم من مرافق متكاملة تسد احتياج نحو 600 ألف من السكان في المستقبل.

علينا أن نكون جادين في الانجاز وان نتحرك في حملة جاذبة لاستثمار الأراضي الواقعة على أطراف المدينة بدلا من السماح للتوسع الأفقي في الجانب السكاني والذي يضر بيئة المدينة ويسهم في بعثرة الموارد وتقليص هامش الخدمات بعيدا عن التخطيط العمراني المنظم.

دور القروض المصرفية في دعم قطاع الاستثمار والإسكان والنشاط الاقتصادي في المحافظة

فتحي عبد العزيز حمود / عضو مجلس غرفة تجارة المثنى

لا يزال الإقراض المصرفي في محافظة المثنى يلعب دورا هاما في تنشيط قطاع الاستثمار بكافة أنواعه وكذلك عامل مهم في تنشيط الحركة الاقتصادية والصناعية وقطاع المقاولات والقطاع الزراعي
حيث يوجد في المحافظة ستة مصارف حكومية إضافة إلى صندوق الإسكان وأربعة مصارف أهلية يجب أن تلعب دورا هاما في تقديم القروض والتسهيلات المصرفية وخطابات الضمان بخصوص قروض الإسكان نشاهد طلبات كثيرة جدا على المصرف العقاري وصندوق الإسكان كون الفوائد قليلة جدا لكن الاعتمادات المالية غير كافية لسد حاجة المواطنين الراغبين ببناء دور السكن أو العمارات التجارية والشقق السكنية أما عن القروض التي تمنحها المصارف الحكومية – الرشيد والرافدين والمصرف الزراعي – نأمل أن تزداد لدعم شريحة التجار وأصحاب المشاريع العمرانية والمشاريع الصناعية والزراعية وإمكانية تخفيض نسب الفائدة السنوية المفروضة على القروض وسرعة انجاز المعاملات التي تتأخر لفترة أما بخصوص القروض التي تمنحها المصارف الأهلية فأن مصرف الخليج التجاري هو المصرف الأكثر نشاطا في تقديم قروض الإسكان ببناء الدور والترميم بين 50-25مليون دينار عراقي بفائدة 6% سنويا وكذلك القروض الصغيرة لأصحاب المحلات حتى10 مليون دينار
نأمل من بقية المصارف العاملة في المحافظة وهي مصرف بغداد ومصرف إيلاف الإسلامي ومصرف العراق الإسلامي تقديم قروض مناسبة بفوائد مجزية
أما القروض الاستثمارية فهي معدومة لدى المصارف كافة كون العقار المشيد أو العمارات السكنية لا تعود ملكيتها للمستثمر إلا بعد تقديمه ضمانات كافية عن الملك نأمل أن تبادر الجهات المختصة بتخصيص مصرف خاص لقطاع الاستثمار يتمتع برأسمال جيد وقيام المصارف الحكومية بدعم القطاع التجاري بقروض جيدة لقاء ضمانات لتنشيط العمل التجاري والصناعي و السياحي إضافة إلى الإسراع بتنفيذ المجمعات السكنية لتوزيعها على المواطنين بالأسعار المناسبة اسوة بالمحافظات الأخرى مع العلم إنه لم يتم إنشاء أي مشروع سكني في المحافظة منذ 25 سنة ونأمل إن تساهم وزارة الإسكان بزيادة مشاريعها السكنية لسد حاجة أبناء المحافظة والله الموفق

رفع الاصفار الثلاثة من العملة العراقية

الحقوقي سليم زغير الجياشي/كاتب عدل السماوة

إن عملية التنمية الاقتصادية في البلاد تحتاج إلى تظافر الجهود الاستثنائية لإنجاح ذلك ومنها عملية رفع الاصفار عن العملة العراقية التي تحتاج إلى قرار تنظيمي لعملية الهيكلة وليس لقانون كما تنص اللوائح والأنظمة في البنك المركزي العراقي وقبل البدء بذلك نحتاج إلى ضروريات يجب إيجادها وتطبيقها ليكون اقتصادنا أكثر استقرارا محليا وإقليميا ومنها إيجاد بيئة آمنة مستقرة وطمأنة المواطن وان تتولى الدولة تهيئة الأرضية المناسبة قبل الشروع بعملية هيكلة العملة العراقية بحذف ثلاثة أصفار منها ونحن نتذكر الأخطاء التي رافقت عملية تغير العملة بعد سقوط النظام السابق مما انعكس سلبا على المواطن وان لعملية هيكلة العملة جوانب ايجابية تعود بالنفع على الاقتصاد العراقي وأهمها إيقاف (دولرة السوق) التي يمر بها بلدنا حاليا والتي يمكن القضاء عليها من خلال البيع والشراء للصادرات العراقية واهمها النفط بالدينار العراقي مما يضمن استقرار سعر صرف الدينار العراقي أمام الدولار وخفض معدلات التضخم في الأمد المتوسط وتقليل كلف المعاملات الاقتصادية ويجب على الدولة التعامل بحنكة مع الأموال المدخرة لدى المواطنين على أن تستغرق عملية إبدال العملة ما لا يقل عن سنة ونصف للسيطرة على السوق وامتصاص الهزات الآنية التي تحدث نتيجة العوامل الداخلية والخارجية ويجب أن يرافق ذلك إصدار الفئات النقدية الصغيرة ورقية أو معدنية مع مراعاة الاتفاق مع الشركات العالمية الرصينة لإيجاد عجينة لعملتنا الجديدة التي لا يمكن تزييفها أو على الأقل كشفها للوهلة الأولى وليس عيبا التعلم من أخطاء غيرنا بإرسال ذوي الاختصاص من خبراء البنك المركزي العراقي إلى الدول الأوربية وغيرها من الدول التي غيرت عملتها للتعرف والوقوف على الايجابيات والسلبيات لتجنبها أثناء عملية هيكلة عملتنا الجديدة والله من وراء القصد.

لماذا الاستثمار

حسين علي ناصر

يعتبر الاستثمار عصب الحياة الجديدة الذي كان غائبا عن واقع الحياة في العراق لظروف النظام السابق الذي لم يعطي لهذا التطور الحضاري اهمية ليأخذ دوره في البناء والاعمار فالدول المتطورة هي التي سعت جادة في تفعيل دور الاستثمار في كل المجالات لأنه هدف استراتيجي مهم يأخذ دوره في تطوير البيئة وظهور علامات التطور على ارض الواقع،لذا فالدول التي سعت بهذا الجانب حققت قفزة نوعية في نهوضها العمراني وبناء المعامل والمصانع ورغم ان الاستثمار جاء الينا في وقت متأخر الا ان الخطط التي وضعت استطاعت ان تتسابق مع الزمن وتخطو خطوات ناجحة لتأشر من خلال جهدها عناوين التنامي الواقعي وهكذا برزت شاخصة ثمرات الاستثمار على ارض الواقع بعد ان تخطينا الحواجز واخذنا المثنى كتجربة ناجحة في هذا المجال نلاحظ بأن الاستثمار اخذ دوره ليكون شاهد العصر على الجهود التي ساهمت بالوصول الى هذا المستوى العالي من الاعمار والمصانع واخذ الدور المنشود حتى غطى على المشاريع الاخرى.

ان الذي حدث بجهود الاستثمار اصبح شاخصا ولا يحتاج الى ادلة وبراهين لذا فان الاستثمار هو ثمرة جهاد تتصارع مع الواقع لكي تحرك كل مفاصله ليكون اشعاعا واقعيا في اظهار جمالية الحياة كما انه تطور حضاري مشهود ضمن جهود استطاعت ان تكون في موازنة خضم المسؤولية وان تكون نقطة لرؤية مستقبلية ناضجة فالمشاريع التي تشهدها المحافظة من مشاريع استثمارية انما تدل دلالة واقعية على النظرة الثاقبة والتخطيط المدروس لنهوض حضاري يخدم ابناء المحافظة ضمن مشاريع تنموية تحقق قفزة نوعية في الحياة وتعيد اشراقتها من جديد انه النمط الحضاري الذي تعلقنا به لأنه مرحلة نهوض تحقق اهداف انسانية في نهضة شامله على ارض الواقع من خلال المشاريع التي اصبحت حقيقة بعد ان كانت احلام وهذه لم تأتي من فراغ وانما من جهد مستمر وصراع مع الحياة وتوفير الاجواء المناخية لجلب المستثمرين واستغلال الاراضي الزراعية التي يمكن من خلالها اقامة المشاريع التي تعمر البلاد وتسعد العباد وهكذا سعت هيئة استثمار المثنى رغم قصر عمرها الا انها تجاوزت كل الحواجز وسبقت الزمن لتكون مشاريعها الحالية شاهدا على الجهاد الذي يبذل من اجل ابناء المثنى انها اشراقة امل وحالة نهوض شاملة لا تقبل التأمل او التفكير وانما بذل جهود وتوفير اجواء الاستثمار وهذا ما تسعى اليه هيئة استثمار المثنى لكي يكون لوجودها عنوانا شاخصا على ارض الواقع هذا ما حدث فعلا وتجد بكل قوامها واهدافها ان استثمار المثنى نجح في الترويج ومنح فرص استثمارية للقطاع الخاص وهذا يشكل رافدا مهما لتنامي الاستثمار وتطور مشاريعه بالاتجاه الذي يحقق الاهداف الاساسية من خلال توفير فرص العمل وانشاء المعامل والمصانع والشقق السكنية التي تخدم المدينة وابنائها.

ان نظرة دقيقة في اختيار المشاريع الاستثمارية لهذا نلاحظ بأن المشاريع الحالية لها مواصفاتها الخاصة وتأثيرها المستقبلي على نهضة المحافظة لهذا يشكل الاستثمار الانطلاقة الحقيقية للنهوض في كل مجالات الحياة ولهذا فان الاستثمار في المحافظة لعب دورا مهما في بلورة صيغة جديدة للحياة اخذت تزهو بمشاريعها المتنوعة فلا بد من تكثيف الجهود ومنح التسهيلات لجلب اكبر عدد من الشركات لغرض الاستثمار في المحافظة الامنة والمستقرة وهذا اهم اهداف نجاح الاستثمار هذه هي اهمية الاستثمار ودوره على ارض الواقع فهو نهوض بأطر متطورة وحديثة وبعيد عن الروتين ولذا فقد نجح الاستثمار في المثنى وبشهادة الجميع لأنه لا يحتاج الى تحليل او تدقيق وانما شواخص نهضت على ارض الواقع.

من يحدد الهوية المعمارية للمدينة

أسوار المدينة

المهندسة المعمارية / زهراء صباح صالح

مـن يتجـول في مدينتنـا الصغـيرة أحيائهاأزقتهـا شـوارعها العامة منها والداخليـة بالقرب من قلب المدينة او حتى بعيـدا عنه وعند رؤيتنا لأبنيتها وعمارتهـا التـي تتلون بمختلـف أنواع وأسـاليب العمارة المعـاصرة منها والتاريخيـة نجـد ان اغلـب هذه المباني تسـور نفسـها بأسـوار مختلفة الأشـكال والأحجـام والمـواد أيضـا الم نتسـاءل يومـا ماكل هذه الاسـوار والاسيجة؟ماسـبب وجودها؟انخـاف من شيء ما؟ولكن مـم نخاف ؟ الم تلاحظوا حتى الاماكن العامة تتسـور بأسوار اتسـيطر علينا فكرة الهرب ام نخشى شـيئا ما؟ الهذا نحصن انفسـنا بهذه الاسوار ونتفنن في اشكالها لنحكم السيطرة على نفوسنا ولكن مما نحكم السيطرة ؟

هل سألنا انفسنا متى ولماذا عرفت الاسوار وسبب وجودها لنتكلم عن ذلك قليلا .

عرفـت الاسـوار قديما منذ الحضـارات الاولى في التاريـخ عندما كانت تقام المدنبالقـرب مـن مصادر الميـاه للحياة والاسـتمرار في العيـش حيث المدن تحصن نفسـها بحصون منيعة خوفا من الهجوم الخارجي وكانت تقاس قوة المـدن بحصونها فتفننوا في ارتفاعها وسـمكها واحيانا هذه الحصون عبـارة عن سـورين بدل من سـور واحد حيـث كانت في وقتها هي السـمة العالميـة لـكل المدن القديمة وبالرغـم من اختلاف الحضـارات الا ان بناتها كانوا يراعون تناسب عمارتهم الخارجية مع نسق العمارة الداخلية لها.

ولم تبقـى هذه المدن على حالهـا فبتطور الحضـارات والثقافات والازمان وتطور وسـائل الدفاع واكتشـاف البارود واسـلحة الطيران انتفت الحاجة للأسـوارحول المدن تدريجيا وتوسـعت المدن كثيرا وبقت اجزاء بسيطة من هذه الاسـوار القديمـة كتراث بين تاريخ هذه المدينـة وثقافتها وحضارتها التـي تملكها ومع هذا التطور كان هناك تطور مـن نوع آخر وهو التطور الاجتماعي والانفتاح على العالم الخارجي وتطور العمارة وظهور مفاهيم معمارية ومـدارس معمارية وتطور الافكار القديمـة وحلول غيرها جديد يلائـم متطلبات العصر الذي جاء نتيجـة الوضع النفسي الاجتماعي الناتج عن الاحسـاس بالأمان النسـبي ولان الحماية اصبحت لا تقاس بالأسـوار وانما اصبحت هذه الاسوار تسيء للشكل الخارجي

للمدن وتحجمها وتحد من توسـعها ليس هذا فقـط وانما اصبحت الابنية العامة تخلو من الاسـوار للإحسـاس بالعمومية والشمولية والانفتاح على العالم لان الجانب الوظيفي للأسـوار قد تغير بشكل جذري واصبحت سمة العصر هي الانفتاح على العالم الخارجي والتناغم معه حسب حاجة المدينة حتـى المنازل في المـدن الغربية اصبحت بلاسـورخارجي في محاولة لتقريب الانسـان مـن ارضية الانسـان وتقليل الحواجـز وانفتاحهـم على بعضهم وتنمية اواصر المجتمـع لان نجاحهـم جـاء في وحدتهـم ليـس في عزلتهم وتفرقهم حتى مع وجود بعض الاسـوار البسيطة فأنها تكون مع السياج الأخـضر فهو يضفي جمالا على المنزل ويمنـع الرؤية خلاله وايضا نواحي بيئية اخرى.

ومما لاشـك فيـه فقد احتفظـت بعض الابنية بالأسـوار العالية لا سـباب وظيفيـة ليس هذا فقـط انما طورت وعززت مفهوم الاسـوار منها ماهو مسنن ومنها معزز بالطاقة الكهربائية كما في ابنية السجون.

العـراق منبع الحضـارات القديمة واصلها حيـث كان تخطيط المدن قديما

يعتمد فكرة الاسـوار حول المدن الا انها تنعدم داخل المدينة وكانت البيوت القديمة تعتمد في تصميمها على التصاقها ببعضها وصغر مساحة الشوارع الداخلية وقرب المنازل من بعضها ولم تكن تتضمن اسوار انما تحوي جدار المنـزل الخارجي (غرفـة الجلوس اوغيرها) مع ذلك كان لديهم الاحسـاس بالأمان والملكية العالية .

واثبتـت المـدن التاريخية الاسـلامية على مـر التاريخ نجاحهـا وفاعليتها وصمودهـا امام التغيرات بخلاف المدن الاخرى مثل المدن الروسـية التي لم تستطع النهوض الابعد قرون من سقوطها وهذا حسب معماريين كثيرين وفيه كثير من الصحة فحتى اليوم تعيش الاجزاء التاريخية القديمة وتمثل تاريخ حي لماتملكه هذه المدينة من تاريخ كبير وعريق

والان في الوقـت الحاضر وبعـد ان انتفت الحاجة للأسـوار في المدن الحديثة الا ان هذه الاسـوار مازالت موجودة فما السـبب في ذلك ؟ ايكون الاحساس بالأمـان هو السـبب ولكن أي امان وقـد اصبحنا في عصر البـارود وان كنا نستثني المنازل من هذا الحديث لأسباب اجتماعية ونفسية لكن لما الاسوار في الاماكـن العامـة هل لان هذه الاسـوار تخفـي خلفها جمـال العمارة ام قبحها .

لنأخذ مثلا المؤسسـات التعليمية (المدارس) التي ترتفع اسـوارها لمترين او ثلاثـة من الجـدران الصلدة بهدف الحماية ولكن هـل هي حقا توفر جانب الحمايـة ان اراد احد العابثـين اختراقه ايصعب عليه ذلـك ولايراه احدا من داخل المدرسـة ولكن ماذا لو كان الجدار يسمح بالرؤية الن يفكر الف مرة قبل محاولته والدخول للمدرسـة ولو كان السياج اخضر الن يساعد هذا في المحافظة على البيئة وتجميل المدينة وتشجيع الاطفال والصغار على تجميل المدرسة اولا والمدينة ثانيا .

والحديث ايضا عن الابنية العامة فممن نحمي هذه الابنية العامة وهي ابنية خدمية وملك للمجتمع وتوفر خدمة لكل المجتمع فمم نحميها ولم الانغلاق عليهـا وكيف لنا ان نتقدم ونلحق بركب الـدول المتقدمة مادمنا ننغلق على انفسـنا بهـذه الطريقة في كل الاحـوال وتحت كل المسـميات خاصة كانت او عامـة كيـف لنا ان ننفتح عـلى العالم ونحن منغلقين على انفسـنا كيف لنا ان نعطي الفرد الاحسـاس بان هذه المدينـة هي مدينتك وخدماتها ملك الجميع ونحن نسور كل الابنية حتى المتنزهات منها كيف ننمي الاحساس بالانتمـاء وهو يجدها مسـورة امام ناظريه وتجعله خارجا عنها بأسـوار حتـى المدن القديمة كانت تسـور نفسـها مـن الخارج ولا وجود للأسـوار داخل المدن لانهم الحامين لها وان كان لابد من الاسـيجة لحاجة نفسية او ربما جمالية لم لا تكون من السياج الاخضر لماذا الاحجار المختلفة حتى في الحدائق والمتنزهات العامة (التي تتلون بشتى الالوان والاشكال البعيدة كل البعد عن الذوق والفن) اخوفا من هروب وردة او شـجرة او ماذا؟ خوفي ان يأتي علينا يوما نسـور فيه الانهار بأسـوار خوفا عليها ولكن مما الخوف لا اعلم بعد؟

الاستثمار بين الفكرة ورأس المال

باسم إبراهيم العزاوي
رئيس مجلس إدارة مدرسة أوروك
الابتدائية الأهلية النموذجية

من صوت الريح اللاعبة في أسوار أوروك وأحجارها ... تستطيع ان تسمع وأنت تسير في جنبات نخيلها ... أصوات الناس الذين عاشوا فيها عبر الزمن السحيق وهم يسطرون الحرف الأول في عالم لا يعرف التدوين يعود لأربعة آلاف عام مضت ، وظلت الوركاء شاهدة عصور وأزمنة ورجال ، شاهدة ويلات وأزهار ، تقف في وجه الطبيعة ومحاولات التخريب ، ذكرت أوروك كمركز للمعابد ، كما ذكرت وبعد زمان ليس بالقصير مدينة (السماوة) وهي حاضنة الصحراء ، فمن البديهي ان تتوسع عبر الزمن لتصبح ما أصبحت عليه اليوم وبأعمال التجديد والتطوير ودعت هذه المدينة الزمان السالف لتبدأ عصرا فيه الحداثة والتقنية والبناء وبدأت مؤسسات تعني بالتنظيم والتخطيط والبناء والتصنيع ، فكانت هيئة الاستثمار خير عون ، وبعيدا عن تسمية الأشياء بمسمياتها ، لكثرتها ، وما تلاها من تطور في المعالم ، كان تاج مميزاته كلها (الاستثمار) ان تضع فيه – أساس للبنية التحتية – لمحافظة المثنى ، وبهذا تصبح التجربة هي ذات السيادة تقريبا ، وتبدل الخبرة الأولية الى معرفة أولية (واعية) ولغة الكلمات هي التي تصنع هذا التبدل الزمني فتحرر اللغة من النطق الى العمل والفعل .

أكاد اجزم أن وصف بعض الرموز الاستثمارية للحياة الاقتصادية المحلية(بالبركة)فيه شيء كبير من الدقة والموضوعية ، وعندما يطلق هذا الوصف على الحياة العامة في محافظتنا ، لا يقصد به بالطبع ، قلة النشاطات ،تعددها، تميزها،وأهمية ما يطرح خلالها ، سواء كان ذلك على صعيد تنوع هذا الاستثمار،أسكاني..صناعي..أو مشاريع ترفيهيه..الخ أو تلك الأفكار التي يقدمها المبدعون،حتى لو كانت أحلاما ، وعلى العكس من ذلك ، فأن تلك الأحلام والأفكار تؤكد روح العزم والتصميم لدى المستثمر، اذا كان من أبناء المحافظة أو من خارجها ، فأن المؤسسة الاستثمارية التي تهتم بإقامة المشاريع أو تشجيعها وإيجاد سبل تحقيقها ، حينها ندرك ان هناك توجها حقيقيا يؤسس لحالة النهوض بالمشهد المادي والجمالي والتعبوي وبما يعزز الدور الفعال للقائمين على هذا الصعيد،لكن الوصف هنا يتناول ظاهرة غير مسبوقة في تاريخ استغلال الطاقات وتحفيز المكنونات في هذه المحافظة،وترك العنان للسجالات التطويرية لعناصر البناء وأشتغالات العصر في الاستغلال الأمثل لرأس المال،لترسم للرائي صورة جلية بعيدة عن المجاملات لما تقدم دائرة الاستثمار على أرض الواقع من حقائق مدعومة لضمان حقوق أصحابراس المال ، كما توضح من خلال المسار المسنون الذي وصلت اليه من مستوى وتحقيق الجودة ، وعلى طبق دسم من المغريات لتضيف الى وعيها وفكرها بعيدة عن المغالطات والتشوهات .

وأكاد اجزم أيضا انه ليس الاستثمار متوقف على المجالات الزراعية أو العمرانية وفتح أسواق(المولات)أوإنشاء مشاريع صناعية أو تطويرها أو مدن ترفيهية وإنما تتعدى تلك للمشاريع التي تعنى بالإنسان،ثقافة،وتربية وتعليم.

وهذا ما تسعى اليه العملية التعليمية بشكل عام الى تزويد المتعلم بالمعارف والخبرات والاتجاهات والمهارات التي تساعد على النجاح في حياته الدراسية أو الاجتماعية ومواجهة المشكلات والتحديات العلمية للثورة التكنولوجية مستقبلا ، لايتم ذلك عن طريق التلقين أو الحفظ إنما بتوفير مجالات الخبرة التي تسمح له بمتابعة التعليم الذي يحتاجه كل متعلم بنجاح وفعالية ، ومن هنا كان الاتجاه الى توسيع وتشجيع التعليم الأهلي والذي يحاول جاهدا الى استخدام أبنية مدرسية تتوفر فيها كل سبل نجاح العملية التربوية والتعليمية مع تهيئة التقنيات الحديثة وتطوير المناهج وإيجاد البدائل في طرق التدريس وأنظمته ، لأن هدفها خلق أفراد قادرين على أبداع الأشياءوالاكتشاف ، وإعداد المتعلم لامتلاك المهارات التي تؤهله لأداء دوره الفعال في خدمة المجتمع .

ان قيمة أي مشروع استثماري تكمن في قدرته على أيصال محتواه بشكل مؤثر الى المتلقي(المستفيد)وتحفيزهم على تطبيق فحواه في مجالات الحياة المختلفة ، بينما يطالعنا رأس المال بعالم قائم بذاته يأخذ بنا نحو منطقة الوعي دون ثقل أو تكليف،ويثير فينا الحس بالمتعة والفائدة والجمال .

ليس هناك شيءأروعمن ان يعشق الأنسان تراب وطنه وليس هناك اجمل من أن يحقق حلما كان يتأمله...مشروع كبير على شكل طيريمد جناحيه لينطلق من تراب المثنى ويشكل مجمعا تربويا تعليميا، وبكل فخر(مدينة أوروك التعليمية الأهلية)تتمثل بروضة للأطفال ومدرسة ابتدائية ومتوسطة وإعدادية بفرعيها العلمي والأدبي مع مرافقها الحيوية...مسرح كبير وقاعة رياضية مغلقة ومسبح مغلق وآخر مكشوف مع ساحة للعبة كرة القدم تحيطها منصات للجلوس و حدائق وألعاب للأطفال مع مطعم واسع للتغذية ومصلى مع قاعات للحاسوب والمكتبة وقاعات للمختبرات وكذلك مرآبين لوقوف السيارات(مجمع مدرسي تعليمي).انه حدث نادر سيكون لأطفال وشباب السماوة ومعه حداثة التعليم بأجهزته وأدواته سيتحقق هذا الحلم ، بأذن الله وبجهد عزوم .

تنشيط الاستثمار في القطاع السياحي من أولويات الهيئات الاستثمارية في العراق

ناطق صايم الفرطوسي

يعد القطاع السياحي مصدرا مهما من مصادر تكوين دخل الاقتصاد الوطني وبما ان العراق يمتلك كل مقومات نجاح القطاع السياحي وان لم يتم استغلالها لذا فان دخول الشركات الاستثمارية هو الحل الناجع لتفعيل هذا القطاع. فالكثير من دول العالم اعتمدت على القطاع السياحي في زيادة نسبة إيراداتها من خلال جذب السياح من البلدان الأخرى ما أدى إلى زيادة الإنتاج الإجمالي المحلي لهذه البلدان كما و أن العراق يمتلك كافة المقومات الأساسية التي تجعله منافساً لهذه الدول كالمواقع السياحية والأثرية والدينية.

ان تفعيل هذا القطاع والنهوض به يعتمد على وضع برامج وخطط دقيقة تتم عن طريق الاستثمار من خلال تسهيل دخول الشركات الأجنبية العالمية والمتخصصة بهذا المجال في سبيل تهيئة القطاع السياحي لاستقبال السياح من بلدان العالم المختلفة .إضافة إلى ان العراق يمتاز بالتنوع البيئي من ناحية المناخ والتضاريس وهذا ما يعطي حافزاً لجذب الكثير من السياح في العالم مما سيوفر للعراق مردودا اقتصاديا كبيرا يمكنه ان ينافس القطاع النفطي من خلال وارداته السنوية اعتمادا على ما يمتلك العراق من مواقع سياحية أثرية ومزارات مقدسه للديانة الإسلامية والمسيحية وغيرها من الديانات .

كما ان قطاع السياحة بإمكانه جلب إيرادات سنوية كبيره في حال تم استثمارها بالشكل المطلوب وهو لا يقاس بمردوداته المالية فقط لان دخول السياح من شأنه خلق فرص عمل للآلاف من العاطلين عن العمل لاسيما في حال نمو القطاع السياحي في العراق وتوافد آلاف الأفواج السياحية لزيارة الأماكن المقدسة والمواقع الأثرية الموجودة في مختلف المناطق العراقية تزامنا مع التحسن الأمني في معظم المناطق اذ انه يشكل عاملا مهما في تنشيط الحركة السياحية في العراق كما ان الانتعاش الملموس في القطاع السياحي في العراق يدفع باتجاه توجيه الاستثمارات ورؤوس الأموال العامة والخاصة نحوه لأغراض استغلالها في الاستثمار السياحي مع تأسيس غرفة سياحية في كل محافظة تعنى بهذا الجانب وتعمل باتجاه النهوض بالمرافق السياحية من الفنادق والمطاعم والمسارح والمتنزهات والأماكن الترفيهية وغيرها، ويمكن ايضا استثمار الصحراء الغربية والجنوبية وتطوير بعض مناطقهما لتصبح مناطق جذب للكثير من السياح المعنيين بسياحة البادية وبخاصة في مناطق الواحات والتي تصلح للصيد والسباقات (الجمال والسيارات والخيل). و إنشاء فنادق من الدرجة الأولى ذات الخمسه نجوم في مناطق مختلفة من العراق تساهم في تنمية وتطوير النشاط السياحي وزيادة حركة رجال الأعمال وأصحاب الشركات وتفعيل دور السياحة في العراق ،وهو في المقابل محطة لجذب واستقطاب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية لغرض إقامة مشاريع سياحية ذات منافع اقتصادية واجتماعية للبلاد .

ويمكن تصنيف المشاريع السياحية إلى صنفين أولهما المشاريع الصغيرة والتي بإمكان الإفراد تنفيذها مما يتطلب سياسة عامة للتعامل مع هذه المشاريع التي من محاورها توفير التمويل الميسر وتسهيل إجراءات الإجازة وترك مهمة الأرض للإفراد ذاتهم ، اما الصنف الثاني فهي المشاريع الكبيرة وما تتطلبه من تخصيصات معينة سواء للمناطق الموزعة جغرافيا والتي يرتبط تنظيمها بشكل رأسي وإعداد تصاميم عمرانية أساسية لتلك المناطق تكون الأساس الذي ترتكز عليه إجازة المشروع ، وحقيقة قطاع السياحة يتخذ الأشكال المتعارف عليها في مجال النشاط الاقتصادي لذلك فان لها آثارها في تشغيل القوى العاملة وتوليد وتوزيع الدخول والرفاه الاجتماعي وآثارها الثقافية ،لاسيما ان قانون الاستثمار العراقي منح تسهيلات واسعة للمستثمرين منها تأجير الأرض لفترة طويلة إلى جانب ضمانات لنقل الأموال وتمويل المشاريع .

ان مشاريع الاستثمار ضرورة ملحة في عملية البناء والتطوير إضافة إلى تحسين الدخل الوطني وتشغيل الأيادي العاملة والاتجاه نحو صناعة سياحية حقيقية تعود بالفائدة المرجوة منها ، وفي مقابل ذلك هناك الكثير من المعوقات التي يواجهها الاستثمار السياحي ومنها الكهرباء والماء والطرق ، إلا انه بإمكان الشركات السياحية الكبرى الإسهام في تذليل جزء من تلك المشكلات أو حلها عندما يكون حجم النشاط السياحي كبيرا مثلا نصب محطات توليد الطاقة الكهربائية الخاصة بالموقع السياحي وتأسيس وحدة لتصفية المياه ووحدة خدمات طبية وفي حال وجود مثل هذه النواقص في البنى التحتية والخدمات التكميلية فان الفرصة الاستثمارية تتطلب جهة ذات قدرات تمويل ضخمة تتخذ قراراتها الاستثمارية على أساس الأمد البعيد وقد يكون من الأفضل إشراك الجهة التي تمتلك حق التصرف في الأرض وسواها من الموجودات التي تشكل مقومات الجذب السياحي ،وذلك لان إشراك تلك الجهة في الفرصة الاستثمارية التي تسهم في إقامة المشروع السياحي، ومن الضروري هنا التأكيد على دور الدولة في تطوير البنى التحتية وإيصال خدمات الكهرباء والماء والاتصالات وغيرها إلى مواقع الجذب السياحي للمشاريع السياحية الكبرى.

مع الاهتمام بتطوير الفنادق والمطارات والعمل على نظافة المدن من شأنه تسهيل توافد السياح في الظروف الطبيعية مع توسيع طاقات العرض السياحي وصيانة وحدات الخدمات خاصة عند تنشيط السياحة الاقتصادية الدولية بصورة طبيعية مع العراق التي تتناسب مع طموحاته التنموية وثرواته النفطية، كما يتطلب من الجهة المسؤولة عن قطاع السياحة التنسيق مع الجهات الأخرى في قطاعات النقل والمطاعم والفنادق وسواها والترويج لبرامج استثمارية بتكاليف ومتطلبات تمويل ميسرة وتكون لتلك البرامج الاستثمارية آثار معروفة مسبقا على النشاط السياحي.

ولا شك ان قانون الاستثمار السياحي قد خطى خطوات فعلية في هذا الاتجاه لاستثمار مواقع سياحية في مناطق العراق.

الاستثمار مصدر مهم من مصادر تنويع الدخل الوطني

جاسم ابراهيم/ قسم الرقابة والتدقيق الداخلي

التحولات

الكبيرة التي شهدتها الساحة العراقية بعد العام 2003 حملت معها الكثير من المعطيات الايجابية باتجاه اعادة بناء واعمار العراق الذي عاني سابقا من ويلات الحروب والحصار الاقتصادي الذي عطل مفاصل الاقتصاد الوطني لأكثر من عقدين من الزمان , والتي اثرت سلبا على موقع العراق من الخارطة الاقتصادية ومسيرة التطور العالمي المتزايد .

الامر الذي دعى النظام الجديد في البلاد الى البحث عن الحلول الناجعة والسريعة لا عادة العراق الى موقعه الريادي على المستوى العربي والعالمي وكان من بين اهم تلك الحلول هو التوجه الاقتصادي نحو الاستثمار وفتح الباب على مصراعيه امام الشركات الاقليمية والدولية لدخول سوق العراق الاقتصادي والتنافس على الفرص الاستثمارية بمختلف القطاعات للمشاركة في اعادة البناء والاعمار وتحريك السوق باتجاه توفير فرص العمل لآلاف الشباب .

فخلال عقود من الزمن كان الاقتصاد العراقي يصنف ضمن الاقتصاد الاحادي الجانب لاعتماده بنسبة تصل الى 95% على الصادرات النفطية ولايزال هذا التصنيف ساري المفعول حتى هذا اليوم وبحسب اراء المختصين هذا النوع من الاقتصاد يحمل معه الكثير من المخاطر والصعوبات ففي حال تعرض المنشآت النفطية سواء (الآبار, خطوط النقل , الموانئ , الانابيب الناقلة) لأي اعتداء او خطر سيتأثر الاقتصاد الوطني وربما يصل الى مرحلة الانهيار .

اعتمدت السياسية الاقتصادية الجديدة للعراق مبدا مهما هو الاعتماد على تنويع مصادر الدخل القومي لدرء الاخطار المحتملة للاقتصاد الاحادي الجانب من خلال اطلاق حزمة من المبادرات منها المبادرة الزراعية و الصناعية والاسكانية لتفعيل تلك القطاعات الحيوية .

ولعل من اهم الاجراءات التي تم اتخاذها بعد تغيير النظام في العراق هو تشريع قانون الاستثمار العراقي رقم (13) لسنة 2006 وما تبعه من تعديلات وانظمة استثمارية تهدف الى تفعيل قطاع الاستثمار وفتح الباب امام الشركات المحلية والاقليمية والدولية بالدخول الى العراق والمشاركة بالعملية الاستثمارية .

وليس خفيا على احد ما للاستثمار من اهمية قصوى في بناء وتنمية الاقتصاد العراقي من خلال ادخال الخبرات والتقنيات الحديثة ورؤوس الاموال الخارجية فضلا عن توفير فرص العمل والتدريب لآلاف الشباب .ناهيك عما يمكن ان يقدمه الاستثمار للبلد من خلال اقامة المشاريع الاستراتيجية في مجالات الصناعة والزراعة والاسكان والسياحة وغيرها من المجالات المختلفة .

قانون التأمين الصحي

فوائد وعوائد

علي حنون الشمري
مدير التحرير
email:aliho2008@gmail.com

لعل الخدمات الصحية المتطورة التي كانت سائدة في العراق في حقبة السبعينيات من القرن الماضي اصبحت حلما صعب المنال وذلك لما آل إليه واقع الحال من تدهور في الخدمات الصحية انعكس بصورة واضحة على المواطن العراقي الذي بات يبحث عن سبل العلاج خارج العراق مما اسهم في ازدياد اعباء العيش التي أرهقته بالتكاليف العلاجية الباهضة والتي بدورها تعتبر استنزاف للاقتصاد العراقي.

ان ملايين الدولارات التي تصرف على النفقات العلاجية خارج العراق من القطاع الخاص والحكومي على حد سواء كان الاجدر ان يتم انفاقها على بناء وتأسيس مستشفيات صحية متقدمة تتضمن افضل المختبرات الطبية مزوده بأحدث الاجهزة التشخيصية والعلاجية ذات الكشف المبكر للأمراض المستعصية اذ ان غياب الإستراتيجية طويلة الامد اسهمت وبشكل ظاهر للعيان مدى التخبط في مستوى الخدمات الصحية المتدني.

ولغرض النهوض بالواقع الصحي المتدهور لابد من رسم سياسة إستراتيجية طويلة الامد واضحة المعالم تتضمن خطة خمسيه وعشرية متوسطة وطويلة الامد تأخذ على عاتقها بناء وتأسيس مستشفيات صحية تتضمن افضل الخدمات الطبية والتمريضية وللوصول لتلك الغاية لابد من تفعيل نظام التأمين الصحي للفرد العراقي .

ان جباية التأمين الصحي وبمعدل مائة دولار للفرد سوف يوفر ما يعادل ثلاثة مليار دولار في السنه الواحدة على اقل تقدير اذا ما علمنا ان الرقم آنفا يمكن من خلاله للدولة العراقية ان تستقطب به أفضل الطواقم الطبية والتمريضية في العالم وبالأخص الجراحين والأطباء الهنود والاستراليين والطواقم التمريضية من الفلبين واندونيسيا.

انها دعوة صريحة لوزارة الصحة العراقية ومجلس النواب العراقي الموقر للبدء بتشريع وسن قانون التأمين الصحي لغرض رفد ميزانية الدولة بمبالغ مالية يمكن لها ان تسهم في بناء مؤسسات ومستشفيات ومختبرات طبية ذات طراز عالي تدار بأفضل الخبرات العالمية. والله الموفق .

إن جباية التأمين الصحي وبمعدل مائة دولار للفرد سوف يوفر ما يعادل ثلاثة مليار دولار في السنه الواحدة على اقل تقدير اذا ما علمنا ان الرقم آنفا يمكن من خلاله للدولة العراقية ان تستقطب به أفضل الطواقم الطبية والتمريضية في العالم وبالأخص الجراحين والأطباء الهنود والاستراليين والطواقم التمريضية من الفلبين واندونيسيا.

فندق ومطعم قصر الغدير

مدينة العاب السماوة

مشروع معمل اسمنت الدوح

مشروع موسكي مول

The healthy Insurance Law .....Benefits and returns

Ali H. AL Shimarri
Editor Manager
email:aliho2008@gmail.com

Perhaps the health services developed that followed up in Iraq during the seventies of the last century has become a dream that is because of the deterioration case in health services which reflected clearly on the Iraqi citizen who is looking for remedies out of Iraq, this reason lead to increase problems of living for the tremendous remedies costs, which caused the depletion of the Iraqi economy.

Millions of dollars are paid for expenses treatment outside of Iraq from the private sector and government alike have been better to be spent on building hospitals, advanced health include the best medical laboratories equipped with the latest diagnostic equipment of early detection of the disease complex, as the absence of a strategy contributed in clearly form the scope of the confusion in the low level of health services.

For the purpose of uplift the reality of deteriorating health by making strategy for a long time to take on the building and the establishment of hospitals, health services include the best medical and nursing and to reach that end should be enacted in the health insurance system of the Iraqi people.

The collection of health insurance at one hundred dollars per person will provide the equivalent of three billion dollars a year and through this amount, the Iraqi government that can attract the best medical and nursing staff in the world .

It is a strong call to the Iraqi Ministry Health and the Iraqi parliament to initiate legislation to enact the Health Insurance law for the purpose of support the state budget in large amounts of money to build the institutions, hospitals and medical laboratories with high specifications of the best designs and manage in global expertise .... Allah bless

A delegation of AL Muthanna province searches with Iraqi and Turkish Companies in Kurdistan – Iraq

Chief In framework the efforts to enlarge the size of the Investments in the province and activate the Investment process , a common delegation consist of representatives of the local government and M.I.C addressed to Kurdistan Region to meet number of the local and foreign companies to search the capability to setup the Investments and building projects in the province.
The delegation has met administration of Touch for Engineering consultant Iraqi Company , the two sides searched the available opportunities in AL Muthanna province , Touch representative announced his desire to open an office in the province to be the consultant distention for the Investment projects in all the Investment sectors. The common delegation has met the manager of Turkish Ozent for contracts and power Company who showed its company desire to invest in the province particularly in Housing sector to set up (1000) Housing unit according to the Investment law (13) of 2006 and its amendments .
From their side , the members of the common delegation confirmed welcomed of the local Government and M.I.C all the Companies and the investors who contribute in re building the province.

M.I.C holds the regular meeting for the managers Departments in headed M.I.C Chairman

Chief Engineers Mr. Adil D. Mohammed Al Yasiri M.I.C Chairman has confirmed to check all the Investment licenses and follow up the seriousness in the execution the projects so Alyasiri addressed to continuous in withdrawal the Investment license from the lagging Investors .
Through the meeting , they searched the decisions of the last N.I.C meeting for the provinces Investment commissions that contained sending the legal notices to N.I.C for the amendment on the Investment law No.(13) of (2006) to make some the legal articles more suitable to develop the Investment process and attraction the local and foreign investments . Mr. Al Yasiri has confirmed to prepare a new Investment map for the province included the available opportunities in the all Investment sectors particularly in the Housing sector .
During the meeting Alyasiri stressed on speed up achievement the investors documents and he focused to the preparation of the celebrate the opening the first stage of the Al Ghadeer Hotel palace in AL Muthann.

Parliament the economic and Investment committee holds a conference regarding the Investment and its difficulties

Parliament the economic and Investment committee organized the conference under the slogan '' the Investment between the difficulties and the treatments'' in attended Mr. Usama AL NIjaifi the president of Iraqi parliament , Dr. Qusai Al Suail the first deputy of Iraqi parliament , the two ministries of the state for the deputies offers and state for the provinces as well as the chairmen of the Investment commissions in the provinces .
The members of the above committee have confirmed to the necessity of cancel or amendment some legal articles which conflict with the investment process by depend on what N.I.C provide studies with cooperation with all the Investment commissions in the provinces to amendment the investment law No. (13) of (2006) and its amendment according the legislative ways .
Chief Engineers Mr. Adil D. Mohammed M.I.C Chairman has said that the mentioned committee has confirmed to available the suitable land to set up the projects during (30)days from the date grant the Investment license and finding the standards to grant the Investment license without side effects . Also they confirmed to find the new mechanisms to activate the banks role in support the investment through grant the soft bank loans and activate the legal articles that grant the Investor the exemptions of fee and taxes and facility grant visa for the investors ,experts, engineers and labours in the Investment projects according to the Investment law.
At the end of the conference , they agreed to form a common committee to follow up the execute the decisions and provide season report included the projects , under achievement projects and the lagging projects and the reason for reluctance with the coasts these projects and the date of granting the Investment licenses from the Investment commissions in the provinces to the Parliament the economic and Investment committee.

The Lebanese Make Oil Company expresses its desire to set up a plant for the salt industries in AL Samawa salt

The Lebanese Make Oil Company has submit to get the Investment license to set up complex for the salt industries in Samawa salt area.
Mr. Ahmed Khair AlDeen .the Manager of the mentioned Company who said that we to get the Investment license according the Investment Law No. (13) of (2006) and its amendments to set up complex for the salt industries in Samawa salt area and he shows his readiness to implement the complex after getting the license .
From his side , Chief Engineers Mr. Adil D. Mohammed M.I.C Chairman has welcomed the above Company and expressed M.I.C readiness to cooperate with the company to set up the mentioned project so as to achieve good work opportunities for the province' citizens .
It should be noted , Al Samawa salt area is the biggest location in Iraq to product the salt which uses in many Chemical and food industries.

M.I.C Chairman meets deputy of agriculture minister and the manager of AL Muthanna agriculture department

Chief Engineers Mr. Adil D. Mohammed M.I.C Chairman has met deputy of agriculture minister Dr. Ghazi Radhi AL Aboodi during his visit AL Muthaan province in attend manager of AL Muthanna agriculture department .
During the meeting , they searched the cooperation horizons between M.I.C , Agriculture ministry and AL Muthanna agriculture department and they discussed the problems which hinder the Investment process in agricultural sector and the possible solutions for these problems. Also M.I.C Chairman shows the granted Investment licenses to Pakistani Giga group which its project will contribute in development the economic and bring the new crops to the region .
From the other hand , they discussed Noor AL Wilaya project in agricultural sector which consider the important project in achievement self–sufficiency for table eggs and chickens .

Noor AL Wilaya Investment project with the opening date and to achieve self-sufficiency of table eggs and fowl

In framework the field follow up for the Investment projects in the province , a common delegation of public relations Department and M.I.C ' office in AL Khidir district has visited Noor AL Wilaya Investment project to show the progress stages in the work of the project .

Mr. Ali H. Nassir is in charge of M.I.C 's office in AL Khidir who said that the project witnesses the progress in the ratio of achievement and the project reached to the final stages.

Mr. Nassir added that the above project consider important Investment project in AL Muthanna which support the province in the product of table eggs and fowl .

From his side, the investor Mr. Muhssin Kamil ALyasi showed that the project consists of four perfect rings include table eggs and chicken meat in addition to the fodder factory in full capacity (5Ton/hour) according to the best global technology that has been doing in this space and will be operated by local and foreign labour.

Mr. Muhssien ALYasiri added the full capacity for the project is (4000,000 chicken / yearly) which executed on the land (40 donuim) in cost (3billion IQD) to cover the province 's necessity.

M.I.C holds the regular meeting for the managers Departments in headed M.I.C Chairman

Chief Engineers Mr. Adil D. Mohammed Al Yasiri M.I.C Chairman has confirmed to check all the Investment licenses and follow up the seriousness in the execution the projects so Alyasiri addressed to continuous in withdrawal the Investment license from the lagging Investors .

Through the meeting , they searched the decisions of the last N.I.C meeting for the provinces Investment commissions that contained sending the legal notices to N.I.C for the amendment on the Investment law No.(13) of (2006) to make some the legal articles more suitable to develop the Investment process and attraction the local and foreign investments . Mr. Al Yasiri has confirmed to prepare a new Investment map for the province included the available opportunities in the all Investment sectors particularly in the Housing sector .

During the meeting Alyasiri stressed on speed up achievement the investors documents and he focused to the preparation of the celebrate the opening the first stage of the Al Ghadeer Hotel palace in AL Muthann.

Parliament the economic and Investment committee holds a conference regarding the Investment and its difficulties

Parliament the economic and Investment committee organized the conference under the slogan '' the Investment between the difficulties and the treatments" in attended Mr. Usama AL NIjaifi the president of Iraqi parliament , Dr. Qusai Al Suail the first deputy of Iraqi parliament , the two ministries of the state for the deputies offers and state for the provinces as well as the chairmen of the Investment commissions in the provinces .

The members of the above committee have confirmed to the necessity of cancel or amendment some legal articles which conflict with the investment process by depend on what N.I.C provide studies with cooperation with all the Investment commissions in the provinces to amendment the investment law No. (13) of (2006) and its amendment according the legislative ways .

Chief Engineers Mr. Adil D. Mohammed M.I.C Chairman has said that the mentioned committee has confirmed to available the suitable land to set up the projects during (30)days from the date grant the Investment license and finding the standards to grant the Investment license without side effects . Also they confirmed to find the new mechanisms to activate the banks role in support the investment through grant the soft bank loans and activate the legal articles that grant the Investor the exemptions of fee and taxes and facility grant visa for the investors ,experts, engineers and labours in the Investment projects according to the Investment law.

At the end of the conference , they agreed to form a common committee to follow up the execute the decisions and provide season report included the projects , under achievement projects and the lagging projects and the reason for reluctance with the coasts these projects and the date of granting the Investment licenses from the Investment commissions in the provinces to the Parliament the economic and Investment committee.

Saudi AL Jouf Cement Company and Iraqi AL Rasheed Cement Company submit to get the Investment license to set up Cement plant project in AL Muthanna province

AL Jouf and AL Rsheed Cement companies have submitted to get the Investment license to set a common Investment Cement project in

AL Muthanna in full capacity (7000 Ton / daily). Engineer Mr. Amer A. Azeez M.I.C vice Chairman who said that the delegation of the mentioned companies has submitted to get the Investment license to set up cement plant project in full capacity is (7000Ton daily) . The delegation of the companies consisted of Mr. Mohammed B. AL Mayhobi , manager of Saudi AL Jouf Cement Company and Mr. Mukhtar E. Ali the General manager of Al Rasheed Cement Company which followed to Iraqi building and housing Ministry. Mr. Azez welcomed the companies that they have a desire to work in the Investment sector to development the relationship between republic of Iraq and Saudi Arabia kingdom , because of the common border between the two states that lead to facilitate the commercial exchanging between them especially when they open common free zone.

Mr. Azeez has explained that AL Muthanna is

consider a strategic storage for the raw materials which used in Cement industries , he also explained the mechanism granting the Investment license according the Investment Law No. (13) of (2006) .

From his side , the above delegation has showed the wide desire and seriousness in the direct of project through establishment a new Company in name (Iraq Al Jouf Company) .

Mr. Mohammed B. AL Mayhobi has said that his company has signed a partnership contract with Al Rasheed Company which followed to Iraqi building and housing Ministry then the delegation with Mr. Azeez went in a field tour involved AL Doah Cement plant , quarries and the locations of Cement plants that showed to investment.

M.I.C promotes to the Investment opportunities in the province by its participant in Al Basra third international exhibition from 27th to 30th April

In framework the efforts for promotion to the Investment opportunities in the province and attract the global and local Investment Companies , M.I.C participated in Al Basra third international exhibition for the instructions that held on the land of AL Maqaal harbor in participation more than (150) global and local Investment Companies .

The two counsels Iranian and Turkish as well as political and members of the local government of AL Basra province.

During the exhibition , the promotion has done and M.I.C delegation showed to the companies all the investment's sectors and the investment map , brochures have distributed to all the businessmen and investors who visited the exhibition.

M.I.C department in the exhibition witnessed the visit of The two counsels Iranian and Turkish who appreciated the role of M.I.C in attraction the global Investment Companies.

A delegation of the justice Ministry visits M.I.C

The delegation of justice Ministry has searched with the vice Chairman of M.I.C the capability of setting up Housing complexes to Ministry 's employees in Al Muthanna province .

Engineer Mr. Amer A. Azeez has said that the above delegation with accompanying the Manager of real state registrar in AL Muthanna province have visited M.I.C and searched the capability of coordinating with the investors to set up the Housing complex in horizontal building way by directly supervision of M.I.C .

The two sides have agreed to form technical and legal super committee from the mentioned ministry for searching with M.I.C and the investors about the technical and legal procedures in final method to serve the Ministry 's employees .

Mr. Azeez has wished all the governmental offices and sectors to take the same vision of the justice Ministry to reduce the Housing in the country and the province.

M.I.C grants AL Garb Engineering company the Investment license

M.I.C has granted AL Garb Engineering company the Investment license, Chief Engineers Mr. Adil D. Mohammed M.I.C Chairman has said that M.I.C granted the license for the company to set up drinking water plant in cost about (3.5 Million US$) this project will execute during 24 months. From the other side , M.I.C Chairman has received a delegation of AL Aufiq company for Agricultural and Industrial Investments , the two sides searched the available Investment opportunities in agricultural sector . the delegation showed its Company 's desire to set up agricultural project to serve the province .M.I.C C Chairman expressed M.I.C 's readiness to cooperate with the mentioned company so as to grant the Investment license.

Mr. Yasir Alyasiri the member of Iraqi parliament appreciates M.I.C 's efforts

Mr. Yasir Alyasiri the member of Iraqi parliament has appreciated M.I.C 's efforts for its positive role in building and development the province through attraction the desire investment companies to invest in the province.

Mr. Alyasiri has witnessed the continuous efforts and the cooperation spirit which provide by M.I.C 's staff.

This appreciation came during his visit to M.I.C .

Mr. Dayan A. Saad the member of AL Muthanna provincial Council visit M.I.C.

Mr. Chief Engineers Mr. Adil D. Mohammed AL yasiri M.I.C Chairman has received Mr. Dayan A. Saad the member of AL Muthanna provincial Council . During the meeting , they searched the frameworks of activate the Investment's work in the province and the promotion program that has done by M.I.C for the next years . AL yasiri has showed the Investment climate and the benefit of the elements' success so he remember the number and the mechanism of the granted the investment licenses , also he explained the achievement ratio to the existing projects.

From his side , Mr. Saad expressed of his optimistic with Investment work in the province

Noor AL Wilaya Investment project with the opening date and to achieve self-sufficiency of table eggs and fowl

In framework the field follow up for the Investment projects in the province , a common delegation of public relations Department and M.I.C ' office in AL Khidir district has visited Noor AL Wilaya Investment project to show the progress stages in the work of the project .

Mr. Ali H. Nassir is in charge of M.I.C 's office in AL Khidir who said that the project witnesses the progress in the ratio of achievement and the project reached to the final stages.

Mr. Nassir added that the above project consider important Investment project in AL Muthanna which support the province in the product of table eggs and fowl .

From his side, the investor Mr. Muhssin Kamil ALyasi showed that the project consists of four perfect rings include table eggs and chicken meat in addition to the fodder factory in full capacity (5Ton/hour) according to the best global technology that has been doing in this space and will be operated by local and foreign labour.

Mr. Muhssien ALYasiri added the full capacity for the project is (4000,000 chicken / yearly) which executed on the land (40 donuim) in cost (3billion IQD) to cover the province 's necessity.

M.I.C withdraws the Investment licenses from number of the companies

M.I.C has decided to withdraw four Investment licenses that granted for number companies for failing to comply with all obligations which have written in the Investment Law No.(13) of (2006) and its amendment .

Chief Engineers Mr. Adil D. Mohammed Al Yasiri M.I.C Chairman has said that we decided to withdraw the Investment licenses No. (21) and (29) which granted to Australian Concritech Company to set up various projects .Also we withdraw the Investment license No. (6) that granted Mr. Ahmed N. Abduridha to set up Al Samawa private hospital as well as the investment license No. (58) which granted to Surh Al Zaid Company for the same reasons above .

Mr. AL Yasiri added many procedures have taken before the withdrawal decision according to the Investment Law No.(13) of (2006) and its amendments .

It should be noted , M.I.C make regularly follow up all the Investment projects and its execution and achievement's ratio . many previous decisions have taken for withdrawal the Investment license from the Investors who do not solemnity in the implementation of the projects.

M.I.C withdraws the granted Investment license to Australian Concritech Company to set up Cement plant

M.I.C has decided to withdraw the granted Investment license number (28) to Australian Concritech Company to set up Cement plant because of breaching the written conditions in the license contract.

Chief Engineer Mr. ADil D. Mohammed M.I.C Chairman has declared that M.I.C has withdrawn the Investment license No. (28) which granted in 27 ,August of (2009) for the above reason according to articles No.(28) and (14) of Iraqi Investment Law No. (13) of (2006) and its amendments .

Mr. AL Yasiri has added that many procedures have been taking before the withdrawal decision according to Iraqi Investment Law.

He confirmed that M.I.C made regularly follow up for all the Investment projects and the Investment licenses to show all the difficulties which stopped the Investors' work , many Investment licenses have been withdrawing because of breaching the written conditions in the license contract.

Al Muthanna Governor visits M.I.C

In framework activate the efforts and push the Investment process in the province , Al Muthanna Governor Mr. Ibrahim S. AL Mayali has visited M.I.C and met Chief Engineers Mr. Adil D. Mohammed Al Yasiri M.I.C Chairman and the Managers of Department .
During the meeting , they discussed the latest developments in the Investment process , Al Mayali also showed the latest licenses which granted to the Investment Companies and showed the achievement ratio for the existing projects.
Al Yasiri reviewed the visit of the Investment delegations to M.I.C .
At the end of the visit , Al Mayali has confirmed the support of the local Government to the Investment process to reduce the obstacles that hinder the Investment process.

American Master Modler Company submit to M.I.C to setup Cement plant.

Mr. Mohammed Ali Al Ameer , the authorized manager to American Master Modler Company has showed his company 's desire to invest in Industrial sector in Al Muthanna province , also he said that the Company has applied to M.I.C to setup Cement plant in AL Muthanna according to the Investment low No. (13) of 2006 and its amendments.
Mr. Al Ameer has added the enhancing security and available the raw materials that used in Cement industrial encourage us to setup the Cement plant.
It should be noted , M.I.C has granted many Investment licenses to setup Cement plants , one of them is Al Doah Cement plant that implemented by CNBM Chinese Company .

M.I.C Chairman receives the Envoy of the Al Khitwaa AL Aula Company

Chief Engineers Mr. Adil D. Mohammed AL yasiri M.I.C Chairman has searched with the Envoy of the Al Khitwaa AL Aula Company the available Investment opportunities.
Al yasiri has said that M.I.C looking forward to active participate all the Investment Companies which showed their desire in the Investment process in the province to develop the economical and building sides . from his side , Engineer Mr. Husam M. Hameed has expressed the desire of his company to invest in the space of the Intelligent card .

Emirate Aswat Dubai for Media and Development group

Mr. Anwar Al yasiri , the Executive Manager for the above group has searched with Mr. Adil AL yasiri , M.I.C Chairman the capability to set up Media city as an Investment project in Sawa lake. Mr.Anwar Al Yasiri has said that the group studies the capability to set up Media city in Sawa lake by the way of the Investment through the searching with M.I.C it should be noted the mentioned group has the same project Erbeel province Kurdistan – Iraq .
From his side . M.I.C Chairman has showed the preparation of M.I.C to cooperation and provide all the facilities to the above group , also he accompanied the delegation of the group to Sawa lake.

The principle of the management the Investment in the branch offices

delivering the Investment functions

Editor-in-Chief
Engineer Mr. Adil D.Mohammed

The investment as a mission and goals and it is represented main power for the development , the openness ,product verity and the real economic.

Consistent with this approach , M.I.C is in charge of the promotion the opportunities and the Investment environment potential , publish the investment culture , explanation the privileges and facilities of the Investment Law No.(13)of (2006) and its amendments as well as to describe the province capabilities .

Based on these target, we opened an official branches in (AL Rumaitha , AL Kidhir , AL Warkaa , AL Majid and AL Hilal) districts to encourage the Investment climate and rise the Investors satisfy as well as follow up the field work on the land to speed up achievements in the Investment work and pass the hinders according to general vision.

The vision : to achieve equal services and distribution of the opportunities in all province regions .

The strategy : to obtain successful investment fulfillment and abilities services in the Investment space and simplification the formalities in order to win the confidence , the duty of M.I.C to provide reliable services with a management staff the Investors targets and create activate business environment offices therefore we put way and work map for the M.I.C's branch that represented with :

First : Surround the specific of the region and extrapolation of the opportunities ,resources and available assets to settle the investments will be suitable with nature of geographic region economics.

Second: study the reality and the capability of the Investment projects to create successful business environment .

Third : continuity the regular communication with the local society to publish the Investment culture.

Fourth : definition the content of the Investment law and the Investment map as well as the M.I.C 's duties in create the balance development between the regions and the guardianship of the Investors interests.

within this framework of the vision we work to establish the mentioned branch offices to M.I.C to approximate the investment work to the regions and the societies which have interest in movement the development and activate the work environment .

We hope achieve the significant experiment has priority in (targets and achievement) beside the style of work and what these branches offices provide such as draw their future Investment map by cooperation with the local administrations to achieve the Investment recovery and the promotion for what these regions have attraction and benefits .

God paid the pace

AlMuthanna Investment

A periodical Magazine issued by Public Relationships department at Commission

■ Monthly Magazine
Issued by M.I.C
Public Relations Department

■ President of the Board
Editor–in–Chief
Engineer Mr. Adil D. Mohammed

■ Editor Manager
Ali Hanoon Oglah AL– Shammarri

■ Editor Secretary
kadhim Musafir Alaajibi

■ Translation
Jawad Abdul Kadhim Halboos

■ Photography
Ameen Ali Dakhil

■ News Editor
Hayder .F. Lefta
Dirgam Majeed AL Yasiri
Ali Kamil Abdallah

■ Typesetting
Zahraa Noor Almusawi
Samah Abdul Kareem AL Khafaji
Russil .J. Sekran

■ E–mail
Samawa investment @ yahoo .com

■ Consultant
Mahmoud Hadi

Web site
www.miciraq .org
www.miciraq.com

Notice
Monthly Magazine issued by M.I.C . It is periodical and independent media that issued by governmental Commission . The Magazine isn't responsible of publishers' opinions.
The publishers are submitting to publish right in front of others without any responsible for the magazine.

KH
مجمع العزاوي موسكي مول
KH
KH
اللهم على محمد وال محمد